جامعةُ الزَّاوية

إدارةُ الدّراساتِ العُليا والتَّدريب

كلّية الاقتصـــــاد

قسم العلوم السياسية

تأثير التحولات الديمغرافية علي التنمية السياسية والاقتصادية

دراسة تحليلية ليبيا نموذج 2011م _2024م

إعداد الطالب: المقداد سالم نصرات

إشراف الأستاذ الدكتور / عمر سعيد الفلاح

الدرجة العلمية: أستاذ

قدمت الرسالة استكمالا لمتطلبات الإجازة العالية (الماجستير) في علوم السياسية

بتاريخ 24/جمادى الآخرة/1447هـ الموافق 2025/12/15م

الآية القرآنية

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

﴿ وَلَوْ بَسَطَ اللَّهُ الرِّزْقَ لِعِبَادِهِ لَبَغَوْا فِي الْأَرْضِ وَلَٰكِن يُنَزِّلُ بِقَدَرٍ مَّا يَشَاءُ إِنَّهُ بِعِبَادِهِ خَبِيرٌ بَصِيرٌ ﴾

[الشورى آية: (27)]

الإهـــــــــــــــداء Dedication

إلي من علّم البشرية معنى الرسالة،

إلي الحبيب المصطفى محمد ﷺ،

اقتديتُ بنهجه، واستضأتُ بنور هديه، فكان دليلي في درب العلم والعمل.

إلي أبي الغالي،

ركن الأمان، وقامة القوة، الذي بذل الكثير ليصل بي إلي هذا الطريق...

لن أوفيه ما يستحق، ولكن يكفيني أن أقول: فخورٌ بأنني ابنك.

إلي أمي الحبيبة،

نبع العطاء الذي لا ينضب...

إلي من شاركتني الطريق بصبرها واحتوائها

إلي زوجتي الحبيبة،

وإلي من كانوا نور أيامي وسرّ عطائي: أبنائي: محمد، أحمد، وتيماء.

دعاؤكِ كان جسر عبوري لكل صعب، وابتسامتكِ كانت دائمًا حافزًا للاستمرار.

إلي إخوتي وأخواتي،

شركاء الطموح ورفاق الدرب،

وجودكم بجانبي كان قوة تضاف إلي قوتي.

إلي كل من آمن بي،

إلي من منحني كلمة دعم أو لحظة مساعدة أو دعاء صادق،

إلي كل من كان أثره في هذه المسيرة واضحًا ولو بكلمة...

لكم جميعًا...

أُهدي هذا العمل، تقديرًا وامتنانًا ومحبةً خالصة.

شكر وتقدير Acknowledgments

الحمد لله أولًا وآخرًا، ظاهرًا وباطنًا، على ما وفق ويسّر وأعان، وبعد...

أتقدم بوافر الشكر وعظيم الامتنان إلى أستاذي القدير الأستاذ الدكتور/ عمر سعيد الفلاح،

الذي أحاطني بعنايته العلمية، ووجّه خطواتي طوال مراحل هذا العمل، فلم يبخل عليّ بخبرته وتوجيهاته الدقيقة، فكان خير مربٍّ وداعمٍ ومصحّحٍ لكل خطوتي حتى بلغ هذا البحث شكله الحالي.

كما يسعدني أن أخص بالشكر والتقدير عضوي لجنة المناقشة الموقرين، لما قدّماه من جهدٍ مشكور في قراءة الرسالة وتقييمها وإثرائها بملاحظاتهما القيّمة:

1/ .....

2/ .....

وإلى كل مَن وقف معي أو كان سببًا في تيسير طريقي،

أصدقاءً كانوا أو زملاء أو أهلًا، بكلمة صادقة، أو نصيحة نافعة، أو دعاء في ظهر الغيب... لكم في القلب مكان لا يزول.

ولا يفوتني التوجه بجزيل الشكر إلى الأستاذ الدكتور/ .....

على ما بذله من جهد كريم في مراجعة الدراسة لغويًا، فجاءت في أبهى صياغة وأدق ضبط.

جزى الله الجميع عني خير الجزاء،

وجعل ما قدموه لي في ميزان حسناتهم.

الملخص

تتناول هذه الدراسة تحليل أثر التحولات الديموغرافية على مسار التنمية السياسية والاقتصادية في ليبيا خلال الفترة الممتدة من عام 2011م إلى عام 2024م ، في سياق انتقالي اتسم بعدم الاستقرار السياسي والانقسام المؤسسي وتداعيات النزاع المسلح. وتنطلق الدراسة من فرضية مفادها أن التغيرات السكانية، من حيث الحجم والتركيب والتوزيع والحراك، لم تكن متغيرًا محايدًا في المشهد الليبي، بل شكّلت أحد العوامل البنيوية المؤثرة في طبيعة التحولات السياسية والاقتصادية التي عرفتها البلاد بعد 2011م .

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، مستندة إلى تحليل البيانات السكانية الرسمية، والتقارير الوطنية والدولية، والدراسات الأكاديمية ذات الصلة، مع التركيز على خصوصية الحالة الليبية بوصفها حالة دولة خارجة من نزاع. وقد سعت الدراسة إلى الربط بين التحولات الديموغرافية ومسارات التنمية، من خلال تحليل أنماط النزوح الداخلي والهجرة، والتغير في التركيب العمري، والتحضر، والضغط على الخدمات وسوق العمل، وتأثير ذلك في المشاركة السياسية، والشرعية، والتمثيل، والتخطيط الاقتصادي.

وتوصلت الدراسة إلى أن التحولات الديموغرافية في ليبيا أسهمت في تعميق بعض اختلالات التنمية السياسية والاقتصادية، ولا سيما في مجالات ضعف التمثيل السياسي، وتراجع المشاركة، واختلال التوازنات الجغرافية، وارتفاع معدلات البطالة والضغط على البنية التحتية والخدمات العامة، في ظل غياب سياسة سكانية وطنية وضعف القدرة المؤسسية على الاستجابة. وفي المقابل، أظهرت النتائج أن التركيب العمري الليبي، بما يتضمنه من كتلة شبابية واسعة، يمثل فرصة تنموية محتملة

يمكن تحويلها إلى رافعة للنمو والاستقرار إذا ما تم توظيفها في إطار سياسات رشيدة للتعليم، والتشغيل، والحماية الاجتماعية، والحوكمة المحلية.

وتخلص الدراسة إلى أن مستقبل العلاقة بين السكان والتنمية في ليبيا يتوقف بدرجة كبيرة على قدرة الدولة على الانتقال من منطق إدارة الأزمات إلى منطق التخطيط الاستراتيجي، ومن التدخلات الجزئية إلى السياسات العامة المتكاملة، بما يسمح بتحويل التحولات الديموغرافية من عامل ضغط إلى مورد تنموي يسهم في إعادة بناء الدولة وتحقيق التنمية المستدامة.

Abstract

This study examines the impact of demographic transformations on the course of political and economic development in Libya during the period from 2011م to 2024م , within a transitional context marked by political instability, institutional fragmentation, and the repercussions of armed conflict. The study is based on the assumption that demographic changes — in terms of population size, structure, distribution, and mobility — have not been neutral variables in the Libyan context, but rather constitute one of the structural factors shaping the political and economic trajectories of the post-2011 period.

The study adopts a descriptive–analytical approach, relying on official demographic data, national and international reports, and relevant academic literature, with particular attention to the specificity of the Libyan case as a post-conflict state. It seeks to link demographic transformations to development pathways by analyzing patterns of internal displacement and migration, changes in age structure, urbanization, pressure on public services and labor markets, and their implications for political participation, legitimacy, representation, and economic planning.

The findings indicate that demographic transformations in Libya have contributed to deepening certain political and economic imbalances, particularly in terms of weakened political representation, declining participation, regional disparities, rising unemployment, and increasing pressure on infrastructure and public services, in the absence of a coherent national population policy and limited institutional capacity for effective response. At the same time, the results suggest that Libya’s youthful age structure represents a potential

developmental opportunity that could be transformed into a driver of growth and stability if supported by sound policies in education, employment, social protection, and local governance.

The study concludes that the future of the relationship between population and development in Libya largely depends on the state's ability to move from crisis management toward strategic planning, and from fragmented interventions toward integrated public policies, thereby enabling demographic change to be transformed from a source of pressure into a developmental resource that contributes to state-building and sustainable development.

قائمة المحتويات

	الموضوع	الصفحة
.1	الآية القرآنية	أ
.2	الإهـــداء DEDICATION	ب
.3	شكر وتقدير ACKNOWLEDGMENTS	ج
.4	الملخص	د
.5	SUMMARY	و
.6	قائمة المحتويات	ح
.7	مقدمة	1
.8	أولاً: أسباب اختيار الدراسة	2
.9	1. أسباب الذاتية	2
.10	2. أسباب الموضوعية	3
.11	ثانياً: إشكالية الدراسة	4
.12	السؤال الجوهري للدراسة	5
.13	التساؤلات الفرعية للدراسة	5
.14	ثالثاً: فرضيات الدراسة	6
.15	رابعاً: أهمية الدراسة	6
.16	خامساً: أهداف الدراسة	7
.17	سادساً: منهجية الدراسة	8
.18	1. المنهج المستخدم	8
.19	2. أدوات الدراسة	8
.20	3. المجال الزمني	9
.21	4. المجال المكاني	9
.22	5. المجال الموضوعي	9

	الموضوع	الصفحة
.23	سابعاً: مصطلحات الدراسة	9
.24	ثامناً– الدراسات السابقة	10
.25	تاسعاً– تقسيمات الدراسة	16
.26	**الفصل الأول:** **الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة**	**19**
.27	المبحث الأول: مفهوم التحول الديموغرافي	22
.28	المطلب الأول: التحول الديموغرافي – المفهوم والخصائص العامة	23
.29	أولا: تعريف "التحول الديموغرافي"	23
.30	ثانيًا: خصائص التحول الديموغرافي	23
.31	ثالثًا: تطور المفهوم في الأدبيات المعاصرة	25
.32	رابعًا: التحول الديموغرافي كمدخل لتحليل التحول السياسي والاقتصادي	25
.33	المطلب الثاني: مظاهر التحول الديموغرافي	26
.34	أولًا: التغير في معدلات النمو السكاني	26
.35	ثانيًا: التحول في التركيب العمري والنوعي	27
.36	ثالثًا: التوزيع الجغرافي للسكان	28
.37	رابعًا: الحراك السكاني (الهجرة والنزوح)	28
.38	المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في التحولات الديموغرافية	30
.39	أولًا: التحول في معدلات الخصوبة والوفيات	30
.40	ثانيًا: التحولات الاقتصادية والتنموية	31
.41	ثالثًا: الهجرة والنزوح السكاني	31
.42	رابعًا: السياسات السكانية والتنموية	32
.43	خامسًا: العوامل السياسية والأمنية	33

	الموضوع	الصفحة
.44	المبحث الثاني: مفهوم التنمية الاقتصادية والسياسية	34
.45	المطلب الأول: التنمية الاقتصادية – المفهوم، الأبعاد، والغايات العامة	35
.46	أولًا: مفهوم التنمية الاقتصادية	35
.47	ثانيًا: أبعاد التنمية الاقتصادية	36
.48	ثالثًا: الغايات العامة للتنمية الاقتصادية	38
.49	المطلب الثاني: التنمية السياسية – المفهوم، الأسس، ومؤشرات التحقق	39
.50	أولًا: مفهوم التنمية السياسية	39
.51	ثانيًا: أسس التنمية السياسية	40
.52	ثالثًا: مؤشرات التحقق في التنمية السياسية	42
.53	المطلب الثالث: الترابط البنيوي بين التنمية الاقتصادية والسياسية	43
.54	أولًا: الإطار المفاهيمي للعلاقة المتبادلة	43
.55	ثانيًا: أليات لنجاح السياق التنموي العام	44
.56	ثالثًا: أهمية الربط في إطار التحليل السياسي للتنمية	46
.57	المبحث الثالث: الاتجاهات النظرية المفسّرة للعلاقة بين السكان والتنمية	47
.58	المطلب الأول: النظريات الديموغرافية الكلاسيكية والمعاصرة	48
.59	أولًا: النظرية المالتوسية	48
.60	ثانيًا: نظرية التحول الديموغرافي	49
.61	ثالثًا: نظرية التحول السكاني الثاني	50
.62	رابعًا: نظرية رأس المال البشري	51
.63	خامسًا: نظرية الإمكانات السكانية	51

	الموضوع	الصفحة
.64	المطلب الثاني: النظريات المفسرة للعلاقة بين السكان والتنمية السياسية	52
.65	أولًا: مدخل عام لفهم العلاقة بين السكان والسياسة	52
.66	ثانيًا: نظرية التحديث	53
.67	ثالثًا: مقاربة "الضغط الديموغرافي – السياسي"	54
.68	رابعًا: نظرية "الهبة الديموغرافية" والتحول السياسي	54
.69	خامسًا: مقاربات التمثيل السياسي والهويات السكانية	55
.70	سادسًا: تحليل تركيبي للعلاقة بين السكان والتنمية السياسية	56
.71	المطلب الثالث: الأطر النظرية في تحليل العلاقة بين السكان والتنمية الاقتصادية	56
.72	أولًا: المدخل العام للعلاقة بين السكان والاقتصاد	56
.73	ثانيًا: النظرية الكلاسيكية للنمو السكاني والاقتصادي	57
.74	ثالثًا: نظرية رأس المال البشري والنمو الاقتصادي	58
.75	رابعًا: نظرية "الانتقال الديموغرافي الاقتصادي"	58
.76	خامسًا: تحليل تركيبي للعلاقة بين السكان والتنمية الاقتصادية	59
.77	**الفصل الثاني:** **التحولات الديموغرافية في ليبيا (2011–2024م): الخصائص والاتجاهات والدوافع**	**61**
.78	المبحث الأول: ملامح التحول الديموغرافي في ليبيا (2011–2024م)	64
.79	المطلب الأول: التحول في حجم السكان ومعدل النمو الطبيعي	65
.80	أولًا: التطور العام في حجم السكان بعد عام 2011م	65
.81	ثانيًا: العوامل المؤثرة في تطور حجم السكان (2011–2024م)	67

	الموضوع	الصفحة
.82	ثالثًا: الاتجاهات الزمنية لمعدل الخصوبة ومعدل النمو الطبيعي	69
.83	رابعًا: التحول الديموغرافي ومراحله في السياق الليبي	70
.84	خامسًا: أثر النمو السكاني في التوازنات السكانية والاقتصادية	72
.85	المطلب الثاني: التغير في التركيب العمري والنوعي للسكان في ليبيا (2011–2024م)	73
.86	أولًا: التحول في البنية العمرية للسكان	73
.87	ثانيًا: التحولات في التركيب النوعي للسكان	75
.88	المطلب الثالث: التوزيع الجغرافي والتحضر في ليبيا (2011–2024م)	78
.89	أولًا: أنماط التوزيع الجغرافي للسكان	78
.90	ثانيًا: اتجاهات التحضر وتحول النمط الحضري	80
.91	المبحث الثاني: ديناميات الهجرة والنزوح وأثرها في البنية السكانية	83
.92	المطلب الأول: الهجرة غير النظامية – الاتجاهات والدوافع	84
.93	أولا: الاتجاهات العامة للهجرة غير النظامية في ليبيا (2011–2024م)	84
.94	ثانيا: الدوافع المحركة للهجرة غير النظامية في السياق الليبي	86
.95	المطلب الثاني: النزوح الداخلي – السياقات والآثار	88
.96	أولا: السياقات المحركة للنزوح الداخلي في ليبيا (2011–2024م)	88
.97	ثانيا: الآثار الديموغرافية والاجتماعية للنزوح الداخلي في ليبيا	91
.98	المطلب الثالث: نتائج الحراك السكاني على الاستقرار الديموغرافي	93
.99	أولا: ملامح عدم الاستقرار الديموغرافي الناتج عن الحراك السكاني(2011–2024م)	93

	الموضوع	الصفحة
.100	ثانيا: الانعكاسات بعيدة المدى على التخطيط الديموغرافي والتنمية المتوازنة	95
.101	المبحث الثالث: محددات التحول الديموغرافي في السياق الليبي	98
.102	المطلب الأول: المحددات السياسية والأمنية	99
.103	أولا: تأثير الانقسام السياسي والنزاع المسلح في التحول الديموغرافي	99
.104	ثانيا: أثر هشاشة الوضع الأمني على الحراك السكاني والاستقرار المجتمعي	101
.105	ثالثا: أثر المحددات السياسية لأمنية على المؤشرات الديموغرافية طويلة المدى	103
.106	المطلب الثاني: المحددات الاقتصادية والاجتماعية	106
.107	أولا: أثر التدهور الاقتصادي في تشكيل التحولات الديموغرافية	106
.108	ثانيا: أثر التحولات الاجتماعية والقيم الثقافية على السلوك الديموغرافي	108
.109	ثالثا: التفاوتات الجغرافية وتفاعلها مع المحددات الاقتصادية والاجتماعية في التأثير على التوزيع السكاني	111
.110	ثالثًا: تفاوت الوصول إلى التعليم والصحة وتأثيره على التمايز السكاني	112
.111	المطلب الثالث: دور المؤسسات والسياسات السكانية	113
.112	ثانيا: تقييم فعالية البرامج والمبادرات السكانية بعد 2011م	114
.113	ثالثا: التحديات البنيوية في بناء سياسة سكانية فعّالة في السياق الليبي	116

	الموضوع	الصفحة
.114	**الفصل الثالث:** **أثر التحولات الديموغرافية على التنمية السياسية والاقتصادية في ليبيا 2011م –2024**	**118**
.115	المبحث الأول: أثر التحول الديموغرافي على التنمية السياسية	120
.116	المطلب الأول: المشاركة السياسية وتحولات التركيب العمري	121
.117	أولًا: محددات المشاركة السياسية ودور التركيب العمري	121
.118	ثانيًا: السياق الليبي بعد 2011م والتحولات السياسية المصاحبة	122
.119	ثانيًا: العوامل المفسرة لمحدودية المشاركة المؤسسية	124
.120	ثالثًا: جدلية التركيب العمري والتمثيل السياسي	126
.121	المطلب الثاني: الشرعية السياسية وتمثيل الفئات المهمشة	128
.122	أولا: مفهوم الشرعية السياسية وعلاقته بالتحول الديموغرافي	128
.123	ثانيا: التهميش السياسي والاجتماعي في ليبيا بعد 2011م وأثره على الشرعية	130
.124	ثالثا: سياسات التمثيل والاندماج السياسي كمدخل لاستعادة الشرعية	131
.125	المطلب الثالث: النزوح والتحولات الجغرافية في موازين النفوذ السياسي	134
.126	أولا: النزوح الداخلي في ليبيا بعد 2011م – خصائصه وأبعاده الديموغرافية والسياسية	134
.127	ثانيا: النزوح الداخلي وتغير مراكز الثقل الجغرافي والسياسي	135
.128	ثالثا: إعادة تشكيل الشرعية السياسية والتوازن التمثيلي في ظل النزوح	137

	الموضوع	الصفحة
.129	المبحث الثاني: أثر التحول الديموغرافي على التنمية الاقتصادية	141
.130	المطلب الأول: سوق العمل وهيكل الإعالة	142
.131	أولا: التحول الديموغرافي وسوق العمل	142
.132	ثانيا: البطالة النوعية، النزوح، والاختلالات القطاعية في سوق العمل الليبي	145
.133	ثالثا: هيكل الإعالة والهبة الديموغرافية – الإشكاليات والفرص	147
.134	رابعا: التحول الديموغرافي كمحرك للطلب على الخدمات العامة	149
.135	خامسا: التفاوتات الجغرافية في الضغط الخدمي وأثر النزوح والتوسع العشوائي	152
.136	سادسا: الآثار الاقتصادية واستراتيجيات إدارة الضغط الخدمي في ظل التحول الديموغرافي	154
.137	المطلب الثالث: التحول السكاني والتخطيط الاقتصادي	156
.138	أولا: موقع التحول الديموغرافي في عملية التخطيط الاقتصادي – الإطار المفاهيمي والتحليلي	156
.139	ثانيا: قصور التخطيط القائم على التحولات السكانية – مؤشرات العجز المؤسسي وفرص الإصلاح	159
.140	ثالثا: الهبة الديموغرافية كفرصة تخطيطية ونماذج مقارنة	161
.141	المبحث الثالث: التحديات والفرص في ضوء التحولات السكانية	165
.142	المطلب الأول: التحديات المؤسسية والاستيعابية	166
.143	أولا: ضعف البنية المؤسسية في مواجهة التحول الديموغرافي	166
.144	ثانيا: محدودية القدرة الاستيعابية للقطاعات الخدمية والتنموية	168
.145	المطلب الثاني: الفرص الكامنة في الهبة الديموغرافية	170
.146	أولا: فهم الهبة الديموغرافية وإمكاناتها في السياق الليبي	170

	الموضوع	الصفحة
.147	ثانيا: الفرص التنموية والقطاعية في ضوء التركيب العمري الجديد	171
.148	ثانيا: المتطلبات السياساتية لتحويل الهبة الديموغرافية إلى مكاسب تنموية	173
.149	المطلب الثالث: متطلبات التكيف والتنمية المتوازنة	175
.150	أولا: مفهوم التنمية المتوازنة والتكيف السكاني في السياق الليبي	175
.151	ثانيا: المتطلبات التخطيطية لتحقيق التوازن الإقليمي	177
.152	ثالثا: التكيّف المؤسسي والاجتماعي ومتطلبات الاستدامة	179
.153	الخاتمـــة	182
.154	نتائج الدراسة	182
.155	ثالثًا: التوصيات	183
.156	المراجع	186

المقدمة

تمثل التحولات الديمغرافية أحد أبرز العوامل المؤثرة في صياغة السياسات العامة وتوجيه التنمية في الدول الحديثة، لما لها من انعكاسات مباشرة على مستويات النمو الاقتصادي والاستقرار السياسي والاجتماعي، وتشمل هذه التحولات تغيّر حجم السكان وتركيبهم العمري والنوعي، وأنماط التوزيع الجغرافي، إلى جانب ظواهر مثل الهجرة الداخلية والنزوح، ما يجعلها متغيراً ضاغطاً على البنية الاقتصادية والمؤسسية للدولة

في السياق الليبي، شهدت البلاد منذ عام 2011م موجة من التغيرات السكانية غير المسبوقة نتيجة الظروف الأمنية والسياسية، والتي أسفرت عن تحركات سكانية داخلية واسعة النطاق، وتغير في أنماط التوزيع الجغرافي للسكان، وتفاوت في الكثافة السكانية بين الشرق والغرب والجنوب، إضافة إلى التحولات في التركيبة العمرية نتيجة الهجرة والنزوح والزيادة السكانية الطبيعية ، وقد أثرت هذه التغيرات بوضوح على فرص التنمية المتوازنة، وعلى توزيع الموارد والخدمات بين مختلف المناطق.

على المستوى السياسي، أدى التغير السكاني إلى خلق ضغوط على مؤسسات الحكم والتمثيل السياسي، لا سيما مع تزايد نسبة الشباب والنساء، وظهور مطالب مجتمعية جديدة مرتبطة بالمشاركة السياسية والعدالة الاجتماعية، أما اقتصادياً، فقد أفرز النمو السكاني وتغير التوزيع الجغرافي تحديات كبيرة في سوق العمل، وارتفاع معدلات البطالة، وزيادة الطلب على الخدمات الأساسية، مما وضع الدولة في مواجهة مع متطلبات تنموية متزايدة في ظل بنية اقتصادية ضعيفة وغير مستقرة.

إن دراسة هذه العلاقة المركبة بين التحولات الديمغرافية والتنمية السياسية والاقتصادية تُعدّ ضرورية لفهم مسار التحول في ليبيا بعد عام 2011م ، خصوصاً وأن ليبيا دولة ذات خصوصية جغرافية وسكانية، وتتسم بتفاوت كبير في مستويات التنمية بين مناطقها، مما يجعل أثر التحولات الديمغرافية مضاعفاً.

وتسعى هذه الدراسة إلى تقديم تحليل شمولي لحالة ليبيا خلال الفترة (2011–2024م)، مع التركيز على قياس الأثر المزدوج للتحولات السكانية على الأبعاد السياسية (كالتمثيل والمشاركة والاستقرار) والاقتصادية (كالإنتاج والبطالة والخدمات)، في محاولة لاستشراف اتجاهات السياسات العامة المطلوبة لتحقيق تنمية متوازنة ومستدامة.

أولاً: أسباب اختيار الدراسة

أ. أسباب الذاتية:

1–ينبع اختيار هذا الموضوع من اهتمام الباحث المتزايد بقضايا السكان والتنمية في السياق الليبي، خاصة في ظل تعقّد المشهد بعد عام 2011م ، وظهور متغيرات جديدة في البنية السكانية أثّرت على مسارات السياسة والاقتصاد معاً.

2–رغبة الباحث في سدّ فجوة علمية في الدراسات التي تربط بين التحولات الديمغرافية والتنمية السياسية والاقتصادية، لا سيما في بيئة عربية مثل ليبيا، لم تحظَ بعد بالدراسة الكافية ضمن هذا الإطار المتكامل.

3–خبرة الباحث السابقة في رصد المؤشرات السكانية والاهتمام بملف التنمية الشاملة، تجعل من هذا الموضوع مجالاً مناسباً للبحث والتحليل من منطلق معرفي ومهني.

4-اقتناع الباحث بأن التحليل العلمي المتوازن لظاهرة سكانية بحجم ما تشهده ليبيا يُعد ضرورة لفهم التحول الاجتماعي والسياسي الحاصل في البلاد، واستشراف مستقبل التنمية.

ب. أسباب الموضوعية:

1-شهدت ليبيا خلال الفترة من 2011م إلى 2024م تحولات ديمغرافية حادة بفعل النزاع، والهجرة القسرية، والنزوح الداخلي، مما أحدث تغيرات عميقة في خريطة التوزيع السكاني، الأمر الذي انعكس على فرص التنمية السياسية والاقتصادية.

2-قلة الدراسات العربية التي عالجت بشكل متكامل العلاقة بين التحولات السكانية والجوانب السياسية والاقتصادية في ليبيا، رغم أهمية الموضوع وخطورته في صياغة السياسات العامة.

3-التحولات السكانية في ليبيا أثّرت على استقرار المؤسسات، وتوزيع الخدمات، ومعدلات البطالة، والعدالة في التمثيل السياسي، ما يجعل الموضوع من أولويات البحث العلمي المعاصر.

4-يتزامن هذا الموضوع مع مرحلة مهمة تسعى فيها ليبيا إلى إعادة بناء الدولة، وهي مرحلة تحتاج إلى قراءة دقيقة للواقع السكاني وتأثيره على فرص التنمية المتوازنة.

5-تعزز هذه الدراسة الفهم المحلي القائم على معطيات واقعية بديلة عن التقديرات الأجنبية، ما يجعل نتائجها ذات قيمة تطبيقية عالية للباحثين وصنّاع القرار في ليبيا والمنطقة.

ثانياً– مشكلة الدراسة

تشهد ليبيا منذ عام 2011م تحولات ديموغرافية عميقة تمثلت في النزوح الداخلي واسع النطاق، وتزايد الهجرة غير النظامية، واختلال التوزيع الجغرافي والتركيب العمري للسكان، وهي تحولات يفترض نظريًا أن يكون لها أثر مباشر في مسارات التنمية السياسية والاقتصادية. غير أن السياق الليبي يتميز بتزامن هذه التحولات مع حالة من الانقسام السياسي، وضعف مؤسسي مزمن، وأزمة اقتصادية ممتدة، وهو ما يطرح إشكالًا علميًا حول طبيعة هذا الأثر وحدوده واتجاهاته.

وتتمثل الإشكالية المركزية للدراسة في غياب الوضوح بشأن ما إذا كانت التحولات الديموغرافية في ليبيا قد أسهمت في تعميق اختلالات التنمية السياسية والاقتصادية، أم أنها تمثل — في حال توفر شروط الاستيعاب المؤسسي والتخطيط — فرصة لإعادة توجيه مسار التنمية والاستقرار.

وعليه، تتمحور مشكلة الدراسة حول تحليل الكيفية التي أثّرت بها التحولات الديموغرافية خلال الفترة (2011–2024م) في أنماط المشاركة السياسية، وإنتاج الشرعية، وتوازنات النفوذ، وكذلك في سوق العمل، وتوزيع الخدمات، والتخطيط الاقتصادي، في ظل محدودية قدرة الدولة على إدارة هذه التحولات والتكيّف معها.

السؤال الجوهري للدراسة

- ما أثر التحولات الديموغرافية في ليبيا خلال الفترة (2011–2024م) على مسار التنمية السياسية والاقتصادية، في ظل ضعف القدرة المؤسسية والانقسام السياسي؟

التساؤلات الفرعية للدراسة

1. كيف أثّر التحول في التركيب العمري والنوعي للسكان على أنماط المشاركة السياسية والشرعية والتمثيل؟

2. إلى أي مدى أسهم النزوح الداخلي والتحولات الجغرافية في إعادة تشكيل موازين النفوذ السياسي محليًا؟
3. ما أثر التحولات السكانية على سوق العمل، وهيكل الإعالة، والضغط على الخدمات العامة؟
4. هل تمثل الفرصة الاقتصادية والتنموية في السياق الليبي فرصة تنموية أم عبئًا إضافيًا في ظل غياب سياسات الاستيعاب؟
5. ما مدى كفاءة السياسات السكانية والمؤسسات القائمة في إدارة هذه التحولات وتحويلها إلى مسار تنموي متوازن؟

ثالثاً: فرضية الدراسة

الفرضية الرئيسية للدراسة

- تؤثر التحولات الديمغرافية التي شهدتها ليبيا خلال الفترة من 2011م إلى 2024م تأثيرًا جوهريًا على مسار التنمية السياسية والاقتصادية في البلاد.

رابعاً: أهمية الدراسة

1. الأهمية العلمية:

- تسهم الدراسة في توسيع القاعدة المعرفية العربية حول العلاقة بين التحولات الديمغرافية والتنمية السياسية والاقتصادية، وهي علاقة لم تحظَ باهتمام كافٍ في السياق الليبي، رغم أهميتها.
- تقدم الدراسة إطاراً تحليلياً شاملاً يدمج بين أبعاد ثلاثة متداخلة: السكان، والسياسة، والاقتصاد، ما يجعلها مرجعاً مهماً للباحثين والمهتمين بقضايا التخطيط الاستراتيجي والتنمية المستدامة.

- تمثل الدراسة إضافة نوعية للأدبيات السكانية الليبية، من خلال توظيف بيانات ميدانية وتحليل التغيرات الفعلية على الأرض، مما يمنحها بعداً تطبيقياً إلى جانب البعد النظري.

2. الأهمية العملية:

- تساعد نتائج الدراسة صُنّاع القرار في تقدير الأثر الحقيقي للتحولات السكانية على السياسات العامة، ما يعزز من قدرتهم على صياغة خطط تنموية أكثر دقة وواقعية.
- يمكن الاستفادة من نتائجها في تصميم سياسات سكانية عادلة تراعي التفاوت بين المناطق الليبية وتعيد التوازن التنموي بين الشمال والجنوب والشرق والغرب.
- تُمكن الجهات الحكومية والدولية من فهم الأثر العكسي للنزاعات على التنمية من زاوية سكانية، ما يعزز مقاربات العدالة الاجتماعية والإنصاف في التوزيع.
- تقدم تصوراً واضحاً حول أهمية إدماج الشباب والنازحين والمجتمعات الهشة في خطط التنمية السياسية والاقتصادية.

خامساً: أهداف الدراسة

الهدف العام:

- تحليل تأثير التحولات الديمغرافية التي شهدتها ليبيا خلال الفترة من 2011م إلى 2024م على مسار التنمية السياسية والاقتصادية، من خلال رصد التغيرات السكانية وتقييم انعكاساتها على الواقع التنموي في البلاد.

الأهداف الفرعية:

1. تحديد أبرز ملامح التحولات الديمغرافية في ليبيا بعد عام 2011م ، من حيث الحجم والنوع والتوزيع الجغرافي.
2. تحليل أثر النزوح الداخلي والهجرة على البنية السكانية والتماسك الاجتماعي.

3. تقييم العلاقة بين التحولات السكانية والمشاركة السياسية والتمثيل المؤسسي.
4. دراسة انعكاسات التغيرات السكانية على المؤشرات الاقتصادية مثل البطالة وسوق العمل وتوزيع الخدمات.
5. تحليل قدرة الدولة والمؤسسات على الاستجابة للتحولات السكانية من خلال السياسات العامة.
6. إبراز التفاوت التنموي بين المناطق الليبية كنتيجة للتحولات الديمغرافية.
7. تقديم توصيات عملية لدمج البعد السكاني في استراتيجيات التنمية السياسية والاقتصادية المستقبلية.

سادساً: منهجية الدراسة

1. المنهج المستخدم:

1. المنهج الوصفي التحليلي: يُستخدم لتوصيف الظاهرة الديمغرافية وتحليل تأثيرها على الواقع السياسي والاقتصادي في ليبيا، بالاعتماد على البيانات الرقمية والسجلات الرسمية.

2. مدخل التاريخي: يُعتمد لتتبع تطور البنية السكانية في ليبيا بعد عام 2011م ، وبيان التحولات التي طرأت عليها عبر الزمن.

3. المنهج المقارن: تُوظِّفه الدراسة جزئياً لإبراز الفروقات التنموية بين المناطق الليبية كنتيجة للتغيرات السكانية والتحولات الديمغرافية.

2. أدوات الدراسة:

- تحليل الوثائق والتقارير السكانية الرسمية الصادرة عن الهيئة العامة للمعلومات، والمجلس الوطني للتطوير الاقتصادي والاجتماعي.
- مراجعة الدراسات الأكاديمية والمقالات المنشورة في المجلات العلمية المحكمة.
- دراسة تقارير المنظمات الدولية المتعلقة بالهجرة والنزوح في ليبيا.

- استخدام الجداول الإحصائية والمؤشرات التنموية في تحليل العلاقة بين السكان والتنمية.

3. حدود الدراسة:

1.الحدود الزمنية:

تمتد الدراسة عبر الفترة من 2011م إلى 2024م ، وهي مرحلة انتقالية شهدت تغييرات ديمغرافية واقتصادية وسياسية متسارعة في ليبيا نتيجة الصراع وانعدام الاستقرار.

2. الحدود المكانية:

تشمل الدراسة جميع مناطق ليبيا، مع تركيز خاص على المناطق التي شهدت تغييرات سكانية كبيرة أو تفاوتات تنموية واضحة مثل: طرابلس، بنغازي، سرت، سبها، ومناطق الجنوب الشرقي.

3. الحدود الموضوعية:

تركز الدراسة على العلاقة بين التحولات الديمغرافية من جهة، والتنمية السياسية والاقتصادية من جهة أخرى، في محاولة لفهم كيف يؤثر التغير السكاني في توزيع الموارد، والتمثيل السياسي، والاستقرار المؤسسي، والنمو الاقتصادي.

سابعاً: مصطلحات الدراسة

1. التحولات الديمغرافية:

يقصد بها في هذه الدراسة: التغيرات التي تطرأ على حجم السكان، وتركيبهم العمري والنوعي، والتوزيع الجغرافي لهم، سواء بفعل الزيادة الطبيعية، أو بفعل الهجرة والنزوح القسري، أو بفعل التغير في الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للسكان.

2. التنمية السياسية:

هي العملية التي يتم من خلالها تعزيز مؤسسات الحكم الرشيد، وتوسيع قاعدة المشاركة السياسية، وتحقيق العدالة السياسية بين أفراد المجتمع، وضمان تمثيل عادل لفئاته في اتخاذ القرار.

3. التنمية الاقتصادية:

تعني النمو المستدام في الإنتاج والدخل، وتحسين مؤشرات التشغيل والاستثمار، وتوسيع نطاق الخدمات العامة، وتحقيق توزيع عادل للثروات والفرص الاقتصادية.

4. النزاع المسلح:

هو صراع داخلي أو خارجي يستخدم فيه السلاح بين جماعات أو قوى سياسية داخل الدولة، ويؤدي غالباً إلى زعزعة الاستقرار السياسي والأمني، وظهور حالات نزوح جماعي وتدهور في الخدمات والمؤسسات.

5. النزوح الداخلي:

يشير إلى انتقال الأفراد أو الأسر من مناطق سكناهم الأصلية إلى مناطق أخرى داخل حدود الدولة، نتيجة لظروف قهرية مثل الحرب أو التهديدات الأمنية، دون فقدان صفتهم كمواطنين محليين.

ثامناً- الدراسات السابقة:

1-دراسة (الزغيد، 2021م) بعنوان: "أثر التغيرات الديموغرافية على خطط التنمية الاقتصادية في البلدان النامية: ليبيا نموذجاً"

نُشرت الدراسة ضمن منشورات جامعة طرابلس عام 2021م .

هدفت الدراسة إلى تحليل أثر التغيرات الديموغرافية على خطط التنمية الاقتصادية في ليبيا، من خلال تسليط الضوء على العلاقة بين مرحلة الهبة الديموغرافية وقدرة الاقتصاد الليبي على استغلالها.

اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، واعتمد الباحث على تحليل البيانات الرسمية الصادرة عن الجهات الإحصائية المحلية والدولية.

استخدمت الدراسة أداة تحليل البيانات الثانوية (Data Analysis of Secondary Sources)، وشملت عينة الدراسة الإحصائيات السكانية والاقتصادية الرسمية خلال الفترة2020–2000) م.(

نتائج الدراسة:

- أوضحت الدراسة أن ليبيا تمر بالمرحلة الثالثة من التحول الديموغرافي، حيث تراجع معدل المواليد والخصوبة، وارتفعت نسبة السكان في سن العمل.
- بيّنت أن هذه المرحلة تمثل فرصة ديموغرافية كبيرة لتعزيز النمو الاقتصادي، شريطة وجود سياسات فاعلة.
- كشفت عن محدودية قدرة الاقتصاد الليبي على استغلال هذه الفرصة بسبب ضعف الادخار، وغياب الاستثمار في رأس المال البشري.
- أكدت أن سوق العمل الليبي يعاني عجزاً هيكلياً عن استيعاب النمو السكاني، مما أدى إلى ارتفاع البطالة بين الشباب.

وجهة نظر الباحث: يرى الأخير أن ليبيا تمتلك فرصة ديموغرافية واعدة، لكنها لا تزال مهددة بالضياع في ظل غياب السياسات الاقتصادية الفعالة، وأوصى بضرورة التركيز على الاستثمار في التعليم والتدريب والتخطيط السكاني طويل المدى، لضمان تحقيق تنمية اقتصادية متوازنة.

2- دراسة (العجيلي، 2016م) بعنوان: "السكان والتغيرات الديموغرافية وأثرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد الليبي: دراسة تحليلية"

نُشرت هذه الدراسة في مجلة "الاقتصاديات"، العدد الرابع، عام 2016م .

هدفت الدراسة إلى تحليل تأثير التغيرات الديموغرافية على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد الليبي، من خلال دراسة العلاقة بين النمو السكاني ومؤشرات الاقتصاد الكلي مثل الناتج المحلي الإجمالي، الادخار، الاستثمار، وسوق العمل.

اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، حيث قام الباحث بتحليل البيانات السكانية والاقتصادية الرسمية.

استخدمت الدراسة أداة تحليل البيانات الثانوية، وشملت عينة الدراسة البيانات الإحصائية الرسمية المتعلقة بالسكان والاقتصاد الليبي خلال الفترة من 2000م إلى 2015م .

نتائج الدراسة:

- أوضحت الدراسة أن ليبيا تمر بمرحلة الهبة الديموغرافية، حيث ارتفعت نسبة السكان في سن العمل نتيجة لانخفاض معدلات المواليد والخصوبة.
- بيّنت أن هذه المرحلة تمثل فرصة لتعزيز النمو الاقتصادي، إلا أن الاقتصاد الليبي يواجه تحديات في استغلال هذه الفرصة بسبب ضعف الادخار والاستثمار.
- كشفت عن عجز سوق العمل الليبي في استيعاب الزيادة في القوى العاملة، مما أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة.
- أكدت أن هناك علاقة ضعيفة بين التغيرات السكانية ومعدلات الادخار والاستثمار، مما يشير إلى عدم فعالية السياسات الاقتصادية في استغلال التحولات الديموغرافية.

وجهة نظر الباحث: يرى الباحث أن التحولات الديموغرافية في ليبيا تمثل فرصة لتعزيز التنمية الاقتصادية، إلا أن استغلال هذه الفرصة يتطلب تطوير سياسات اقتصادية فعالة تركز على تعزيز الادخار والاستثمار، وتحسين كفاءة سوق العمل، وتوفير فرص عمل تتناسب مع الزيادة في القوى العاملة.

3- دراسة (الغول، 2023م) بعنوان: "الاستقرار الأمني والسياسي في ليبيا وانعكاساته على التنمية"

نُشرت هذه الدراسة في مجلة الأكاديمية الليبية للدراسات العليا، فرع بنغازي، العدد الأول، أغسطس 2023م .

هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع التنمية في ليبيا في ظل غياب الاستقرار الأمني والسياسي، وما تواجهه الدولة من تحديات تؤثر على برامج التنمية المختلفة.

اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، حيث قام الباحث بتحليل العلاقة بين الأمن والتنمية في السياق الليبي.

استخدمت الدراسة أداة تحليل البيانات الثانوية، وشملت عينة الدراسة البيانات الرسمية والتقارير الصادرة عن الجهات المعنية في ليبيا خلال الفترة من 2011م إلى 2022م .

النتائج:

- أوضحت الدراسة أن غياب الاستقرار الأمني والسياسي في ليبيا أدى إلى توقف عجلة التنمية، وأثر سلباً على تنفيذ البرامج التنموية.
- بيّنت أن الانفلات الأمني والتهديدات الإرهابية والانقسامات السياسية ساهمت في تدهور البنية التحتية، وزيادة معاناة السكان.

- كشفت عن أن حالة عدم الاستقرار أدت إلى عزوف المستثمرين، وتراجع الاستثمارات، مما أثر على الاقتصاد الوطني.

وجهة نظر الباحث: هنا يرى الباحث أن تحقيق التنمية في ليبيا يتطلب أولاً تحقيق الاستقرار الأمني والسياسي، حيث أن الأمن هو المحرك الأساسي والداعم الحقيقي لمختلف برامج التنمية، وأوصى بضرورة توحيد المؤسسات السياسية، وتعزيز الأمن، وتوفير بيئة آمنة لجذب الاستثمارات وتحقيق التنمية المستدامة.

4- دراسة (أميرة تاوضروس وآخرون، 2021م) بعنوان: "أثر التحولات الديمغرافية على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في مصر"

نُشرت هذه الدراسة في مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، العدد الأول، السنة السادسة والستون، يناير 2024م . مجلة العلوم القانونية والاقتصادية

هدفت الدراسة إلى تحليل تأثير التحولات الديمغرافية على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في مصر، مع التركيز على مرحلة النافذة الديمغرافية. اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، حيث قام الباحثون بتحليل البيانات السكانية والاقتصادية الرسمية.

استخدمت الدراسة أداة تحليل البيانات الثانوية، وشملت عينة الدراسة البيانات الإحصائية الرسمية المتعلقة بالسكان والاقتصاد المصري خلال الفترة من 2006م إلى 2020م .

نتائج الدراسة:

- أوضحت الدراسة أن مصر تمر بمرحلة النافذة الديمغرافية، حيث ارتفعت نسبة السكان في سن العمل نتيجة لانخفاض معدلات المواليد والخصوبة.
- بيّنت أن هذه المرحلة تمثل فرصة لتعزيز النمو الاقتصادي، شريطة وجود سياسات فاعلة.

- كشفت عن أن زيادة نسبة السكان في سن العمل تؤثر إيجاباً على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، وتؤثر سلباً على معدل الإعالة.
- أشارت إلى أن التحولات الديمغرافية تؤثر على الادخار، الإنفاق العام، ومعدل التضخم.

وجهة نظر الباحث: يرى الباحث أن التحولات الديمغرافية في مصر تمثل فرصة لتعزيز التنمية الاقتصادية، إلا أن استغلال هذه الفرصة يتطلب تطوير سياسات اقتصادية فعالة تركز على تعزيز الادخار والاستثمار، وتحسين كفاءة سوق العمل، وتوفير فرص عمل تتناسب مع الزيادة في القوى العاملة.

6- دراسة (العبيدي، 2017م) بعنوان: "السكان والتغيرات الديموغرافية وأثرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد الليبي: دراسة تحليلية"

نُشرت هذه الدراسة في مجلة المالية والأسواق، العدد السادس، مارس 2017م .

هدفت الدراسة إلى تحليل تأثير التغيرات الديموغرافية على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد الليبي، من خلال دراسة العلاقة بين النمو السكاني ومؤشرات الاقتصاد الكلي مثل الناتج المحلي الإجمالي، الادخار، الاستثمار، وسوق العمل.

اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، حيث قام الباحث بتحليل البيانات السكانية والاقتصادية الرسمية.

استخدمت الدراسة أداة تحليل البيانات الثانوية، وشملت عينة الدراسة البيانات الإحصائية الرسمية المتعلقة بالسكان والاقتصاد الليبي خلال الفترة من 2000م إلى 2015م .

نتائج الدراسة:

- أوضحت الدراسة أن ليبيا تمر بمرحلة الهبة الديموغرافية، حيث ارتفعت نسبة السكان في سن العمل نتيجة لانخفاض معدلات المواليد والخصوبة.
- بيّنت أن هذه المرحلة تمثل فرصة لتعزيز النمو الاقتصادي، إلا أن الاقتصاد الليبي يواجه تحديات في استغلال هذه الفرصة بسبب ضعف الادخار والاستثمار.
- كشفت عن عجز سوق العمل الليبي في استيعاب الزيادة في القوى العاملة، مما أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة.
- أكدت أن هناك علاقة ضعيفة بين التغيرات السكانية ومعدلات الادخار والاستثمار، مما يشير إلى عدم فعالية السياسات الاقتصادية في استغلال التحولات الديموغرافية.

وجهة نظر الباحث: يرى الباحث أن التحولات الديموغرافية في ليبيا تمثل فرصة لتعزيز التنمية الاقتصادية، إلا أن استغلال هذه الفرصة يتطلب تطوير سياسات اقتصادية فعالة تركز على تعزيز الادخار والاستثمار، وتحسين كفاءة سوق العمل، وتوفير فرص عمل تتناسب مع الزيادة في القوى العاملة.

الفجوة البحثية وإضافة الدراسة الحالية

تُظهر مراجعة الدراسات السابقة التي تناولت العلاقة بين التحولات الديموغرافية والتنمية في ليبيا والدول العربية أن معظم هذه الدراسات ركزت على البعد الاقتصادي الكلي للتحولات السكانية، ولا سيما علاقتها بالنمو الاقتصادي، والادخار، والاستثمار، وسوق العمل. فقد بيّنت دراسات الزغيد (2021)، والعجيلي (2016)، والعبيدي (2017) أن ليبيا تمر بمرحلة الهبة الديموغرافية نتيجة ارتفاع نسبة السكان في سن العمل، إلا أنها أكدت في الوقت ذاته محدودية قدرة الاقتصاد الليبي على استغلال هذه الفرصة بسبب ضعف الادخار والاستثمار، وعجز سوق العمل عن استيعاب الزيادة في القوى العاملة. وبذلك قدّمت هذه الدراسات تشخيصًا

اقتصاديًا مهمًا لطبيعة التحولات السكانية، لكنها بقيت محصورة في مستوى المتغيرات الاقتصادية الكلية، دون التوسع في تحليل آثار هذه التحولات على البنية السياسية والمؤسسية والاجتماعية.

في المقابل، ركّزت دراسة الغول (2023) على أثر غياب الاستقرار الأمني والسياسي في تعطيل مسارات التنمية، مبرزة أن الأزمة السياسية تمثل عاملًا حاسمًا في تفسير تعثر التنمية في ليبيا، غير أنها لم تدمج البعد الديموغرافي ضمن هذا التحليل، ولم تبحث في كيفية تفاعل التحولات السكانية مع حالة عدم الاستقرار في إنتاج اختلالات التنمية. أما دراسة تاوضروس وآخرين (2021) في الحالة المصرية، فقد أبرزت الأثر الإيجابي للنافذة الديموغرافية على بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي في سياق أكثر استقرارًا، لكنها بقيت خارج السياق الليبي، ولم تعالج حالة دولة خارجة من نزاع تتسم بتفكك المؤسسات وتداخل الأزمات.

من هنا تتجلى الفجوة البحثية في غياب دراسة تجمع بين البعدين الديموغرافي والسياسي والاقتصادي في إطار تحليلي واحد، يربط بين التحولات السكانية من جهة، ومسارات التنمية والشرعية والتمثيل والتخطيط والمؤسسات من جهة أخرى، ضمن سياق ليبيا ما بعد 2011 بوصفها دولة تعيش انتقالًا مضطربًا. وقد جاءت هذه الدراسة الحالية لسدّ هذه الفجوة من خلال تقديم تحليل مركب يدمج التحولات في الحجم والتركيب والتوزيع والحراك السكاني مع آثارها على المشاركة السياسية، والتمثيل، والتوازنات الجغرافية، وسوق العمل، والخدمات، والتخطيط التنموي، مع إبراز دور السياسات والحوكمة في تحويل هذه التحولات من عامل ضغط إلى فرصة تنموية محتملة.

وبذلك فإن الإضافة الرئيسة لهذه الدراسة لا تكمن فقط في توسيع نطاق التحليل ليشمل التنمية السياسية إلى جانب الاقتصادية، بل أيضًا في إعادة إدراج البعد السكاني في قلب نقاش إعادة بناء الدولة والتنمية في ليبيا، بوصفه متغيرًا بنيويًا مؤثرًا لا يمكن تجاوزه في فهم الأزمة ولا في تصور مسارات الخروج منها.

تاسعاً– تقسيمات الدراسة:

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

المبحث الأول: مفهوم التحول الديموغرافي

- المطلب الأول: التحول الديموغرافي – المفهوم والخصائص العامة
- المطلب الثاني: مظاهر التحول الديموغرافي (النمو، التركيب، التوزيع، والحراك السكاني)
- المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في التحولات الديموغرافية (الهجرة، النزوح، الخصوبة، الوفيات، السياسات السكانية)

المبحث الثاني: التنمية السياسية والاقتصادية – الأسس والمكونات

- المطلب الأول: مفهوم التنمية السياسية – الأسس والمؤشرات
- المطلب الثاني: مفهوم التنمية الاقتصادية – الأبعاد والمحددات
- المطلب الثالث: العلاقة التبادلية بين التنمية السياسية والاقتصادية

المبحث الثالث: النظريات المفسرة للعلاقة بين السكان والتنمية

- المطلب الأول: النظريات الديموغرافية الكلاسيكية والمعاصرة (نظرية التحول الديموغرافي، النظرية المالتوسية، المدرسة البنائية...)
- المطلب الثاني: النظريات المفسرة لعلاقة بين السكان والتنمية السياسية
- المطلب الثالث: الأطر النظرية في تحليل العلاقة بين السكان والتنمية الاقتصادية)

الفصل الثاني: التحولات الديموغرافية في ليبيا (2011–2024م): الخصائص والاتجاهات والدوافع

المبحث الأول: ملامح التحول الديموغرافي في ليبيا2024–2011) م(

- المطلب الأول: التحول في حجم السكان ومعدل النمو الطبيعي
- المطلب الثاني: التغير في التركيب العمري والنوعي
- المطلب الثالث: التوزيع الجغرافي والتحضر

المبحث الثاني: ديناميات الهجرة والنزوح وأثرها في البنية السكانية

- المطلب الأول: الهجرة غير النظامية – الاتجاهات والدوافع
- المطلب الثاني: النزوح الداخلي – السياقات والآثار
- المطلب الثالث: نتائج الحراك السكاني على الاستقرار الديموغرافي

المبحث الثالث: محددات التحول الديموغرافي في السياق الليبي

- المطلب الأول: المحددات السياسية والأمنية
- المطلب الثاني: المحددات الاقتصادية والاجتماعية
- المطلب الثالث: دور المؤسسات والسياسات السكانية)

وأريد في هذه المحادثة كتابة الفصل الثالث **بالتقسيمات التالية**

الفصل الثالث: أثر التحولات الديموغرافية على التنمية السياسية والاقتصادية في ليبيا2024–2011) م(

المبحث الأول: أثر التحول الديموغرافي على التنمية السياسية

- المطلب الأول: المشاركة السياسية وتحولات التركيب العمري
- المطلب الثاني: الشرعية السياسية وتمثيل الفئات المهمشة
- المطلب الثالث: النزوح والتحولات الجغرافية في موازين النفوذ السياسي

المبحث الثاني: أثر التحول الديموغرافي على التنمية الاقتصادية

- المطلب الأول: سوق العمل وهيكل الإعالة
- المطلب الثاني: الضغط على الخدمات العامة والبنى التحتية
- المطلب الثالث: التحول السكاني والتخطيط الاقتصادي

المبحث الثالث: التحديات والفرص في ضوء التحولات السكانية

- المطلب الأول: التحديات المؤسسية والاستيعابية
- المطلب الثاني: الفرص الكامنة في الهبة الديموغرافية
- المطلب الثالث: متطلبات التكيف والتنمية المتوازنة

الفصل الأول:
الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

- المبحث الأول: مفهوم التحول الديموغرافي
- المبحث الثاني: التنمية السياسية والاقتصادية – الأسس والمكونات
- المبحث الثالث: النظريات المفسرة مفسّرة للعلاقة بين السكان والتنمية

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

تمهيد:

تُعد التحولات الديموغرافية أحد أبرز المتغيرات البنيوية التي تشهدها المجتمعات المعاصرة، لما تنطوي عليه من آثار بعيدة المدى على نظم الدولة ومؤسساتها ووظائفها الحيوية، وعلى رأسها التنمية السياسية والاقتصادية، إذ إنّ التغيرات في الحجم السكاني، والتركيب العمري والنوعي، والتوزيع الجغرافي، ومعدلات الهجرة والخصوبة، لا تظل حبيسة الأطر الإحصائية أو الاجتماعية، بل تمتد لتؤثر بعمق في طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع، وفي قدرة النظام السياسي على الاستجابة لمتطلبات الحوكمة الرشيدة، وتوفير شروط العدالة والاستقرار والتنمية المستدامة، ومن هنا، أولت الأدبيات السياسية والاقتصادية اهتمامًا متزايدًا بدراسة أثر التحولات الديموغرافية، بوصفها عاملًا مركزيًا يعيد تشكيل أولويات التخطيط، ويوجه بوصلة السياسات العامة، ويؤثر في كفاءة توزيع الموارد على مختلف الفئات والمناطق. [1]

وتكمن أهمية هذا الفصل في كونه يرسّخ الأساس النظري والمفاهيمي الذي تستند إليه هذه الدراسة، من خلال الوقوف على المفاهيم المحورية التي ترتبط اتصالًا مباشرًا بإشكالية البحث، وفي مقدمتها مفاهيم التحول الديموغرافي، والتنمية السياسية، والتنمية الاقتصادية، كما يُعنى الفصل باستعراض النظريات المختلفة التي فسّرت طبيعة العلاقة بين السكان والتنمية، بما يسمح ببناء أرضية تحليلية صلبة يمكن من خلالها مقاربة الحالة الليبية في فصول لاحقة.

---

(1)عواطف عبد الكريم الشاهي، (2022) الآثار الاقتصادية والاجتماعية للنزوح السكاني في ليبيا بعد عام 2011م، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، (2)3، 115-135

وفي هذا الإطار، ينقسم الفصل إلى ثلاثة مباحث رئيسة؛ يتناول الأول مفهوم التحول الديموغرافي، من حيث خصائصه ومظاهره والعوامل المؤثرة فيه، أما المبحث الثاني، فيُفكك مفهومي التنمية السياسية والاقتصادية من زاوية نظرية ومؤسسية، بينما يعرض المبحث الثالث الاتجاهات والنماذج النظرية التي فسّرت العلاقة بين السكان والتنمية، على المستويين السياسي والاقتصادي، في محاولة لربط البعد السكاني بالسياق البنيوي الشامل للتنمية.

المبحث الأول:
مفهوم التحول الديموغرافي

يحظى مفهوم التحول الديموغرافي باهتمام متزايد في الدراسات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، نظرًا لما ينطوي عليه من أبعاد بنيوية تؤثر بعمق في تشكيل المجتمعات واستقرارها واستدامة تنميتها، فليس التحول الديموغرافي مجرد تغيرات عددية في السكان، بل هو عملية معقدة تتضمن تحولات في التركيب العمري والنوعي، والتوزيع الجغرافي، ومعدلات الخصوبة والوفيات، والهجرة، وغيرها من المؤشرات السكانية التي تترابط في ما بينها لتُعيد تشكيل ملامح المجتمع والدولة، وقد اكتسب هذا المفهوم أهمية مضاعفة في ظل التحولات العالمية المتسارعة، سواء على صعيد العولمة أو التكنولوجيا أو النزاعات المسلحة، التي أفرزت أنماطًا ديموغرافية جديدة تتجاوز النماذج التقليدية. [1]

في السياق الليبي على وجه الخصوص، يكتسي التحول الديموغرافي دلالة استراتيجية، حيث شهدت البلاد خلال العقود الأخيرة تغيرات ملحوظة في البنية السكانية بفعل الهجرة الداخلية والخارجية، وتفاوت معدلات النمو، والنزوح الناتج عن الصراعات، هذه التحولات فرضت تحديات كبرى على مستوى التخطيط التنموي، وتوزيع الموارد، وصياغة السياسات العامة، وأثرت في قدرة الدولة على الاستجابة للمتغيرات المجتمعية، ومن هنا، يغدو فهم مفهوم التحول الديموغرافي أمرًا أساسيًا لفهم التحديات التي تواجهها ليبيا وسائر الدول ذات التحولات السكانية الحادة.

يسعى هذا المبحث إلى تحليل مفهوم التحول الديموغرافي من زاوية نظرية ومفاهيمية شاملة، تتجاوز الطرح الإحصائي الضيق نحو تناول أكثر شمولًا يدمج بين المعطى السكاني وبين السياقات السياسية والاقتصادية التي تؤطره، وسيتناول المبحث الخصائص العامة للتحول الديموغرافي، كما يسعى إلى تأصيل المفهوم في الأدبيات ذات الصلة، مع ربطه بالتحولات البنيوية في الدولة، لا سيما في البيئات النامية التي تُواجه تحديات مزدوجة في الاستقرار والتنمية.

---

(1) إبراهيم عمر علي، (2018). تحديات التنمية المستدامة في ليبيا في ظل المتغيرات السياسية والديموغرافية. مجلة دراسات وبحوث اقتصادية، 5(1)، 45-68.

المطلب الأول: التحول الديموغرافي – المفهوم والخصائص العامة

أولا: تعريف "التحول الديموغرافي"

يُعد مفهوم "التحول الديموغرافي" من المفاهيم المحورية في تحليل التغيرات السكانية الكبرى، وقد نشأ أساسًا في سياق دراسات السكان، ثم تطور ليشمل أبعادًا متعددة في الاقتصاد والسياسة والاجتماع، ويُقصد بالتحول الديموغرافي ذلك الانتقال التدريجي في الخصائص الديموغرافية للمجتمع، بما في ذلك معدلات الخصوبة والوفيات والنمو الطبيعي، إضافة إلى التحولات في التوزيع العمري والجغرافي للسكان، والتي تنتج عادة عن عوامل مركبة تشمل التحسن الصحي، والتعليم، والتحولات الاقتصادية، فضلًا عن عوامل الهجرة[1].

ويستند هذا المفهوم في جذوره النظرية إلى ما عُرف بـ"نظرية التحول الديموغرافي" التي ظهرت في أوائل القرن العشرين، والتي وصفت انتقال المجتمعات من حالة توازن تقليدي (تتميز بارتفاع الخصوبة والوفيات) إلى حالة توازن حديث (تتميز بانخفاض الخصوبة والوفيات) نتيجة التغيرات البنيوية التي تطرأ على المجتمع مع تطور الدولة ومؤسساتها[2]، لكن التوسع في استخدام المفهوم في العلوم السياسية أضفى عليه أبعادًا تحليلية تتعلق بتأثير التغير السكاني على الحكم، والشرعية، والمشاركة، والاستقرار.

ثانيًا: خصائص التحول الديموغرافي

يتسم التحول الديموغرافي بجملة من الخصائص التي تُميّزه عن التغيرات السكانية العابرة أو المؤقتة، ومن أبرزها:

1. الطابع التراكمي والمتدرج

---

(1) عبد العظيم، فدوى عماد الدين (2019)، نظرية التحول الديموغرافي، مجلة كلية الآداب – جامعة بني سويف، 51(20)، ص 238.

(2) عبد العظيم، فدوى عماد الدين (2019)، نفس المرجع، ص 244.

حيث لا يحدث التحول الديموغرافي فجأة، بل يتم عبر مراحل زمنية طويلة نسبيًا، تتأثر فيها المؤشرات السكانية بعوامل داخلية وخارجية، ويتميز كل طور من هذا التحول بسمات ديموغرافية مميزة، مما يستلزم نمطًا معينًا من التكيف المؤسسي والسياساتي[1].

2. الانعكاسات الهيكلية

لا يقتصر أثر التحول الديموغرافي على الأرقام المجردة، بل يُحدث تحولات هيكلية في المجتمع، مثل ارتفاع نسبة فئة عمرية معينة (الشيخوخة أو الشباب)، أو تركز السكان في مناطق حضرية على حساب المناطق الريفية، ما يخلق أنماطًا جديدة من الطلب على الخدمات العامة والمشاركة السياسية[2].

3. الارتباط بالتحول السياسي والاقتصادي

أثبتت الدراسات المقارنة أن التحولات الديموغرافية ترتبط غالبًا بتغيرات على مستوى المشاركة السياسية والتمثيل الديمقراطي، إضافة إلى التأثير في توزيع الموارد، وسوق العمل، وسياسات الرعاية، مما يجعل هذا التحول ليس مجرد ظاهرة عددية، بل عاملًا فاعلًا في ديناميات التغيير السياسي والاقتصادي[3].

ثالثًا: تطور المفهوم في الأدبيات المعاصرة

مع نهاية القرن العشرين، بدأ مفهوم التحول الديموغرافي يخرج من إطاره الكلاسيكي المرتبط بالخصوبة والوفيات فقط، ليأخذ طابعًا أكثر شمولًا يعكس التعقيد المتزايد في العلاقة بين السكان والمجتمع والدولة، فقد أشار العديد من الباحثين إلى أن التحولات الديموغرافية الحديثة أصبحت ترتبط بأنماط الهجرة الدولية، وأزمات

---

(1) كمال، سمرود، ومحمد، صالي (2023)، التحول الديمغرافي في الجزائر وانعكاساته على حجم قوة العمل ما بين السنوات 1901م و2019 The Demographic Transition in Algeria and Its Implications for the Size of the Labor Force، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، 15(1)، ص 122.

(2) لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (2005)، مرجع سابق، ص 59.

(3) كمال، سمرود، ومحمد، صالي (2023)، المرجع نفسه، ص 126.

النزوح، والتغيرات في التكوين الأسري، والنمو الحضري غير المنضبط، فضلًا عن التفاوتات الإقليمية في توزيع السكان[1]، وبذلك، لم يعد التحول الديموغرافي مجرد مرحلة في النمو السكاني، بل أضحى ظاهرة مركبة متعددة الأبعاد تتقاطع فيها اعتبارات سكانية، واقتصادية، وسياسية، وثقافية.

كما ربطت الأدبيات السياسية المعاصرة بين التحول الديموغرافي وفعالية الدولة، مشيرة إلى أن الاستجابة للتحولات السكانية تتطلب تكييفًا مستمرًا في أدوات الحوكمة، وتخطيط السياسات العامة، وتوزيع الموارد، وقد بات يُنظر إلى الفشل في إدارة هذه التحولات بوصفه مهددًا للاستقرار السياسي والاجتماعي، خاصة في الدول التي تعاني هشاشة مؤسسية أو ضعف في نظم التخطيط الحضري والسكاني.

رابعًا: التحول الديموغرافي كمدخل لتحليل التحول السياسي والاقتصادي

أضحت المقاربة السياسية للتحول الديموغرافي ضرورية في ظل ما يشهده العالم من تحولات كبرى في هيكل السكان، لا سيما في الدول النامية، فقد أظهرت دراسات مقارنة أن زيادة نسبة الشباب مثلًا قد ترتبط بارتفاع وتيرة الحراك السياسي والمطالبة بالإصلاح، وهو ما يُعرف بـ"أثر العتبة الديموغرافية"، أي أن البنية العمرية للمجتمع تؤثر في إمكانيات التحول الديمقراطي ومخرجات التنمية، في المقابل، يؤدي التقدم في السن وتزايد معدلات الشيخوخة إلى فرض ضغوط على سياسات الإنفاق العام، وتحديات تتعلق بالإنتاجية وسوق العمل[2].

كما يرتبط التحول في التوزيع الجغرافي للسكان – نتيجة النزوح الداخلي أو الهجرة – بتغير موازين القوى الاقتصادية والسياسية داخل الدولة، ما يفرض إعادة النظر في خرائط التمثيل السياسي، وتوزيع الخدمات، وهندسة التحالفات الاجتماعية، من هنا، لم يعد التحول الديموغرافي مجرد متغير مستقل، بل أصبح عنصرًا فاعلًا في تفسير وتحليل التحولات البنيوية التي تطال الدولة والمجتمع على حد سواء.

---

(1) عبد العظيم، فدوى عماد الدين (2019)، مرجع سابق، ص 252.

(2) نصار، يارا (2020)، المؤشرات الديموغرافية والتحول الديمقراطي: أي علاقة؟ مجلة استشراف، 5)5)، ص 420.

المطلب الثاني: مظاهر التحول الديموغرافي

يُمثل التحول الديموغرافي عملية شاملة تتجسد في مجموعة من المظاهر السكانية التي تعبّر عن عمق التغيرات التي تطال بنية المجتمع، وتختلف هذه المظاهر من حيث شدتها وسرعتها بين الدول، غير أنها تتقاطع جميعًا حول أربعة محاور مركزية هي: النمو السكاني، والتركيب العمري والنوعي، والتوزيع الجغرافي، والحراك السكاني، ويؤدي كل من هذه المحاور دورًا بنيويًا في تشكيل الملامح الديموغرافية الجديدة، كما تنعكس على قدرة الدولة في استيعاب هذه التحولات ضمن سياساتها العامة وخططها التنموية.

أولًا: التغير في معدلات النمو السكاني

يُعد النمو السكاني من أبرز مؤشرات التحول الديموغرافي، ويتأثر بعوامل عدة من بينها معدلات الخصوبة، والوفيات، والهجرة، وقد شهدت العديد من الدول خلال العقود الأخيرة تراجعًا ملحوظًا في معدلات النمو الطبيعي للسكان، نتيجة لانخفاض الخصوبة وتحسن الرعاية الصحية، وهو ما انعكس في بطء معدل الزيادة السكانية، بل ووصول بعض الدول إلى حالة نمو سلبي[1]، في المقابل، تشهد بعض المناطق الأخرى معدلات نمو مرتفعة نتيجة لعدم السيطرة على الإنجاب، أو بسبب موجات اللجوء والنزوح.

ويمثل عدم التوازن في معدلات النمو السكاني تحديًا مباشرًا لصانعي السياسات، حيث يؤدي إلى تفاوت في الطلب على الخدمات العامة، ويصعّب من عمليات التنبؤ وتوزيع الموارد، كما أن النمو السريع دون توافر بنى تحتية كافية قد يؤدي إلى ضغوط اقتصادية وسياسية، في حين أن النمو البطيء أو الانخفاض السكاني قد يُشكل خطرًا على حجم القوى العاملة والقاعدة الضريبية للدولة.[2]

(1) حاجي، وبوغالي (2016)، الخصائص السوسيو اقتصادية للمسنين في الجزائر: قراءة في نظرية التحول الديموغرافي، مجلة الحقيقة، 2(15)، ص 462.

(2) حاجي، وبوغالي (2016)، المرجع نفسه، ص 463.

ثانيًا: التحول في التركيب العمري والنوعي

يمثّل التغير في التركيب العمري للسكان أحد المظاهر الأكثر دلالة على التحول الديموغرافي، فعندما ترتفع نسبة الشباب في المجتمع، يُشار إلى ما يُعرف بـ"الفرصة الديموغرافية"، حيث يُمكن للدولة الاستفادة من الفئات المنتجة في زيادة النمو الاقتصادي والمشاركة السياسية، بشرط توافر التعليم والعمل، أما في حالة ارتفاع نسبة كبار السن، كما في كثير من المجتمعات المتقدمة، فإن ذلك يُحيل إلى "عبء الإعالة"، ويستدعي إعادة ترتيب أولويات السياسات الاجتماعية والصحية، كما يُلاحظ في عدد من الدول اختلال في التركيب النوعي (الذكور/الإناث)، وهو ما يمكن أن ينتج عن الهجرة الانتقائية أو النزاعات المسلحة أو التغيرات في الصحة الإنجابية، هذا الاختلال قد يؤدي إلى مشكلات اجتماعية مثل ارتفاع معدلات العنوسة أو الزواج غير المتكافئ، فضلًا عن تأثيراته السياسية المتعلقة بالتمثيل والنوع الاجتماعي.[1]

ثالثًا: التوزيع الجغرافي للسكان

يُعد التوزيع الجغرافي من أبرز مظاهر التحول الديموغرافي وأكثرها ارتباطًا بالتحولات السياسية والاقتصادية، فالتفاوت المكاني في الكثافة السكانية، سواء بين المناطق الحضرية والريفية أو بين المناطق الساحلية والداخلية، يعكس اختلالات في التنمية ويؤثر على عدالة توزيع الموارد وفرص الوصول إلى الخدمات، وقد رُصدت في العديد من الدول النامية نزعة متزايدة نحو التمركز الحضري، حيث تنتقل أعداد كبيرة من السكان إلى المدن الكبرى بحثًا عن العمل والخدمات، مما يؤدي إلى نشوء

(1) موقع آثار (2024، سبتمبر)، بحث حول التركيبة الديموغرافية، https://www.2thar.com/2024/09/demographics.html

أحزمة الفقر، وزيادة الضغط على البنى التحتية، وتهديد الاستقرار المجتمعي[1].

وتزداد خطورة هذا النمط حين لا ترافقه سياسات تخطيط عمراني فعالة، حيث يتحول التركز السكاني غير المتوازن إلى مصدر للتفاوت الاجتماعي والاقتصادي، ويؤدي إلى تهميش المناطق الطرفية، ما قد يخلق نزعات انفصالية أو احتجاجات مناطقية، كما أن الخلل في التوزيع الجغرافي يفرض تحديات إضافية على إدارة الانتخابات، وتمثيل الفئات المهمشة، وتخصيص الموارد وفق معايير الإنصاف.

رابعًا: الحراك السكاني (الهجرة والنزوح)

يمثل الحراك السكاني، بشقيه الداخلي والخارجي، أحد أبرز المظاهر الحديثة للتحول الديموغرافي، ويشمل هذا المفهوم تحركات السكان بين المناطق داخل الدولة (النزوح الداخلي)، أو عبر الحدود (الهجرة الدولية)، سواء كانت طوعية أو قسرية، وقد أصبحت الهجرة ظاهرة معقدة تتشابك فيها الأبعاد الاقتصادية والأمنية والسياسية، حيث تؤدي إلى تغيرات مفاجئة في البنية السكانية في مناطق معينة، بينما تُفرغ مناطق أخرى من مواردها البشرية[2].

وفي السياق السياسي، تُعد الهجرة ظاهرة ذات بعد سيادي، حيث تؤثر على سياسات الأمن القومي، والعلاقات الدولية، والهوية الوطنية، كما تثير مخاوف تتعلق بالاندماج الاجتماعي، والولاءات السياسية، والضغط على النسيج الوطني، أما في الجانب الاقتصادي، فإن موجات النزوح والهجرة قد تؤدي إلى خلل في سوق العمل، وتفاوت في الأجور، وتغيرات في أولويات الإنفاق الحكومي، من هنا، يُنظر إلى الحراك السكاني باعتباره متغيرًا استراتيجيًا ينبغي التعامل معه ضمن منظور التخطيط التنموي والسياسي الشامل.[3]

---

(1) موقع آثار (2024المرجع نفسه.

(2) لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (2005)، مرجع سابق، ص 10.

(3) نصار، يارا (2020)، مرجع سابق، ص 422.

تكشف المظاهر الأربعة للتحول الديموغرافي – النمو، التركيب، التوزيع، والحراك – عن الطبيعة المركبة لهذه الظاهرة، وعن امتداداتها العميقة في المجالين السياسي والاقتصادي، كما يتضح أن هذه المظاهر لا تحدث في فراغ، بل تتداخل مع عوامل مؤسسية وسياسات عامة تحدد مدى قدرتها على التأثير في مسار التنمية، لذا فإن فهم هذه المظاهر يُعد مدخلًا ضروريًا لأي تحليل يستهدف رصد العلاقة بين السكان وبنية الدولة، ويساهم في وضع أسس علمية لصياغة سياسات متوازنة وعادلة تراعي ديناميات التغير السكاني ومتطلبات العدالة السياسية والاقتصادية.[1]

(1) نصار، يارا (2020)، المرجع نفسه، ص 426.

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في التحولات الديموغرافية

تُعد التحولات الديموغرافية نتاجًا لتفاعل معقد بين مجموعة من العوامل التي تعمل على إعادة تشكيل البنية السكانية في المجتمع، ولا تقتصر هذه العوامل على المحددات البيولوجية أو الاجتماعية فحسب، بل تمتد إلى الجوانب الاقتصادية والسياسية والأمنية، ويكتسب تحليل هذه العوامل أهمية خاصة في مجال العلوم السياسية، إذ أن فهم السياقات المولّدة للتحول السكاني يُعد شرطًا أساسيًا لتحليل علاقته بمسارات التنمية واستقرار الدولة.

أولًا: التحول في معدلات الخصوبة والوفيات

يمثل التغير في الخصوبة والوفيات العمود الفقري للتحول الديموغرافي التقليدي، فقد أظهرت الدراسات أن انخفاض معدل الخصوبة – وهو عدد الأطفال المولودين لكل امرأة – يُعد من أبرز مظاهر الانتقال الديموغرافي في المجتمعات الحديثة، ويرتبط بعدة عوامل من أبرزها تحسن مستوى التعليم، وخاصة بين النساء، وتوفر وسائل تنظيم الأسرة، وتغير أنماط القيم الاجتماعية المتعلقة بالزواج والإنجاب[1]، كما أن تراجع معدلات الخصوبة يُرافقه غالبًا ارتفاع في معدل الأعمار المتوقعة، نتيجة لتحسن الرعاية الصحية والغذاء وظروف المعيشة.

أما معدلات الوفيات، فقد شهدت بدورها انخفاضًا حادًا في معظم دول العالم بفعل التقدم الطبي، إلا أن هذا الانخفاض لم يكن متوازنًا في جميع الشرائح السكانية أو المناطق الجغرافية، مما أنتج فروقات في التركيب العمري للمجتمع بين الحضر والريف، أو بين الطبقات الاجتماعية المختلفة.[2]

ويمثل هذا التحول المركب في الخصوبة والوفيات نقطة انطلاق لتحولات

---

(1) سليم، ريهام (2024، 1 يونيو)، نظرية التحول الديموغرافي: الأسباب والنتائج، موقع المرسال. https://www.almrsal.com/post/1424619، ، الفقرة (3).

(2) سليم، ريهام (2024، 1 يونيو)، المرجع نفسه.

أخرى في الهيكل الديموغرافي، مثل الشيخوخة السكانية أو اتساع القاعدة الشبابية، وما يرتبط بهما من تحولات في سوق العمل والسياسات الاجتماعية.

ثانيًا: التحولات الاقتصادية والتنموية

يُشكّل المستوى الاقتصادي للدولة عاملاً حاسمًا في تشكيل المسارات الديموغرافية، فالمجتمعات التي تحقق نموًا اقتصاديًا مستدامًا غالبًا ما تشهد انخفاضًا في معدل الخصوبة، نتيجة لتحول الأنماط الحياتية، وزيادة كلفة تربية الأطفال، واندماج المرأة في سوق العمل، كما أن التحسن في مستوى الدخل والتعليم والتغطية الصحية يُفضي إلى ارتفاع العمر المتوقع للسكان، وهو ما يُحدث خللًا تدريجيًا في التركيبة العمرية نحو فئات كبار السن[1].

في المقابل، تُؤدي الأزمات الاقتصادية إلى آثار عكسية، كزيادة معدلات الهجرة بحثًا عن فرص معيشية، أو تأخير الزواج، أو حتى انخفاض معدل الإنجاب نتيجة لغياب الأمان الاقتصادي، وتشير التجارب المقارنة إلى أن الأنظمة الاقتصادية غير المتكافئة أو التي تعاني من هشاشة في سياساتها الاجتماعية قد تُنتج أنماطًا ديموغرافية غير متوازنة تُسهم في تعميق الفجوة التنموية بين المناطق والفئات.

ثالثًا: الهجرة والنزوح السكاني

تُعد الهجرة – سواء كانت داخلية أو خارجية – من أكثر العوامل تأثيرًا في إعادة تشكيل الخريطة الديموغرافية للدول، وتتمثل الهجرة الداخلية في انتقال السكان من منطقة إلى أخرى داخل حدود الدولة، غالبًا نتيجة لعوامل اقتصادية أو أمنية أو بيئية، ما يؤدي إلى تركز سكاني غير متوازن يُثقل كاهل المدن الكبرى، ويُفرغ

(1) لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (2005)، مرجع سابق، ص 43.

المناطق الطرفية من طاقتها البشرية.

أما الهجرة الدولية، فتشمل التحركات العابرة للحدود والتي تكون في معظمها مدفوعة باعتبارات العمل أو اللجوء أو النزوح الناتج عن النزاعات أو انهيار الأوضاع المعيشية، وتؤدي الهجرة إلى تغير مفاجئ في التركيب العمري والنوعي للسكان، كما تطرح تحديات سياسية تتعلق بالاندماج، والهوية، والولاء، وقد تُستخدم أحيانًا كورقة ضغط في العلاقات الدولية.[1]

ويُضاف إلى ذلك ظاهرة النزوح القسري الناتجة عن الصراعات المسلحة أو الكوارث الطبيعية، والتي تُحدث خللًا حادًا ومفاجئًا في التوزيع الجغرافي للسكان، وتُربك سياسات الدولة في مجالات الأمن والتخطيط والخدمات، كما قد تُسهم في نشوء توترات داخلية بسبب الضغط على الموارد ومحدودية الاستيعاب المؤسسي.

رابعًا: السياسات السكانية والتنموية

تلعب السياسات العامة، خاصة في مجالي السكان والتنمية، دورًا فاعلًا في توجيه مسارات التحول الديموغرافي، إذ يمكن للدولة من خلال تبني استراتيجيات فعالة – تشمل التوعية الإنجابية، وتخطيط الأسرة، وتوزيع الخدمات بعدالة – أن تُوجّه التحولات السكانية نحو مسار مستقر يخدم التنمية الشاملة، كما أن الاستثمار في التعليم، والصحة، والبنى التحتية الريفية يُقلّل من الهجرة القسرية، ويعزز التوازن الجغرافي للسكان[2].

في المقابل، فإن غياب السياسات السكانية المتكاملة أو تبني استجابات ظرفية وضعيفة يؤدي إلى اختلالات ديموغرافية حادة، تتجلى في التفاوت بين المناطق، أو تركز فئات سكانية هشة في مناطق جغرافية دون حماية، أو عدم انسجام الهيكل السكاني مع احتياجات التنمية.

---

(1) لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (2005)، المرجع نفسه، ص 47.

(2) لوريدون، هنري (2024)، نظريات الخصوبة: هل يتصف الديموغرافيون بالحياد؟ مجلة عمران، 50)13)، ص 144.

خامسًا: العوامل السياسية والأمنية

تلعب البيئة السياسية والأمنية دورًا حاسمًا في التأثير على التحولات الديموغرافية، من خلال تأثيرها على الاستقرار الداخلي، ومناخ الحريات، وقدرة الأفراد على اتخاذ قرارات حياتية طويلة الأجل مثل الإنجاب أو الهجرة أو السكن، ففي الدول التي تشهد اضطرابًا سياسيًا أو صراعًا مسلحًا، ترتفع معدلات النزوح القسري، وتتكمش فرص التنمية المحلية، ويزداد الاعتماد على الهجرة كخيار للهروب من الأزمات، ما يخلق حالة من "الهشاشة السكانية" التي تُضعف قدرة الدولة على التخطيط والتوجيه[1].

كما أن طبيعة النظام السياسي – سواء كان مركزيًا أو لا مركزيًا، ديمقراطيًا أو سلطويًا – تؤثر على نمط توزيع السكان، وعلى حجم مشاركة الأفراد في القرارات المتعلقة بحياتهم المجتمعية، وبالتالي في نمط التحول الديموغرافي نفسه، يتضح من العرض السابق أن التحولات الديموغرافية ليست نتاجًا لعنصر واحد منفصل، بل هي محصلة لتفاعل معقد بين عوامل بيولوجية واقتصادية وسياسية وأمنية، ويكتسب هذا التفاعل طابعًا مركبًا حين تغيب السياسات الكلية التي تنظم العلاقة بين السكان والتنمية، أو حين تتعدد العوامل المتغيرة في بيئة غير مستقرة، من هنا، يصبح فهم هذه العوامل شرطًا ضروريًا لإدراك ديناميات التحول الديموغرافي، وتقدير مدى انعكاسها على الواقع السياسي والاقتصادي للدولة.[2]

(1) لوريدون، هنري (2024)، المرجع نفسه، ص 161.

(2) لوريدون، هنري (2024)، المرجع نفسه، ص 162.

المبحث الثاني:
مفهوم التنمية الاقتصادية والسياسية

تُعد التنمية بمختلف أبعادها من المفاهيم الجوهرية في حقل العلوم السياسية والاقتصادية، إذ تُشكّل الإطار المرجعي الذي تُقاس من خلاله قدرة الدولة على تحقيق التقدّم، وتلبية احتياجات مواطنيها، وتعزيز استقرارها في ظل بيئة دولية ومحلية تتسم بالتعقيد والتحوّل السريع، ولا تنحصر أهمية التنمية في بعدها الاقتصادي فحسب، بل تشمل كذلك البُعد السياسي الذي لا يقل أهمية في تعزيز شرعية الدولة وتحقيق التماسك المجتمعي، فبينما تهدف التنمية الاقتصادية إلى تحسين مؤشرات النمو، ورفع مستوى المعيشة، وتحقيق عدالة في توزيع الموارد، تسعى التنمية السياسية إلى ترسيخ أسس الحكم الرشيد، وتعزيز المشاركة السياسية، وبناء مؤسسات فعّالة وقادرة على الاستجابة للمطالب الاجتماعية المتزايدة.

إن العلاقة بين التنمية الاقتصادية والتنمية السياسية ليست علاقة فصل أو تباين، بل هي علاقة تداخل وتأثير متبادل، تقوم على أساس بنيوي يعكس مدى نضج الدولة ومقدرتها على التعامل مع التحديات المتجددة، وفي مقدمتها التحولات الديموغرافية، فالتنمية الاقتصادية الناجحة قد توفر قاعدة اجتماعية صلبة لدعم الاستقرار السياسي، فيما تُمهّد التنمية السياسية الأرضية المؤسسية اللازمة لإدارة الموارد وتنظيم الحياة الاقتصادية بكفاءة وعدالة، ومن هنا، فإن دراسة هذين المفهومين لا يمكن أن تتم بمعزل عن بعضهما البعض، خصوصًا في السياقات التي تشهد تغيرات ديموغرافية عميقة، كما هو الحال في ليبيا. [1].

يأتي هذا المبحث ليُعالج المفهومين من منظور تحليلي معمّق، يبدأ بتأصيل المفاهيم وتحديد الأسس النظرية لكل منهما، ثم ينتقل إلى إبراز طبيعة العلاقة التبادلية التي تجمع بين التنمية الاقتصادية والتنمية السياسية، انطلاقًا من رؤية شمولية تُراعي السياق الليبي ومتغيراته السكانية والاجتماعية، كما يُمهّد هذا الطرح لفهم كيف يُمكن لنجاح أحد البُعدين أن يُعزز الآخر، أو أن يُقيده في حال غيابه أو تعثّره.

---

(1) مصطيفي، عبد اللطيف، وبن سانية، عبد الرحمان(2014)،دراسات في التنمية الاقتصادية، المنهل،ص56.

المطلب الأول: التنمية الاقتصادية – المفهوم، الأبعاد، والغايات العامة

أولًا: مفهوم التنمية الاقتصادية

يُعد مفهوم التنمية الاقتصادية من المفاهيم المحورية في الفكر الاقتصادي والسياسي الحديث، وهو يتجاوز بكثير مجرد الإشارة إلى النمو في الناتج المحلي الإجمالي أو ارتفاع مستويات الدخل، إذ ينصرف إلى عملية شاملة تستهدف تحسين نوعية الحياة، وتوسيع قاعدة الإنتاج، وتوفير فرص العمل، وتحقيق توزيع عادل للموارد بين الأفراد والمناطق، وقد تطور هذا المفهوم مع اتساع نطاق المقاربات التنموية، ليرتبط ارتباطًا وثيقًا ببناء القدرات المؤسسية للدولة، ومدى قدرتها على إدارة الموارد بكفاءة وعدالة[1].

وقد عرّفت الأمم المتحدة التنمية الاقتصادية بأنها "عملية متعددة الأبعاد تشمل تحسين الدخل، وخفض الفقر، وتوفير فرص العمل، وتحسين الخدمات الأساسية، وتحقيق النمو المستدام".ويُشير هذا التعريف إلى أن التنمية ليست مجرد متغير اقتصادي منعزل، بل هي سيرورة بنيوية تتطلب تفاعلًا بين السياسات العامة والإمكانات المجتمعية والبيئة الخارجية.[2]

وفي الأدبيات السياسية، يُنظر إلى التنمية الاقتصادية على أنها أداة استراتيجية لتعزيز الاستقرار السياسي، وتقوية شرعية الدولة، والحد من التفاوتات الطبقية والمجالية التي قد تُفضي إلى التوترات الاجتماعية، كما أن تحقيق التنمية الاقتصادية يُعد مؤشرًا على كفاءة النظم الحاكمة، ومدى قدرتها على استيعاب المتغيرات الداخلية والخارجية في بيئة عالمية تتسم بالتنافس والاضطراب[3].

---

(1) مصطيفي، عبد اللطيف، وبن سانية، عبد الرحمان (2014)، دراسات في التنمية الاقتصادية، المنهل، ص 58.

(2) الأمم المتحدة (2015)، تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030م]القرار 1/70، الدورة السبعون للجمعية العامة، ص 5.

(3) نزليوي، وصليحة (2024)، تعزيز الاستقرار السياسي ضرورة لتحقيق التنمية الاقتصادية في الدول النامية، Revue Critique de Droit et Sciences Politiques, 19(2)، ص 619.

ثانيًا: أبعاد التنمية الاقتصادية

تنطوي التنمية الاقتصادية على جملة من الأبعاد المتداخلة التي تشكل معًا ملامح الأداء التنموي للدولة، ومن أبرزها:

1. البعد الإنتاجي:

ويُقصد به تعزيز الطاقة الإنتاجية للاقتصاد من خلال تنويع القاعدة الاقتصادية، والحد من التبعية لمورد واحد، ودعم الصناعات التحويلية والزراعة والخدمات، فالدول التي تعتمد على قطاع اقتصادي واحد، غالبًا ما تكون أكثر عرضة للاضطرابات الاقتصادية والسياسية[1].

2. البعد التوزيعي:

يشير إلى مدى قدرة الدولة على توزيع ثمار التنمية بعدالة بين المناطق والفئات الاجتماعية المختلفة، ويُعد التوزيع العادل عاملاً مركزيًا في تجنب التهميش، وتحقيق الإدماج المجتمعي، وتثبيت شرعية السياسات التنموية، لا سيما في الدول التي تشهد تفاوتًا إقليميًا أو فئويًا حادًا.

3. البعد المؤسسي:

يتمثل في وجود مؤسسات قادرة على وضع وتنفيذ سياسات تنموية رشيدة، وتوفير بيئة قانونية واستثمارية مستقرة، وتعزيز الحوكمة الرشيدة، ومكافحة الفساد، فغياب الإطار المؤسسي الفعّال يُعد من أبرز معوّقات التنمية، حتى في الدول الغنية بالموارد الطبيعية.

4. بعد التشغيل وسوق العمل:

يُعد خلق فرص العمل أحد الأهداف الجوهرية للتنمية الاقتصادية، ليس فقط كوسيلة لرفع الدخل، بل أيضًا لتحقيق الاستقرار الاجتماعي والحد من البطالة والفقر،

(1) مصطفي، عبد اللطيف، وبن سانية، عبد الرحمان (2014)، مرجع سابق، ص 94.

فكلما توسع الاقتصاد وازدادت استثماراته الإنتاجية، زادت قدرته على استيعاب قوة العمل النشطة، وتؤثر معدلات البطالة المرتفعة، خاصة بين الشباب، في الاستقرار السياسي للدولة، وتُعتبر مؤشرًا على اختلالات هيكلية في السياسات الاقتصادية والاجتماعية.

5. البعد الإنساني والاجتماعي (التنمية البشرية):

توسع المفهوم الحديث للتنمية ليشمل الجوانب الإنسانية، كالصحة والتعليم والمساواة، إذ لم يعد بالإمكان فصل التنمية الاقتصادية عن جودة حياة الإنسان، وقد تبنّى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مفهوم "التنمية البشرية" الذي يركّز على تمكين الأفراد وتوسيع خياراتهم، باعتبارهم محور العملية التنموية وغايتها، ويُعد مؤشر التنمية البشرية أحد أبرز المؤشرات التي تُستخدم لقياس التقدم التنموي الحقيقي للدول، لا سيما في البيئات النامية.

6. البعد البيئي والاستدامة:

في ظل التحديات البيئية العالمية، أصبح من الضروري أن تُبنى التنمية الاقتصادية على أسس الاستدامة، بحيث لا تأتي على حساب البيئة أو الأجيال القادمة، ويقتضي ذلك اعتماد سياسات إنتاجية واستهلاكية تراعي الكفاءة البيئية، وتقلل من استنزاف الموارد الطبيعية، وتُشجع على استخدام الطاقة المتجددة والتخطيط الحضري المتوازن[1]، وتُعد الاستدامة أحد الشروط الضرورية لتحقيق تنمية طويلة الأمد لا تُفضي إلى اختلالات بنيوية في المستقبل.

ثالثًا: الغايات العامة للتنمية الاقتصادية

تمثّل الغايات العامة للتنمية الاقتصادية جوهر الفلسفة التنموية الحديثة، وتُختزل في السعي إلى تحقيق النمو الشامل والمستدام، وتقليص الفقر، وتحسين

(1) مصطيفي، عبد اللطيف، وبن سانية، عبد الرحمان (2014)، المرجع نفسه، ص 168.

نوعية الحياة، وتمكين الإنسان، وتُحقق هذه الغايات من خلال بناء اقتصاد قوي ومتنوع، قادر على مقاومة الأزمات، وتلبية احتياجات المواطنين، وتعزيز العدالة الاجتماعية، وتُعد التنمية الاقتصادية أيضًا أداة لتقوية الدولة سياسيًا، من خلال خلق قاعدة اجتماعية واسعة داعمة للاستقرار، وتقليل احتمالات النزاعات الناتجة عن الفقر والتهميش والبطالة، كما أن نجاح السياسات الاقتصادية ينعكس مباشرة على ثقة المواطن في مؤسسات الحكم، وبالتالي على مشروعية النظام السياسي برمته[1].

في المجمل، فإن التنمية الاقتصادية، بما تحمله من أبعاد وغايات، تشكل أساسًا متينًا لأي مشروع نهضوي، وهي متغير حاسم في فهم العلاقة بين السكان والدولة، خصوصًا في ظل التحولات الديموغرافية التي تُعيد تشكيل الخريطة الاقتصادية والاجتماعية.

(1) نزليوي، وصليحة (2024)، مرجع سابق، ص 620.

المطلب الثاني: التنمية السياسية – المفهوم، الأسس، ومؤشرات التحقق

أولًا: مفهوم التنمية السياسية

تُعد التنمية السياسية أحد المفاهيم الأساسية في حقل العلوم السياسية، وهي تمثل البُعد المؤسسي والتنظيمي من عملية التحديث الشامل للمجتمع والدولة، وقد نشأ هذا المفهوم في إطار التحولات الكبرى التي شهدها النظام الدولي بعد الحرب العالمية الثانية، لا سيما في الدول حديثة الاستقلال، التي واجهت تحديات بناء الدولة، وترسيخ السلطة، وتوسيع المشاركة السياسية، وعلى الرغم من تعدد التعريفات، إلا أن أغلب الأدبيات تتفق على أن التنمية السياسية تشير إلى العملية التي يتم من خلالها بناء مؤسسات سياسية فاعلة، وتحقيق مشاركة واسعة، وتعزيز الشرعية، وترسيخ الاستقرار السياسي في إطار من الحوكمة الرشيدة[1].

وقد عرّفها "لوسيان باي" بأنها "القدرة المتزايدة للنظام السياسي على التكيف، والاستجابة، وتوليد بنى تنظيمية جديدة تستوعب التغيرات الاجتماعية والاقتصادية وتعيد إنتاج النظام بصورة أكثر استقرارًا"، في حين يراها باحثون آخرون – ضمن مقاربة وظيفية – باعتبارها سيرورة تعمل على توسيع قاعدة التمثيل السياسي، ورفع كفاءة المؤسسات، وتخفيض درجة العنف السياسي، بما يُؤسّس لعلاقة متوازنة بين الدولة والمجتمع.

وتُركّز مقاربات التنمية السياسية المعاصرة على التفاعل بين المؤسسات الرسمية (كالدستور، والبرلمان، والأحزاب، والمجالس المحلية) وبين الثقافة السياسية السائدة، من حيث مدى تقبّلها للتعددية والمساءلة وسيادة القانون، فغياب هذا التفاعل يُؤدي عادة إلى اختلالات بنيوية تعيق عملية التحول الديمقراطي، وتُضعف أداء

(1) عارف، نصر محمد (2015)، نظريات التنمية السياسة المعاصرة، ص 231.

الدولة في المجالات الأخرى، ومنها التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ثانيًا: أسس التنمية السياسية

ترتكز التنمية السياسية على مجموعة من الدعائم النظرية والمؤسسية التي تشكل بنيتها الأساسية، ومن أبرزها:

1. بناء المؤسسات السياسية:

يُعد وجود مؤسسات سياسية مستقرة وفعالة شرطًا أساسيًا لتحقيق التنمية السياسية، ويشمل ذلك المؤسسات الدستورية (كالحكومة والبرلمان والقضاء)، إضافة إلى مؤسسات الوساطة المجتمعية كالأحزاب والنقابات والمجتمع المدني، فالمؤسسات لا تُحقق الشرعية فقط، بل تُمكن النظام من التكيف مع المتغيرات وتحقيق التوازن بين المصالح[1].

2. الشرعية السياسية:

تُشير الشرعية إلى مدى قبول المواطنين بسلطة النظام السياسي واعترافهم بشرعية قراراته، وتُعد الشرعية عنصرًا مركزيًا في استقرار النظام، ولا تُكتسب فقط عبر الانتخابات، بل أيضًا من خلال الأداء الفعّال، والعدالة في توزيع الموارد، واحترام الحقوق والحريات[2]، كما أن تآكل الشرعية يؤدي إلى تفكك الرابط بين الدولة والمجتمع، ويفتح المجال أمام الأزمات السياسية والاجتماعية.

3. توسيع المشاركة السياسية:

تُعد المشاركة السياسية – سواء من خلال التصويت أو الترشح أو النشاط الحزبي والمدني – مؤشرًا مهمًا على تطور النظم السياسية، فكلما اتسعت قاعدة المشاركة، زادت فرص التمثيل والتوازن، وتراجعت احتمالات التهميش والانفجار الاجتماعي، وتشير الأدبيات إلى أن تقييد المشاركة، أو اقتصارها على نخب معينة،

(1) عارف، نصر محمد (2015)، مرجع سابق، ص 261.

(2) عارف، نصر محمد (2015)، المرجع نفسه، ص 261.

يُفضي إلى ضعف في شرعية النظام، وانكماش الفضاء السياسي[1].

4. سيادة القانون والعدالة السياسية:

تُعد سيادة القانون من أهم أعمدة التنمية السياسية، إذ تضمن خضوع الجميع – بما في ذلك السلطة الحاكمة – لقواعد قانونية موحدة ومعلنة، وتُشكل سيادة القانون شرطًا لضمان الحقوق والحريات، وضبط العلاقة بين الحاكم والمحكوم، ومنع التسلط والاستبداد، كما أن تحقيق العدالة السياسية، من خلال الإنصاف في التمثيل والمساءلة وتكافؤ الفرص، يُعزز من شرعية النظام السياسي، ويُسهم في إدماج الفئات المهمشة ضمن العملية السياسية[2].

5. ترسيخ الثقافة السياسية الداعمة للديمقراطية:

تطلب تحقيق التنمية السياسية بناء ثقافة سياسية قائمة على قيم المشاركة، والتسامح، والالتزام بالقانون، واحترام التعددية، فحتى لو وُجدت مؤسسات رسمية قوية، فإن غياب ثقافة سياسية ناضجة يُضعف من فاعلية هذه المؤسسات، وترتبط الثقافة السياسية بمستوى التعليم، والتنشئة السياسية، والتجارب التاريخية للدولة، وتُعد متغيرًا وسيطًا في تفسير تفاوت مستويات التنمية السياسية بين الدول[3].

ثالثًا: مؤشرات التحقق في التنمية السياسية

لقياس مدى تحقق التنمية السياسية، طوّرت المؤسسات الأكاديمية ومنظمات الحوكمة الديمقراطية عددًا من المؤشرات والمعايير التي تُستخدم لتقويم النظم السياسية، ومن أبرزها:

1. درجة المشاركة السياسية المنظمة:

ويُقاس ذلك من خلال نسب الإقبال على التصويت، وعدد الأحزاب السياسية

(1) عارف، نصر محمد (2015)، المرجع نفسه، ص 265.

(2) عارف، نصر محمد (2015)، مرجع سابق، ص 267.

(3) عارف، نصر محمد (2015)، المرجع نفسه، ص 271.

المرخصة، وحجم التفاعل مع المؤسسات المدنية، ووجود آليات حقيقية للتعبير عن الرأي والمساءلة.[1]

2. مستوى الحريات السياسية والمدنية:

تُعد حرية الرأي، والتنظيم، والتنقل، والاحتجاج، من المؤشرات الحيوية للتنمية السياسية، ويُعتمد في هذا الإطار على تقارير دولية مثل مؤشرات "فريدم هاوس" ومؤشر الديمقراطية الصادر عن وحدة الاستخبارات الاقتصادية.[2]

3. فعالية المؤسسات السياسية:

وتشمل القدرة على سنّ السياسات وتنفيذها، ودرجة التنسيق بين المؤسسات، ومدى استقلال القضاء، ووجود نظام انتخابي نزيه وشفاف.

4. استقرار النظام السياسي:

يُقاس من خلال مدى انتظام التداول السلمي للسلطة، وانخفاض حدة الصراعات الداخلية، وتراجع الاعتماد على القمع أو القوة في إدارة الاختلافات.

5. الاندماج السياسي والاجتماعي:

ويقصد به قدرة النظام على استيعاب مختلف الفئات المجتمعية، ودمجها في الحياة العامة، بما في ذلك النساء، والأقليات، والشباب، وسكان المناطق الطرفية، وهو مؤشر مهم خاصة في الدول التي تشهد تحولات ديموغرافية عميقة.[3]

المطلب الثالث: الترابط البنيوي بين التنمية الاقتصادية والسياسية

أولًا: الإطار المفاهيمي للعلاقة المتبادلة

يُعد الربط بين التنمية الاقتصادية والتنمية السياسية من القضايا الأساسية في

---

(1) إلياس، وقسايسية، وجهيدة، وركاش (2016)، إشكالية التنمية السياسية في الجزائر بين مقتضيات المراحل الانتقالية والحاجة لترشيد الحكم، مجلة أبحاث، 2)1)، ص 7.

(2) إلياس، وقسايسية، وجهيدة، وركاش (2016)، مرجع سابق، ص 7.

(3) إلياس، وقسايسية، وجهيدة، وركاش (2016)، المرجع نفسه، ص 8.

الأدبيات السياسية والاقتصادية المعاصرة، حيث لم تعد التنمية تُفهم بمعزل عن أبعادها المركبة، بل باتت تُقرأ باعتبارها عملية شاملة، تتداخل فيها الجوانب المادية والمؤسسية والقيمية، وعلى هذا الأساس، فإن التنمية السياسية والاقتصادية لا تسيران في خطين متوازيين، بل تقوم بينهما علاقة بنيوية تبادلية، تتسم بالتأثير والتأثر المتبادل، وتخضع في شدتها ونتائجها لسياقات الدولة، ومتانة مؤسساتها، واستقرارها الاجتماعي والديموغرافي[1].

فمن جهة، تؤثر التنمية الاقتصادية في البنية السياسية من خلال تعزيز قدرة الدولة على الاستجابة للمطالب المجتمعية، وتمويل مؤسساتها، وتوسيع نطاق الحقوق الاجتماعية، بما يرفع من مستوى رضا المواطنين ويُعزز من شرعية النظام، ومن جهة أخرى، تُمكّن التنمية السياسية من خلق بيئة مؤسسية مستقرة، وتداول سلمي للسلطة، وشفافية في القرار، وهي عوامل تُعد ضرورية لجذب الاستثمار، وتعزيز الكفاءة الاقتصادية، وضمان استدامة النمو، وقد سعت العديد من النماذج النظرية إلى تحليل هذه العلاقة، مثل نموذج التحديث السياسي الذي اعتبر أن النمو الاقتصادي يُفضي بالضرورة إلى التحول الديمقراطي، مقابل نماذج نقدية ركزت على ضرورة توافر المؤسسات السياسية أولًا لضمان استخدام سليم للموارد، وبين هذين الاتجاهين، يتبلور تصور أكثر توازنًا يرى أن التنمية السياسية والاقتصادية تتقدمان معًا في تفاعل جدلي، وأن غياب إحداهما قد يُعطل الأخرى، أو يُحوّل التنمية إلى عملية غير عادلة أو غير مستقرة.[2]

ثانيًا: أليات لنجاح السياق التنموي العام

يتجلى الترابط البنيوي بين التنمية الاقتصادية والسياسية في عدد من

(1) دنس، عمر مولود (2014)، التنمية السياسية وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية: الخيار الصعب بين التحديث الاقتصادي والاجتماعي من جانب والاستقرار السياسي من جانب آخر، مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، (3)، ص 378.

(2) دنس، عمر مولود (2014)، المرجع نفسه، ص 394.

المظاهر، أبرزها:

1. الشرعية والتنمية الاقتصادية:

كلما ازدادت قدرة النظام السياسي على تقديم خدمات اقتصادية فعّالة، كلما تعززت شرعيته، والعكس صحيح، إذ أن الإخفاق في توفير سبل العيش والخدمات الأساسية يُضعف ثقة المواطنين، وقد يُؤدي إلى احتجاجات أو عزوف سياسي.

2. المشاركة والتنمية الاقتصادية:

تتيح الأنظمة السياسية المنفتحة مشاركة أوسع في القرار الاقتصادي، بما يُسهم في تبنّي سياسات أكثر عدالة وشفافية، كما أن المشاركة تعزز الرقابة على الإنفاق العام، وتُقلل من الفساد، وهو ما ينعكس إيجابًا على الأداء الاقتصادي[1].

3. الحوكمة الفعالة وجاذبية الاقتصاد:

تمثل الحوكمة الجيدة – أي القدرة على اتخاذ قرارات فعالة وشفافة وخاضعة للمساءلة – عاملًا مشتركًا بين التنمية السياسية والاقتصادية، إذ تخلق بيئة مستقرة وموثوقة تُشجّع على الاستثمار، وتُحفّز على الإنتاج، وتُقلّل من المخاطر النظامية.

4. الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي:

يُشكّل الاستقرار السياسي شرطًا ضروريًا لأي نمو اقتصادي مستدام، إذ يوفر بيئة آمنة لتراكم رأس المال، واستمرار النشاط الإنتاجي، واستقطاب الاستثمارات المحلية والأجنبية، وفي المقابل، فإن الاضطرابات السياسية أو ضعف مؤسسات الحكم تُؤدي غالبًا إلى حالة من عدم اليقين، تُربك السياسات الاقتصادية، وتُقلل من كفاءة تنفيذها، وتُبطئ عجلة التنمية[2]، ومن هنا، تتداخل متطلبات الأمن السياسي مع متطلبات التوسع الاقتصادي ضمن معادلة واحدة متوازنة.

---

(1) سرتية، صالح حسين (2021)، جدلية العلاقة بين الاستقرار السياسي والتنمية المستدامة: دراسة حالة ليبيا، مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، 11)2)، ص 79.

(2) سرتية، صالح حسين (2021)، المرجع نفسه، ص 82.

5. العدالة الاجتماعية وتماسك النظام السياسي:

تؤدي التنمية الاقتصادية التي تُراعي التوزيع العادل للثروات إلى تقوية العقد الاجتماعي بين الدولة والمواطنين، وهو ما يعزز التماسك السياسي والولاء المؤسسي، أما إذا صاحب النمو الاقتصادي تفاوتات حادة بين المناطق أو الفئات الاجتماعية، فإن ذلك يُنتج مشاعر التهميش، ويُضعف من شرعية السلطة، ويُغذّي النزاعات المحلية أو الإقليمية، وهو ما يُهدد كلًا من الاستقرار السياسي والنجاعة الاقتصادية في آن[1].

6. أداء الدولة أمام تحديات التحول الديموغرافي:

كل من التنمية السياسية والاقتصادية تمثلان أدوات حيوية لاستيعاب آثار التحولات الديموغرافية، كارتفاع معدلات الشباب، أو النزوح، أو الاختلال في التوزيع الجغرافي للسكان، فالنظم التي تمتلك بنى سياسية مرنة، ومؤسسات اقتصادية قوية، تكون أكثر قدرة على امتصاص الضغوط السكانية، وتحويلها إلى فرص تنموية، في حين أن غياب أحد البعدين يجعل من التحول الديموغرافي عامل ضغط إضافي يُهدد بنية الدولة ويُربك استراتيجياتها التنموية[2].

ثالثًا: أهمية الربط في إطار التحليل السياسي للتنمية

تُظهر التجارب المقارنة أن معالجة التحديات التنموية الكبرى – وعلى رأسها التغيرات السكانية – لا يمكن أن تنجح بمعزل عن التكامل بين المسارين السياسي والاقتصادي، فكما أن النمو الاقتصادي دون إصلاح سياسي يُفضي إلى مخرجات غير عادلة وقابلة للانفجار، فإن الإصلاح السياسي دون قاعدة اقتصادية متينة لا يُنتج استقرارًا فعليًا، ومن هنا، فإن التحليل السياسي للتنمية لا يمكن أن يكتمل دون رصد التفاعل العميق بين هذين البُعدين، خاصة في الدول التي تمر بمرحلة انتقال

(1) دنس، عمر مولود (2014)، مرجع سابق، ص 396.

(2) لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (2005) مرجع سابق، ص 38.

ديموغرافي حاد، وتواجه ضغوطًا متراكمة على مؤسساتها السياسية والاقتصادية.

وبذلك، يُعد الترابط البنيوي بين التنمية الاقتصادية والسياسية إطارًا تحليليًا مهمًا لفهم قدرة الدول على التكيف مع التحولات السكانية، وتوجيهها نحو المسار الإيجابي، وهو ما يجعل من هذا الترابط موضوعًا مركزيًا في دراسة العلاقة بين السكان والتنمية، كما هو الحال في الدراسة الحالية التي تبحث في تأثير التحولات الديموغرافية على مسارات التنمية في ليبيا.[1]

(1) نزليوي، وصليحة (2024)، مرجع سابق، ص 620.

المبحث الثالث:
النظريات المفسرة المفسّرة للعلاقة بين السكان والتنمية

شهدت العلاقة بين السكان والتنمية اهتمامًا متزايدًا في الأدبيات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، نظرًا لما تطرحه هذه العلاقة من إشكاليات عميقة تتعلق بتوزيع الموارد، وعدالة الفرص، والاستقرار الاجتماعي والسياسي، وقد تنوعت المقاربات النظرية في تناول هذا الموضوع، واختلفت مدارس الفكر في تفسير طبيعة الترابط بين النمو السكاني ومسارات التنمية، سواء من حيث الاتجاه (إيجابي أم سلبي)، أو من حيث الشروط الحاكمة لهذا التفاعل، فهناك من اعتبر الزيادة السكانية عبئًا على موارد الدولة ومصدرًا لتفاقم الأزمات، استنادًا إلى مقولات كلاسيكية مثل النظرية المالتوسية، في حين رأت اتجاهات حديثة أن السكان يمثلون فرصة تنموية إذا ما تم الاستثمار في رأس المال البشري، وتعزيز قدرات الدولة في التخطيط والإدارة.

ويكتسب هذا التعدد النظري أهميته من كونه لا يقتصر على أطر تحليلية مجردة، بل ينعكس في السياسات العامة، وفي مواقف الدول من القضايا السكانية، وخاصة في البلدان النامية التي تواجه معدلات نمو سكاني مرتفعة، وتفاوتًا في الخصائص الديموغرافية، كما أن التغيرات في التركيب العمري والنوعي، والحراك السكاني، ومستويات التعليم والصحة، تُعد عناصر محورية في فهم العلاقة بين السكان والتنمية، لا سيما حين تتداخل مع سياقات سياسية معقدة أو مؤسسات غير مستقرة. [1].

وفي ضوء ما سبق، يأتي هذا المبحث لتقديم عرض تحليلي شامل لأهم الاتجاهات والنماذج النظرية التي تناولت العلاقة بين السكان والتنمية، من المنظورين الاقتصادي والسياسي، ويهدف هذا الطرح إلى بناء أساس نظري متماسك يدعم تحليل الإشكالية المركزية للدراسة، المتعلقة بتأثير التحولات الديموغرافية على التنمية في السياق الليبي، دون أن ينحصر فيها، بل يستفيد من التجارب والنماذج المقارنة.

---

(1) مصطيفي، عبد اللطيف، وبن سانية، عبد الرحمان (2014)، مرجع سابق، ص 90.

المطلب الأول: النظريات الديموغرافية الكلاسيكية والمعاصرة

أولًا: النظرية المالتوسية

تُعد النظرية المالتوسية من أقدم النظريات التي حاولت تفسير العلاقة بين السكان والتنمية، وقد ظهرت في أواخر القرن الثامن عشر على يد توماس روبرت مالتوس، الذي افترض أن النمو السكاني يحدث وفق متوالية هندسية (2، 4، 8، 16...)، في حين أن إنتاج الغذاء والموارد ينمو وفق متوالية عددية (2، 4، 6، 8...)، وبناءً على ذلك، رأى مالتوس أن الزيادة السكانية ستؤدي في نهاية المطاف إلى تجاوز الموارد المتاحة، ما يفضي إلى المجاعة، والفقر، والاضطرابات الاجتماعية[1].

وانطلاقًا من هذا التصور، دعت النظرية إلى تبني سياسات للحد من النمو السكاني، سواء عبر الوسائل الطبيعية (المجاعات، الحروب)، أو ما سماه مالتوس بـ"الضوابط الوقائية"، مثل تأخير الزواج وتقليل النسل، وقد أثّرت هذه النظرية بعمق في سياسات بعض الدول، خاصة في القرنين التاسع عشر والعشرين، حيث تم الربط بين التحولات السكانية والتحديات التنموية من زاوية سلبية محضة.

ورغم الانتقادات التي وُجّهت إليها لاحقًا – خاصة بعد الطفرة الزراعية والصناعية التي أثبتت قدرة الإنسان على رفع سقف الموارد – فإن الطرح المالتوسي لا يزال حاضرًا في بعض النقاشات المعاصرة، خاصة في ما يتعلق بالأمن الغذائي، والضغط البيئي، والاختلال بين النمو السكاني والتنمية المستدامة.

ثانيًا: نظرية التحول الديموغرافي

تُعد نظرية التحول الديموغرافي من أكثر النماذج استخدامًا في تفسير التغيرات السكانية الكبرى، وقد نشأت في مطلع القرن العشرين، ثم تطورت لاحقًا لتُشكل أحد

(1) الكعود، صالح بن محمد خير (2021، 9 مارس)، نظرية مالتوس في السكان، صحيفة النبأ الإلكترونية.

الأسس النظرية لفهم الانتقال من المجتمعات التقليدية إلى الحديثة، وتنطلق النظرية من فرضية أن المجتمعات تمر بأربع مراحل متتابعة من حيث معدلات الخصوبة والوفيات، وهي:

1. المرحلة الأولى: ارتفاع في كل من الخصوبة والوفيات، واستقرار نسبي في عدد السكان.
2. المرحلة الثانية: انخفاض تدريجي في الوفيات بسبب التقدم الصحي، في حين تبقى الخصوبة مرتفعة، ما يؤدي إلى تسارع النمو السكاني.
3. المرحلة الثالثة: تراجع واضح في الخصوبة، مع استمرار انخفاض الوفيات، واستقرار في النمو.
4. المرحلة الرابعة: انخفاض في الخصوبة والوفيات معًا، وقد يصل النمو إلى مستويات سالبة، كما هو الحال في بعض الدول المتقدمة[1].

تكمن أهمية هذه النظرية في تقديمها إطارًا زمنيًا لتفسير التحولات الديموغرافية، وربطها بمؤشرات مثل التعليم، والتحضر، ودور المرأة، وتطور المؤسسات، وقد ساعدت في رسم سياسات سكانية وتنموية تتناسب مع المرحلة التي تمر بها الدولة.

إلا أن هذه النظرية واجهت نقدًا من قبل باحثين في الدول النامية، حيث أشاروا إلى أن بعض المجتمعات لم تتبع هذا النموذج الخطي، أو توقفت في مرحلة معينة دون أن تُكمل المسار، نتيجة لعوامل اقتصادية أو سياسية أو أمنية، ومع ذلك، تظل النظرية أداة تفسيرية مهمة في تحليل ديناميات السكان والتنمية، خصوصًا حين تُستخدم بصورة مرنة وغير نمطية.

(1) عبد العظيم، فدوى عماد الدين (2019)، مرجع سابق، ص 281.

ثالثًا: نظرية التحول السكاني الثاني

نشأت هذه النظرية في الثمانينيات من القرن العشرين، على يد الباحثين الأوروبيين أمثال "رون لستهاج" و"ديرك فان دي كا"، في محاولة لتفسير التغيرات الجديدة التي ظهرت في البنى السكانية بعد اكتمال مراحل التحول الديموغرافي الكلاسيكي، خاصة في الدول الغربية، وتفترض النظرية أن المجتمعات المتقدمة بدأت تشهد تحولات عميقة في السلوك الإنجابي والأسري، أدّت إلى انخفاض مستمر في معدلات الخصوبة إلى ما دون مستوى الإحلال، وارتفاع في سن الزواج، وزيادة في معدلات الطلاق والعزوف عن الإنجاب[1].

وترتبط هذه التحولات بما يُعرف بـ"الفردانية الجديدة"، حيث تغلب القيم الفردية على القيم الإنجابية أو الدينية أو الجماعية، ويترتب على هذه الاتجاهات الديموغرافية تحديات اقتصادية وسياسية، من بينها شيخوخة السكان، وانكماش القوى العاملة، وتزايد أعباء الإنفاق العام على الرعاية الصحية والاجتماعية، وتكمن أهمية هذه النظرية في تفسيرها لظواهر سكانية جديدة ذات طابع ثقافي واجتماعي، وربطها بأداء الدولة في مجالات مثل الضمان الاجتماعي والتخطيط الاقتصادي، ما يجعلها ذات قيمة تفسيرية عالية في سياق دراسة أثر التغيرات الديموغرافية على الاستقرار والتنمية.[2]

رابعًا: نظرية رأس المال البشري

ترى هذه النظرية، التي تطورت على يد اقتصاديين بارزين مثل شولتز وغاري بيكر، أن السكان لا يُمثلون عبئًا على التنمية، بل يمكن أن يشكّلوا موردًا إنتاجيًا مهمًا إذا ما تم الاستثمار فيهم عبر التعليم، والصحة، والتدريب، والتغذية، فكلما

(1) البياتي، فراس عباس فاضل (2011)، الاتجاهات النظرية الحديثة في علم اجتماع السكان: موضوعات في تطور النظرية السكانية، بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ص 76.

(2) البياتي، فراس عباس فاضل (2011)، المرجع نفسه، ص 78.

زادت جودة العنصر البشري، كلما ارتفعت الإنتاجية الاقتصادية، وتزايدت قدرة الدولة على التكيف مع التغيرات، وتحقيق مستويات عالية من التنمية الشاملة[1].

وبخلاف الطروحات المالتوسية، تنظر هذه النظرية إلى النمو السكاني باعتباره فرصة، لا سيما حين يكون مقرونًا بارتفاع نسبة الشباب، وهي ما يُعرف بـ"الهبة الديموغرافية"، غير أن هذه الهبة لا تُنتج أثرًا تنمويًا تلقائيًا، بل تتطلب شروطًا مؤسسية كفؤة، واستراتيجيات تشغيل فعالة، ونظم تعليمية متقدمة، وتُعد هذه النظرية من أكثر النماذج توافقًا مع التوجهات الحديثة في تحليل العلاقة بين السكان والتنمية، إذ إنها لا تكتفي بتحليل البنية السكانية، بل تُدخل البعد النوعي (الجودة والكفاءة) في تقييم الأثر التنموي للتحولات الديموغرافية.[2]

خامسًا: نظرية الإمكانات السكانية

تفترض هذه النظرية أن التركيب العمري، والتوزيع الجغرافي، والهياكل النوعية للسكان، تُنتج "إمكانات ديموغرافية" مختلفة تؤثر في قدرة الدولة على النمو والاستقرار، وتستخدم النظرية مفهوم "العائد الديموغرافي" لتقدير مدى استفادة الدولة من التغيرات السكانية، وخاصة في فترات تراجع الإعالة وارتفاع نسبة السكان النشطين اقتصاديًا.[3]

كما تربط النظرية بين الإمكانات السكانية والتحديات المؤسسية؛ فالدولة التي لا تمتلك مؤسسات سياسية واقتصادية فعّالة قد تفشل في توظيف هذه الإمكانات، بل قد تتحول إلى مصدر ضغط وعدم استقرار، وتُسلط النظرية الضوء على أهمية وجود إطار حوكمي رشيد يستطيع تحويل التحول السكاني إلى رافعة للتنمية بدلًا من أن

(1) محمود، محمد عبد الرحمن صالح (2015)، الهبة الديموغرافية وهدر رأس المال البشري في مصر: دراسة تحليلية لتحديات التنمية، مجلة عمران، 12)3)، ص 52.

(2) محمود، محمد عبد الرحمن صالح (2015)، مرجع سابق، ص 53.

(3) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) (2016)، الملف الديموغرافي للمنطقة العربية: تحقيق العائد الديموغرافي، بيروت: الأمم المتحدة، ص 3.

يكون مهددًا لها، تُظهر مراجعة هذه النظريات أن العلاقة بين السكان والتنمية ليست ذات طابع خطي أو أحادي، بل تخضع لعوامل بنيوية ومؤسسية وثقافية[1]، فبينما ركزت بعض النظريات على البعد الكمي السلبي للنمو السكاني، توجهت نظريات أخرى إلى البعد النوعي والمؤسسي، وأبرزت الدور الإيجابي المحتمل للتحول الديموغرافي.

وهذا التعدد النظري يمنح الباحث أدوات تحليلية متعددة لفهم كيف تؤثر التحولات السكانية – خاصة في الدول ذات البنية السياسية المتقلبة – على آفاق التنمية الاقتصادية والسياسية، كما هو محور هذه الدراسة.

(1) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) (2016)، المرجع نفسه، ص 5.

المطلب الثاني: تفسير العلاقة بين السكان والتنمية السياسية

أولًا: مدخل عام لفهم العلاقة بين السكان والسياسة

ارتبطت دراسة السكان في العلوم السياسية بإشكاليات أعمق من مجرد التغيرات العددية، إذ ينصرف التركيز إلى كيف تؤثر البنية السكانية في أنماط الحكم، واستقرار النظام السياسي، وفعالية المؤسسات، واتساع قاعدة المشاركة، وقد تطورت النظريات المفسّرة لهذه العلاقة مع تحولات النظام الدولي، وتعقّد الأنظمة السياسية في الدول النامية والانتقالية، لتشمل تفسيرات مختلفة تجمع بين العوامل الديموغرافية والبنى المؤسسية والثقافية، فالتحول في التركيب العمري مثلًا – ولا سيما تضخم الفئات الشابة – غالبًا ما يُربط بازدياد المطالب السياسية والاجتماعية، والحاجة إلى التمثيل والعدالة، وهو ما قد يُؤدي إلى انفتاح النظام السياسي أو انفجاره، في حين أن التغير في التوزيع الجغرافي أو النزوح السكاني قد يُنتج خللًا في الخريطة الانتخابية والتمثيلية، بما يؤثر على شرعية السلطة وآليات صنع القرار.[1]

ثانيًا: نظرية التحديث

تُعد نظرية التحديث من أبرز الاتجاهات التي ربطت التحول الديموغرافي بالتحول السياسي، وقد طُورت هذه النظرية في خمسينيات القرن العشرين على يد باحثين غربيين، أمثال دانييل ليرنر ولوكسمان وليبست، حيث افترضت أن النمو الاقتصادي والتحولات البنيوية في السكان (كارتفاع نسبة التعليم، التحضر، انخفاض الخصوبة، تمدد الطبقة الوسطى) تُمهّد الطريق لتحول سياسي ديمقراطي[2].

يرى منظرو التحديث أن التحولات السكانية تُسهم في رفع مستوى الوعي السياسي لدى المواطنين، وتعزيز مطالبهم بالمشاركة والحقوق، ما يدفع الدولة نحو

(1) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) (2005)، مرجع سابق، ص 59.

(2) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) (2005)، المرجع نفسه، ص 10.

الانفتاح السياسي، كما أن تحسّن مؤشرات التنمية البشرية – التي ترافق غالبًا التحولات الديموغرافية – يزيد من احتمالات بناء مؤسسات أكثر تمثيلًا وفعالية.

ورغم النقد الذي وُجّه لهذه النظرية لاحقًا، خاصة بسبب طابعها التعميمي الغربي، أي افتراضها أن التجربة الغربية في التحديث السياسي تمثل نموذجًا صالحًا للتعميم على جميع المجتمعات، متجاهلة خصوصيات السياقات التاريخية والثقافية والسياسية المختلفة، إلا أنها لا تزال تُستخدم لتفسير بعض الحالات...

ثالثًا: مقاربة "الضغط الديموغرافي – السياسي"

تُركّز هذه المقاربة – التي ظهرت في أدبيات ما بعد الحرب الباردة – على الآثار السلبية المحتملة للتحولات السكانية غير المتوازنة، خاصة في الدول ذات الأنظمة الهشة، وتفترض أن الزيادة السريعة في عدد السكان، أو تركزهم في مناطق حضرية فقيرة، أو ارتفاع نسبة الشباب العاطل، يُنتج ما يُعرف بـ"الضغط الديموغرافي"، الذي يُربك أداء الدولة، ويُضعف شرعيتها، وقد يؤدي إلى توترات سياسية أو احتجاجات شعبية[1].

وترتبط هذه النظرية بنماذج الاضطرابات السياسية في البيئات التي لم تُواكب تحولاتها السكانية بسياسات شاملة أو مؤسسات قوية، ما يجعل السكان وقودًا للاحتجاج بدلًا من أن يكونوا شركاء في التنمية، وتبرز أهمية هذه المقاربة في قدرتها على تحليل هشاشة الدولة أمام موجات التحول السكاني، خاصة حين تكون الموارد والمؤسسات محدودة أو محتكرة.

رابعًا: نظرية "الهبة الديموغرافية" والتحول السياسي

انبثقت هذه النظرية من تقاطعات بين الاقتصاد السياسي والدراسات السكانية،

(1) عبد المجيد، محمد عبد المجيد (2010)، الديموغرافيا السياسية: دراسة في العلاقة بين السكان والسياسة، القاهرة: دار النهضة العربية، ص 25.

وتُشير إلى أن ارتفاع نسبة السكان في سنّ العمل (15–64 سنة) –مقابل انخفاض نسبي في فئة المعالين (الأطفال وكبار السن) – يُوفّر ما يُعرف بـ"الفرصة الديموغرافية"، أو "الهبة السكانية"، وتُشير الأدبيات الحديثة إلى أن هذه التركيبة تُوفر بيئة مثالية لتحقيق قفزة في التنمية إذا ما استُثمرت بشكل سليم.

سياسيًا، يُنظر إلى "الهبة الديموغرافية" على أنها لحظة استراتيجية قد تُسهم في تعزيز المشاركة السياسية، وتجديد النخب، وتوسيع قاعدة المطالب الديمقراطية، لا سيما مع ارتفاع الوعي والانخراط في التعليم والتقنية، لكن في المقابل، فإن غياب فرص العمل أو انسداد الآفاق السياسية قد يُحوّل هذه الطاقة السكانية إلى مصدر لعدم الاستقرار السياسي أو الهجرة أو العنف الاجتماعي، وتُبرز هذه المقاربة أهمية التفاعل بين الهيكل الديموغرافي وأداء المؤسسات السياسية، إذ لا تتحقق الفوائد تلقائيًا من الهبة السكانية، بل ترتبط بنجاعة الحوكمة وقدرة الدولة على الاستيعاب.[1]

خامسًا: مقاربات التمثيل السياسي والهويات السكانية

تُولي بعض النظريات المعاصرة أهمية خاصة لمسألة التمثيل السياسي للفئات السكانية المختلفة، وخاصة الشباب، والنساء، والأقليات، وسكان المناطق المهمشة، وتنطلق هذه المقاربات من فرضية أن عدم تمثيل التحولات السكانية داخل البُنى السياسية يُؤدي إلى خلل في الشرعية، ويُضعف من قدرة النظام على دمج المجتمع، كما تُشير هذه الاتجاهات إلى أن النزوح الداخلي، أو التغير في التوزيع الجغرافي، أو تحوّل التركيبة النوعية (كارتفاع نسبة الإناث أو الشباب)، قد يتطلب مراجعة للهياكل السياسية القائمة، مثل الدوائر الانتخابية، وآليات المشاركة، وتوزيع السلطة محليًا، فالديموغرافيا هنا ليست متغيرًا خارجيًا للنظام، بل جزءًا من بنيته الداخلية التي تُعيد

(1) محمود، محمد عبد الرحمن صالح (2015)، المرجع نفسه، ص 57.

تشكيله باستمرار.[1]

سادسًا: تحليل تركيبي للعلاقة بين السكان والتنمية السياسية

يتضح من استعراض النظريات المختلفة أن العلاقة بين السكان والتنمية السياسية ليست آلية أو خطية، بل هي علاقة مركّبة تتحدد مخرجاتها وفق مجموعة من العوامل الهيكلية، من بينها:

- قوة المؤسسات السياسية.
- عدالة التوزيع السياسي والتمثيل.
- مدى اندماج الفئات السكانية في عملية صنع القرار.
- قدرة الدولة على التكيف مع التحولات الديموغرافية في الوقت المناسب.

ومن هنا، فإن التحول الديموغرافي يُعد عاملًا ديناميًا في الحياة السياسية، وقد يكون محفزًا للتحديث السياسي، أو مهددًا للاستقرار، تبعًا لمدى قدرة النظام السياسي على إدارة هذا التحول، ويمنح هذا الإطار النظري أداة تحليلية لفهم كيف تؤثر التغيرات السكانية على مشروعية السلطة، وحدود المشاركة، وأداء الدولة السياسي، وهو ما يُعد تمهيدًا نظريًا ضروريًا لدراسة الحالة التي تتناولها هذه الرسالة.

(1) محمود، محمد عبد الرحمن صالح (2015)، مرجع سابق، ص 64.

المطلب الثالث: الأطر النظرية في تحليل العلاقة بين السكان والتنمية الاقتصادية

أولًا: المدخل العام للعلاقة بين السكان والاقتصاد

تُشكّل العلاقة بين السكان والتنمية الاقتصادية إحدى الإشكاليات الجوهرية في الفكر التنموي المعاصر، إذ لا تُعد الكثافة أو النمو السكاني مجرد متغير مستقل، بل يُنظر إليها كعامل فاعل في تحديد اتجاهات الاقتصاد الوطني، سواء عبر تأثيرها في عرض العمل، أو الطلب الاستهلاكي، أو توزيع الموارد، أو الاستثمار في رأس المال البشري، وقد تباينت المقاربات النظرية في تفسير هذه العلاقة، ما بين اتجاه يرى في النمو السكاني عبئًا يُقيد التنمية، وآخر يعتبره فرصة يجب توظيفها ضمن سياسات إنتاجية شاملة، كما تتأثر هذه العلاقة بطبيعة الهيكل الديموغرافي، ومدى تطابقه مع حاجات التنمية، وبكفاءة الدولة في تحويل التحولات السكانية إلى مزايا اقتصادية تنافسية، ويبرز ذلك بوضوح في التحليلات المعاصرة التي تربط "الهبة السكانية" أو "النافذة الديموغرافية" بقدرة الاقتصاد على النمو السريع عند وجود قاعدة شبابية واسعة قابلة للتشغيل والإنتاج.[1]

ثانيًا: النظرية الكلاسيكية للنمو السكاني والاقتصادي

تعود بدايات الربط بين السكان والاقتصاد إلى المفكرين الكلاسيكيين، وفي مقدمتهم آدم سميث وديفيد ريكاردو، الذين نظروا إلى النمو السكاني كعنصر يؤثر في وفرة اليد العاملة، ويُحدد اتجاهات الأجور، والإنتاج، والتراكم الرأسمالي، غير أن أغلبهم، ومنهم مالتوس، اعتبر أن الزيادة السكانية تفوق قدرة الاقتصاد على توليد الغذاء والموارد، ما يؤدي إلى تراجع معدلات النمو، وتفاقم الفقر، والبطالة، وتدهور

(1) هيئة الموسوعة العربية (2001)، اقتصاد السكان (إعداد سعيد النابلسي)، في الموسوعة العربية (المجلد الثالث، ص. 28)، دمشق: هيئة الموسوعة العربية.

مستويات المعيشة، وقد اعتُبر هذا التصور بمثابة أساس لما عُرف لاحقًا بـ"نظرية العبء السكاني"، والتي سادت في كثير من سياسات ما بعد الاستعمار في العالم النامي، حيث رُوّج لفكرة أن خفض النمو السكاني شرط لتحقيق تنمية اقتصادية مستقرة.[1]

إلا أن هذا الطرح واجه انتقادات متعددة لاحقًا، أهمها تجاهله لقدرة الإنسان على الابتكار، والتكنولوجيا، والتكيف الاقتصادي، كما لم يُفرّق بين البعد الكمي والنوعي للسكان، ولا بين الدول ذات البنى المؤسسية القوية وتلك الهشة.

ثالثًا: نظرية رأس المال البشري والنمو الاقتصادي

تُعد نظرية رأس المال البشري من أبرز النظريات الاقتصادية الحديثة التي أعادت النظر في العلاقة بين السكان والتنمية، إذ لم تكتف بالنظر إلى السكان كعبء، بل اعتبرتهم موردًا إنتاجيًا قابلًا للاستثمار، وقد تطورت هذه النظرية على يد اقتصاديين مثل ثيودور شولتز وغاري بيكر، الذين أكدوا أن تحسين التعليم، والصحة، والمهارات، يزيد من إنتاجية الفرد، ويُعزز القدرة التنافسية للاقتصاد، وترى هذه النظرية أن التحولات الديموغرافية – كارتفاع نسبة الشباب، أو اتساع قاعدة القوى العاملة – لا تُنتج أثرًا اقتصاديًا إيجابيًا ما لم تقترن بسياسات استثمار فعّالة في البشر، تشمل التدريب المهني، والتعليم العالي، والرعاية الصحية، وتوزيع الفرص بعدالة، ومن هنا، أصبح يُنظر إلى الجودة السكانية بوصفها شرطًا أساسيًا لتحقيق التنمية الاقتصادية، لا يقل أهمية عن حجم السكان.[2]

وتُوظف هذه النظرية بشكل متزايد في تحليل الاقتصادات النامية، خاصة تلك التي تشهد تحولات سكانية سريعة، إذ تُسهم في فهم كيف تؤثر خصائص السكان

---

(1) إبراهيم، أحمد حسن (2022، 21 سبتمبر)، الاتجاهات النظرية المفسرة لعملية التحضر – الاتجاه السيكولوجي، جغرافية المدن بين الدراسة المنهجية والمعاصرة، ص 76.

(2) محمود، محمد عبد الرحمن صالح (2015)، مرجع سابق، ص 54.

النوعية – كالتعليم، وسن العمل، والصحة – على النمو، والاستهلاك، والادخار، وسوق العمل.

رابعًا: نظرية "الانتقال الديموغرافي الاقتصادي"

انبثقت هذه النظرية من التفاعل بين علم الاقتصاد السكاني والتحليل الكلي للتنمية، وتُشير إلى أن التحولات في البنية السكانية تمر بمراحل تؤثر بشكل مباشر في أداء الاقتصاد الكلي، وتفترض النظرية وجود أربع مراحل رئيسية:

1. مرحلة الضغط السكاني: حيث ترتفع معدلات الخصوبة والإعالة، ما يؤدي إلى ضعف النمو الاقتصادي نتيجة ارتفاع الأعباء.
2. مرحلة الفرصة الديموغرافية: مع انخفاض الإعالة وارتفاع نسبة السكان النشطين، تتاح فرصة للنمو السريع إذا استُثمرت الموارد البشرية.
3. مرحلة الاستقرار: تتقارب فيها معدلات الخصوبة والوفيات، ويتوازن النمو السكاني مع الإنتاجية.
4. مرحلة الشيخوخة: حيث يتقلص عدد السكان في سن العمل، ما يُنتج تباطؤًا اقتصاديًا ما لم يُعوض ذلك بالتكنولوجيا أو الهجرة[1].

وتُبرز هذه النظرية أهمية التوقيت في رسم السياسات، إذ أن تأخير الاستجابة للتحول الديموغرافي قد يُفقد الدولة القدرة على استثمار الفرص، ويُحوّلها إلى أزمات اقتصادية.

خامسًا: تحليل تركيبي للعلاقة بين السكان والتنمية الاقتصادية

من خلال استعراض مختلف النظريات، يتضح أن العلاقة بين السكان والتنمية الاقتصادية ليست ذات اتجاه واحد أو تأثير محدد، بل تعتمد على مجموعة عوامل وسيطة، أهمها:

---

(1) سليم، ريهام (2024، 1 يونيو)، نظرية التحول الديموغرافي: الأسباب والنتائج، موقع المرسال. https://www.almrsal.com/post/1424619

- مستوى التنمية البشرية وجودة السكان.
- قدرة الاقتصاد على خلق فرص العمل.
- كفاءة المؤسسات الاقتصادية والمالية.
- عدالة توزيع الثروة والفرص بين الفئات والمناطق.

ففي الوقت الذي يُمكن أن يُسهم التحول السكاني في تحفيز الطلب، وتوسيع سوق العمل، وزيادة الادخار، فإنه قد يتحول إلى عبء في غياب سياسات تشغيل فعّالة، أو حين تتراجع قدرة الدولة على توفير الخدمات والبنى التحتية، وتُعد هذه الأطر النظرية أساسية لفهم كيف يُمكن لتحولات في التركيب العمري، أو الحجم السكاني، أو الهجرة، أن تُعيد رسم أولويات التنمية الاقتصادية، وهو ما يجعل العلاقة بين السكان والاقتصاد مجالًا ديناميًا يتطلب مقاربات شاملة لا تفصل بين البعدين الكمي والنوعي، ولا بين الاقتصاد والبنى المؤسسية الحاكمة له.[1]

تناول هذا الفصل الإطار المفاهيمي والنظري الذي تستند إليه الدراسة، وذلك بهدف تأسيس قاعدة علمية رصينة لتحليل العلاقة بين التحولات الديموغرافية والتنمية السياسية والاقتصادية، وقد تم أولًا توضيح مفهوم التحول الديموغرافي، وبيان خصائصه ومظاهره المختلفة، كالتحولات في النمو والتركيب والتوزيع والحراك السكاني، مع تحليل العوامل البنيوية والسياسية التي تسهم في إنتاج هذه التحولات.

ثم انتقل الفصل إلى تفكيك مفهومي التنمية الاقتصادية والسياسية، من خلال عرض الأسس الأساسية لكل منهما، مثل النمو الشامل، وعدالة التوزيع، والمشاركة، والشرعية، والحكم الرشيد، مع إبراز العلاقة التبادلية البنيوية بين البعدين الاقتصادي والسياسي بوصفهما مكونين متكاملين في المسار التنموي للدولة.

وفي المبحث الثالث، تم استعراض النظريات التي فسّرت العلاقة بين السكان والتنمية، سواء من منظور ديموغرافي كلاسيكي أو حديث، أو من خلال مقاربات سياسية واقتصادية تفاعلية، أظهرت كيف يُمكن للتحولات السكانية أن تكون إما عاملًا داعمًا للاستقرار والنمو، أو مهددًا لهما، تبعًا لمستوى كفاءة الدولة في إدارتها.

---

(1) قندوز، فاطمة الزهراء (2019)، إشكالية النمو السكاني وأثرها على التنمية الاقتصادية، مجلة الإبداع، 9(1)، ص 481.

ويُشكل هذا الإطار النظري مدخلًا تحليليًا أساسيًا لفهم الظاهرة قيد الدراسة، ويوفر الخلفية العلمية اللازمة لتفسير كيف أثّرت التحولات الديموغرافية التي شهدتها ليبيا خلال الفترة 2011م –2024م على مسارات التنمية السياسية والاقتصادية، وهي الإشكالية التي ستتم معالجتها تفصيليًا في الفصول اللاحقة من هذه الرسالة.

الفصل الثاني:
التحولات الديموغرافية في ليبيا
(2011–2024م):
الخصائص والاتجاهات والدوافع

الفصل الثاني:

التحولات الديموغرافية في ليبيا (2011–2024م): الخصائص والاتجاهات والدوافع

مقدمة الفصل

شهدت ليبيا خلال الفترة الممتدة من عام 2011م وحتى عام 2024م جملة من التحولات البنيوية العميقة في تركيبتها السكانية، وذلك في ظل تطورات سياسية وأمنية غير مسبوقة، وتحديات اقتصادية واجتماعية مركبة، وقد اتسم المشهد الديموغرافي الليبي في هذه المرحلة بالسيولة والتغير المتسارع في مؤشرات النمو السكاني، والتوزيع الجغرافي، والهيكل العمري والنوعي، بالإضافة إلى تصاعد ديناميات الهجرة غير النظامية والنزوح الداخلي، ما أفضى إلى تحولات ديموغرافية معقدة ومتداخلة.

تُعد دراسة هذه التحولات ضرورة منهجية لفهم السياق الليبي الراهن، واستيعاب المتغيرات السكانية التي باتت تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على مسارات التنمية السياسية والاقتصادية، ففي غياب استقرار ديموغرافي واضح، ومع تزايد الضغوط على البنى التحتية والمؤسسات الخدمية، برزت الحاجة إلى تشخيص المعالم الأساسية للتغيرات السكانية من حيث الحجم والتركيب والتوزيع، فضلًا عن تفكيك دوافع النزوح والهجرة، والكشف عن المحددات العميقة التي تقف خلف هذه التحولات.

وفي هذا الإطار، يسعى هذا الفصل إلى تقديم تحليل ديموغرافي شامل للحالة الليبية خلال المرحلة المذكورة، عبر ثلاث محطات أساسية، يتناول المبحث الأول ملامح التحول الديموغرافي من خلال مؤشرات النمو الطبيعي، والتركيب العمري والنوعي، والتوزيع الجغرافي، فيما يركز المبحث الثاني على ديناميات الهجرة والنزوح باعتبارها أبرز الظواهر السكانية التي أفرزتها الظروف المتغيرة، مع محاولة تبيان أثرها في بنية المجتمع الليبي، أما المبحث الثالث، فيستعرض العوامل السياسية

والاقتصـادية والاجتماعيـة، إضـافة إلـى دور السياسـات والمؤسسـات السـكانية، كمحددات أساسية لفهم السياق الديموغرافي الليبي.

إن هـذا التحليـل لا يهـدف فقـط إلـى توصـيف الواقـع، بـل يُمهـد أيضًـا لفهـم العلاقـة التفاعليـة بـين السـكان والتنميـة، والتـي سـيتم التطـرق إليهـا بشـكل أعمـق فـي الفصل التالي من هذه الدراسة.

المبحث الأول:
ملامح التحول الديموغرافي في ليبيا (2011–2024م)

يُعدّ التحول الديموغرافي إحدى الركائز التفسيرية لفهم العلاقة المعقّدة بين السكان والتنمية في السياقات الانتقالية، ولا سيما في ليبيا خلال المدة (2011–2024م) التي اتسمت باضطراب سياسي وأمني واقتصادي متداخل، فالتغير في الحجم السكاني ومعدلاته الطبيعية، وتحوّل البنية العمرية والنوعية، وإعادة توزيع السكان مكانيًا بين الأقاليم والمدن، كلها مظاهر لا تُقرأ بمعزل عن بيئة عدم الاستقرار، وما أفرزته من ديناميات نزوح وهجرة، وضغط على الخدمات العامة وأسواق العمل، وتبدّل في أنماط الاستيطان الحضري، ومن ثمّ، فإن تناول ملامح التحول الديموغرافي في ليبيا لا يقف عند إيراد مؤشرات رقمية جافة، بل يتطلب مقاربة تحليلية تدمج بين المعطيات الكمية والقراءة البنيوية للسياق، بغية تبيّن كيف تتفاعل المتغيرات السكانية مع محددات السياسة والاقتصاد والمجتمع. [1]

وانطلاقًا من ذلك، يهدف هذا المبحث إلى رسم صورة تركيبية لأبرز سمات التحول الديموغرافي الليبي عبر ثلاثة محاور مترابطة: الاتجاهات في النمو الطبيعي (المواليد والوفيات) وما تعكسه من انتقال تدريجي في مستويات الخصوبة؛ ثمّ التوزيع الجغرافي والتحضر بوصفهما مرآة للفجوات التنموية وعدم التوازن الإقليمي، وسيُظهر التحليل أنّ الانخفاض المتدرّج في الخصوبة واستقرار الوفيات عند مستويات متدنية نسبيًا، ترافقا مع اتساع التحضر وضغوطه، وتحوّلات مكانية متسارعة بفعل النزوح، بما يجعل التحول الجاري «انتقالًا غير مكتمل» يتقدم كمًّا ويتعثر نوعًا.

(1) المجلس الوطني للتطوير الاقتصادي والاجتماعي (ليبيا). مشروع التحدي الديموغرافي في ليبيا وأثره على التنمية المستدامة: ملخص تنفيذي. 2023م ، المجلس الوطني للتطوير الاقتصادي والاجتماعي.

المطلب الأول: التحول في حجم السكان ومعدل النمو الطبيعي

أولًا: التطور العام في حجم السكان بعد عام 2011م

يمثل حجم السكان في أي دولة نقطة ارتكاز رئيسية لفهم أنماط التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وفي الحالة الليبية، فإن التغير في حجم السكان منذ عام 2011م جاء انعكاسًا لظروف معقدة، تداخل فيها العامل السياسي مع الأمني والاقتصادي، وهو ما أثّر بشكل مباشر على مؤشرات النمو الطبيعي وتوزيع السكان، على الرغم من غياب تعداد سكاني شامل في ليبيا منذ عام 2006م ، إلا أن تقديرات المنظمات الدولية ومصادر الإحصاء العالمية تشير إلى تزايد سكاني تدريجي خلال الفترة 2011م –2023م، مدفوعًا أساسًا بالزيادة الطبيعية (الفرق بين المواليد والوفيات)، في ظل انخفاض نسبي للهجرة الخارجية الصافية.

وبحسب بيانات البنك الدولي، فقد سجل **معدل المواليد الخام** في ليبيا تراجعًا مستمرًا، حيث انخفض من 24.9 لكل 1000م نسمة في عام 2011م إلى 17.0 في عام 2023م ، ما يمثل انخفاضًا بنسبة تزيد عن 31.6% خلال هذه الفترة[1]، أما **معدل الوفيات الخام**، فقد شهد تقلبات بين الانخفاض والارتفاع، حيث تراجع إلى 4.8 في عام 2022م ثم ارتفع مجددًا إلى 6.65 في عام 2023م [2].

ينتج عن ذلك أن معدل النمو الطبيعي للسكان وهو الفارق بين المواليد والوفيات ظل موجبًا لكنه يتجه نحو الانخفاض، بما يعكس تحوّلًا ديموغرافيًا تدريجيًا في البلاد، يتوافق مع المرحلة الثالثة من نظرية التحول الديموغرافي، التي تتسم بتراجع معدلات الخصوبة واستمرار انخفاض الوفيات.

جدول (1): تطور معدل المواليد والوفيات في ليبيا (لكل 1000م نسمة)

---

(1) البنك الدولي (2024)، مؤشرات التنمية العالميةWDI)): معدل المواليد الخام في ليبيا2023–2011))، البنك الدولي. https://data.worldbank.org/indicator/SP.DYN.CBRT.IN?locations=LY، ص 15.

(2) البنك الدولي (2024)، المرجع نفسه، ص 15.

السنة	معدل المواليد الخام	معدل الوفيات	النمو الطبيعي المقدر
2011	24.91	83.5	19.08
2013	22.54	97.4	17.57
2016	21.25	38.5	15.87
2019	19.24	17.5	14.07
2022	17.54	81.4	12.73
2023	17.02	65.6	10.37

معدل النمو الطبيعي المقدر = المواليد – الوفيات (لكل 1000م نسمة)

هذا الاتجاه الهبوطي في النمو الطبيعي يعكس أيضًا تأثيرات العوامل غير الديموغرافية، مثل النزاعات المسلحة وتدهور خدمات الصحة الإنجابية وتراجع معدلات الزواج، وكلها ساهمت في تغيير النمط الإنجابي في البلاد تدريجيًا.

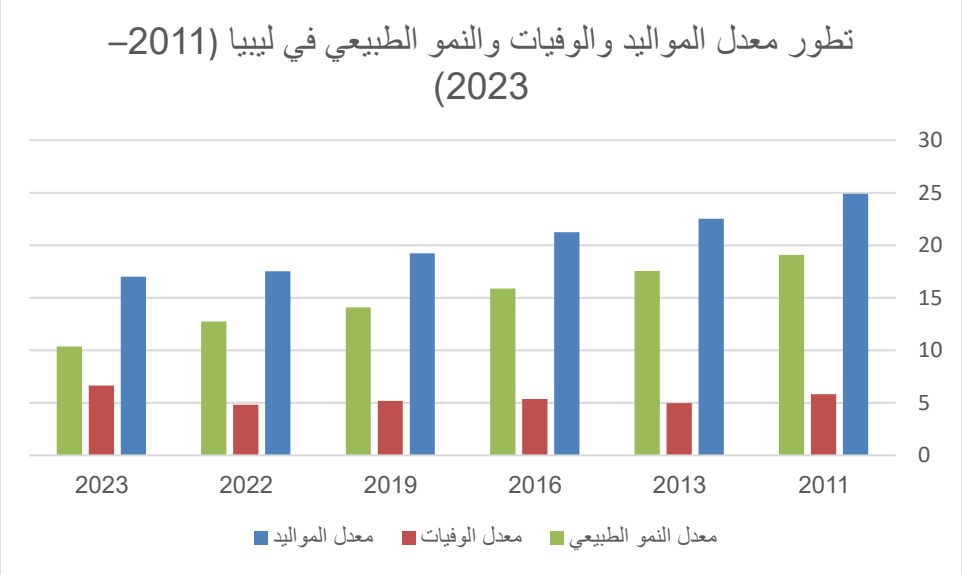

شكل (2–1): تطور معدل المواليد والوفيات والنمو الطبيعي في ليبيا خلال الفترة 2011–2023م.

يُظهر الشكل اتجاهًا تنازليًا واضحًا في معدل المواليد الخام، يقابله تذبذب في معدل الوفيات الخام، الأمر الذي أدى إلى تراجع مستمر في معدل النمو الطبيعي، ويُلاحظ أن الفجوة بين المواليد والوفيات أخذت في التضيق تدريجيًا، ما يعكس

التحول الديموغرافي التدريجي الذي تمر به ليبيا، وانعكاسات الأوضاع السياسية والاقتصادية على المؤشرات الحيوية للسكان.

ثانيًا: العوامل المؤثرة في تطور حجم السكان (2011–2024م)

يُعدّ التطور في حجم السكان الليبي خلال المرحلة الممتدة من عام 2011م إلى عام 2024م نتيجة لتفاعل معقد بين مجموعة من العوامل الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية، التي شكّلت مجتمعة الإطار المحدد لاتجاهات النمو الطبيعي، ويمكن تصنيف هذه العوامل في ثلاثة محاور رئيسية:

1.العوامل السياسية والأمنية

أثّرت الاضطرابات السياسية الممتدة منذ عام 2011م في توزيع السكان ومعدلات النمو بشكل مباشر، فحالة عدم الاستقرار الأمني وتعدد مراكز السلطة أسفرت عن تفاوتات إقليمية واضحة في النمو السكاني، حيث شهدت المدن الغربية مثل طرابلس ومصراتة والزاوية استقرارًا نسبيًا وتزايدًا سكانيًا، في مقابل انخفاض الكثافة في مدن مثل سرت ودرنة وسبها خلال فترات النزاع.[1] كما أدى النزوح الداخلي واسع النطاق إلى تحريك الكتلة السكانية نحو المناطق الساحلية الأكثر أمنًا، وهو ما ساهم في تعزيز التحضر غير المتوازن وخلق ضغوط حضرية متزايدة.

2.العوامل الاقتصادية والاجتماعية

تعرض الاقتصاد الليبي لانكماشات متكررة نتيجة الاضطرابات السياسية وتراجع عائدات النفط، ما انعكس سلبًا على معدلات الخصوبة والزواج، فقد أظهرت البيانات أن معدل الخصوبة الكلي انخفض من 2.65 طفل لكل امرأة عام 2011م إلى 2.36 عام 2023م ، وهو ما يعكس تحوّلًا في سلوك الإنجاب نتيجة ارتفاع

(1) مصلحة الإحصاء والتعداد الليبية (2023)، البيانات الإدارية للسكان حسب البلدية والفئة العمرية، طرابلس: وزارة التخطيط. https://bsc.ly/latest-versions/، ص 8.

تكاليف المعيشة وعدم الاستقرار الوظيفي[1].

كما لعبت البطالة، التي تجاوزت 20% في بعض التقديرات، دورًا في تأخير سن الزواج وتراجع عدد الولادات المسجلة سنويًا، خصوصًا في الفئات العمرية الشابة، التي تمثل غالبية السكان في سن الخصوبة.

3.العوامل الصحية والديموغرافية

رغم التحديات الأمنية شهد القطاع الصحي بعض التحسن النسبي في برامج الرعاية الأولية والتحصين بعد عام 2019م ، ما ساهم في خفض معدلات الوفيات في بعض السنوات قبل أن تعود للارتفاع مع تفاقم جائحة كوفيد-19 عام 2020م ، وبحسب بيانات البنك الدولي، بلغ **معدل الوفيات الخام** 4. 97لكل ألف عام 2013م ، ثم ارتفع إلى 5.84 في 2021م ، قبل أن يقفز إلى 6.65 في 2023م ، ما يعكس هشاشة المنظومة الصحية وتباين مستوى الخدمات بين الأقاليم، توضح هذه المؤشرات أن التغير في حجم السكان في ليبيا لم يكن نتاجًا لمسار طبيعي ثابت، بل تأثر بسلسلة من الاضطرابات الهيكلية التي جعلت النمو السكاني متذبذبًا، يعكس بوضوح الطابع "غير المنتظم" للتحول الديموغرافي في سياق الأزمات السياسية والاقتصادية الممتدة.[2]

ثالثًا: الاتجاهات الزمنية لمعدل الخصوبة ومعدل النمو الطبيعي

يُظهر تحليل الاتجاهات الزمنية أن المسار الديموغرافي الليبي خلال العقد الأخير اتخذ منحى تنازليًا في معدلات الخصوبة والنمو الطبيعي، بما يعكس انتقال البلاد إلى مرحلة أكثر نضجًا من التحول السكاني.

---

(1) صندوق الأمم المتحدة للسكان – ليبيا (2023)، البيانات والإحصاءات السكانية، تم الاسترجاع من https://bit.ly/UNFPA-Libya-Stats، الفقرة (2).

(2) منظمة الصحة العالمية2023) (WHO))، تقرير الحالة الصحية في ليبيا 2023م ، جنيف: منظمة الصحة العالمية، ص 23.

جدول (2): تطور معدل الخصوبة والنمو الطبيعي في ليبيا (2011–2023م)

السنة	معدل الخصوبة الكلي (طفل/امرأة)	معدل المواليد	معدل الوفيات	معدل النمو الطبيعي (تقديري)
2011	2.65	24.9	5.8	1.9%
2015	2.71	21.9	5.4	1.6%
2018	2.58	19.8	5.0	1.5%
2021	2.46	18.2	5.8	1.2%
2023	2.36	17.0	6.7	1.0%

تُشير هذه الأرقام إلى أن ليبيا تمر حاليًا بمرحلة "الانتقال الديموغرافي الوسيط"، إذ تستمر الخصوبة بالانخفاض تدريجيًا، في حين تستقر معدلات الوفيات عند مستويات منخفضة نسبيًا، وهذا الوضع يعكس تحولًا سكانيًا طبيعيًا نحو استقرار أكبر، لكنه في السياق الليبي يتسم بالهشاشة نتيجة العوامل السياسية والاقتصادية غير المستقرة.

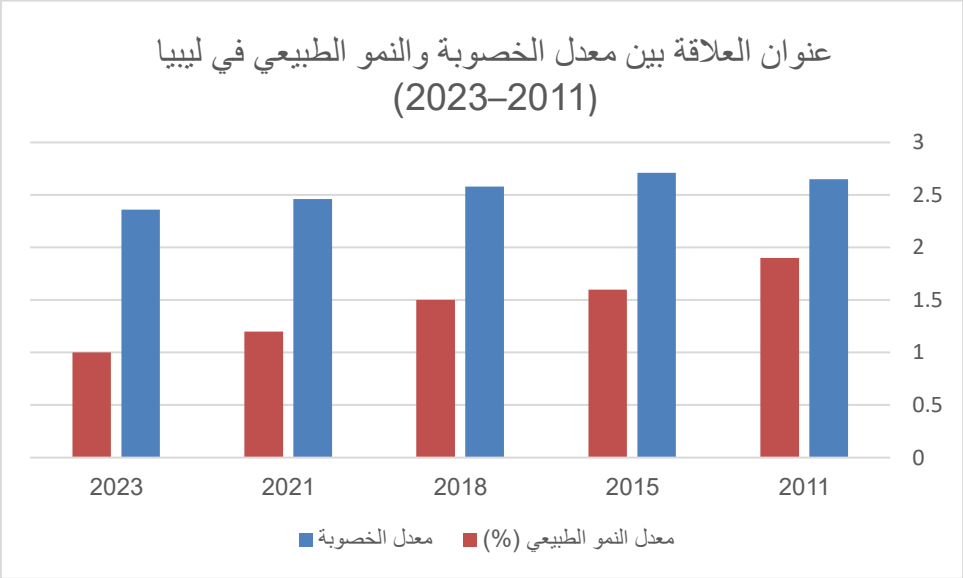

شكل (2): تطور معدل الخصوبة والنمو الطبيعي في ليبيا (2011–2023م)

يوضح الشكل وجود علاقة عكسية واضحة بين معدل الخصوبة الكلي ومعدل النمو الطبيعي، حيث يتراجع كلا المؤشرين مع مرور الوقت، ولكن بمعدلين

مختلفين، ويُعزى هذا التراجع إلى تغيرات اجتماعية واقتصادية أثّرت على سلوك الإنجاب في المجتمع الليبي، بما في ذلك ارتفاع تكاليف المعيشة، تأخر الزواج، وتدهور الاستقرار العام، وهو ما يعكس ملامح المرحلة الثالثة من التحول الديموغرافي في البلاد.

رابعًا: التحول الديموغرافي ومراحله في السياق الليبي

يمكن فهم التحول الديموغرافي في ليبيا خلال الفترة 2011م –2024م في إطار نظرية التحول الديموغرافي الكلاسيكية التي تفترض انتقال المجتمعات من مرحلة ارتفاع معدلات المواليد والوفيات، إلى مرحلة استقرار سكاني منخفض النمو، وبناءً على البيانات المتوفرة، فإن ليبيا قد قطعت شوطًا واضحًا نحو المرحلة الثالثة من هذه النظرية، والتي تتميز بانخفاض مستمر في معدلات الخصوبة، واستقرار نسبي في معدلات الوفيات عند مستويات متدنية.

ومن أبرز ملامح هذه المرحلة في الحالة الليبية:

1. انخفاض معدل المواليد الخام من 24.9 لكل 1000م نسمة عام 2011م إلى 17.0 فقط في عام 2023م [1]، مما يعكس تراجعًا واضحًا في النمو السكاني الطبيعي.
2. استمرار انخفاض الخصوبة الكلية لتصل إلى 2.36 طفل لكل امرأة عام 2023م ، مقتربة تدريجيًا من معدل الإحلال السكاني (2.1)، وهو ما يفتح المجال أمام الدخول المحتمل في المرحلة الرابعة مستقبلاً[2].

تذبذب معدل الوفيات الخام دون تجاوز حاجز 7 لكل 1000م نسمة، ما

(1) البنك الدولي (2024)، المرجع السابق، ص 16.

(2) البنك الدولي (2023)، مؤشرات التنمية العالمية(WDI)): معدل الخصوبة الكلي في ليبيا 2011م –2023، واشنطن: البنك الدولي، تم الاسترجاع من https://data.worldbank.org/indicator/SP.DYN.TFRT.IN?locations=LY، ص 6.

يشير إلى نضج نسبي في المؤشرات الصحية رغم الأزمات المتكررة.

3. تأثير محدود للهجرة الدولية في التوازن السكاني العام، إذ بقيت ليبيا بلدًا غير مستقر ديموغرافيًا بسبب النزوح الداخلي أكثر من كونها بلد استقبال أو طرد منظم للسكان.

وعليه، يمكن القول إن ليبيا تشهد **تحولًا سكانيًا تدريجيًا غير مكتمل**، يتأثر بشكل حاسم بظروف عدم الاستقرار السياسي والمؤسسي، مما يضعف فرص الاستفادة من المراحل الديموغرافية في سياق التنمية المستدامة.

خامسًا: أثر النمو السكاني في التوازنات السكانية والاقتصادية

تمثل الزيادة السكانية عاملًا حاسمًا في تحديد قدرة الدولة على إدارة الموارد، وتخطيط الخدمات، وبناء اقتصاد متوازن، ففي ليبيا، لم تكن الزيادة في عدد السكان خلال العقد الماضي حادة من حيث المعدل، لكنها كشفت عن اختلالات هيكلية في البنية الاقتصادية والاجتماعية:

1. تشير التقديرات إلى أن نسبة السكان في سن العمل (15–64 سنة) تجاوزت 64% من إجمالي السكان في عام 2023م ، مما يضع ليبيا نظريًا في موقع الاستفادة من "الهبة الديموغرافية"، لكن غياب الاستثمار الكافي في التعليم والتوظيف أدى إلى ضعف تحويل هذه الفرصة إلى نمو اقتصادي ملموس.[1]
2. أدى التوزيع الجغرافي غير المتوازن للسكان إلى تركّز كبير في المناطق الساحلية، مما تسبب في ضغوط عمرانية على مدن مثل طرابلس ومصراتة، في حين تراجعت الكثافة السكانية في المناطق الجنوبية والشرقية، ما ساهم في اتساع

(1) صندوق الأمم المتحدة للسكان – ليبيا (2022)، المرجع السابق، الفقرة (3).

الفجوة التنموية بين الأقاليم.

3. أما على مستوى البنية التحتية والخدمات العامة، فإن الزيادة السكانية المتواصلة، في ظل ضعف القدرات الحكومية، أدت إلى تآكل نوعية الخدمات، خاصة في مجالات الإسكان والنقل والصحة والتعليم.

كل ذلك يشير إلى أن النمو السكاني في ليبيا شكّل ظاهرة مزدوجة: من جهة، فرصة ديموغرافية كامنة لم يتم استثمارها بعد؛ ومن جهة أخرى، تحديًا إداريًا وتنمويًا متزايدًا في ظل غياب السياسات السكانية الفعّالة والرؤية الوطنية المتكاملة.

مخطط بياني شريطي يوضح نسبة السكان في سن العمل مقابل الفئات الأخرى خلال عام 2023م ، بالاعتماد على الإسقاطات الديموغرافية.

المطلب الثاني: التغير في التركيب العمري والنوعي للسكان في ليبيا (2011–2024م)

أولًا: التحول في البنية العمرية للسكان

يمثل التركيب العمري للسكان أحد أهم المؤشرات التي تعكس الديناميات الداخلية للمجتمع، لما له من آثار مباشرة على قضايا التعليم، وسوق العمل، والخدمات الصحية، والنفقات الاجتماعية، وفي الحالة الليبية، فقد شهدت البنية العمرية تغيرًا ملحوظًا بين عامي 2011م و2024، متأثرة بعوامل ديموغرافية وسياسية وأمنية واقتصادية.

1. الاتجاه العام في البنية العمرية

تشير التقديرات السكانية المستندة إلى نماذج الأمم المتحدة (UN DESA) إلى أن ليبيا دخلت تدريجيًا مرحلة "الانتقال الديموغرافي الوسيط"، حيث بدأت **نسبة الفئات العمرية الصغيرة (0–14 سنة)** في التراجع، في مقابل زيادة تدريجية في **نسبة الفئة العمرية النشطة اقتصاديًا (15–64 سنة)**.

- في عام 2011م ، قُدّرت نسبة الفئة دون سن 15 عامًا بحوالي 32% من السكان، بينما بلغت نسبة السكان في سن العمل حوالي 61%، ونسبة كبار السن (65 سنة فأكثر) نحو 7.%
- بحلول عام 2023م ، انخفضت نسبة الأطفال إلى حوالي 27%، وارتفعت نسبة السكان في سن العمل إلى ما يزيد عن 64%، وبلغت نسبة كبار السن نحو 8.5% من إجمالي السكان[1].

جدول (3): التغير التقديري في التركيب العمري للسكان في ليبيا2023–2011) م(

(1) شعبة السكان بالأمم المتحدة2022) (UN DESA))، World Population Prospects: Libya – Revision 2022م ، نيويورك: الأمم المتحدة، تم الاسترجاع من https://population.un.org/wpp/، ص 34.

الفئة العمرية	2011 (%)	2023 (%)
0–14 سنة	32	27
15–64 سنة	61	64.5
65 سنة فأكثر	7	8.5

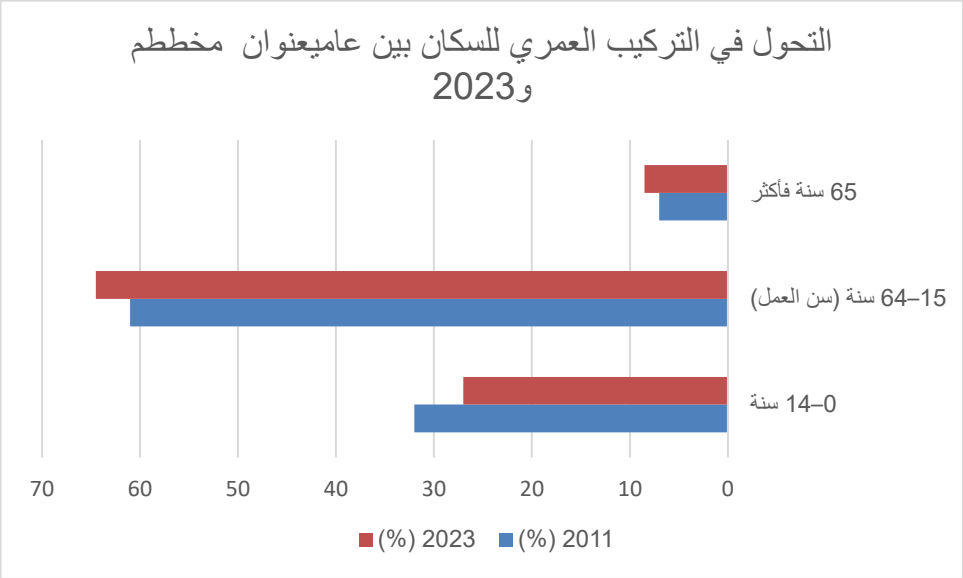

شكل (3): التغير التقديري في التركيب العمري للسكان في ليبيا2023–2011) م(

يوضح الرسم حدوث تغيرات ديموغرافية ملحوظة في هيكل السكان خلال العقد الأخير، حيث انخفضت نسبة الأطفال (0–14 سنة) من 32% إلى 27%، في حين ارتفعت نسبة السكان في سن العمل إلى 64.5%، كما ازداد وزن الفئة العمرية 65 سنة فأكثر من 7% إلى 8.5%، تعكس هذه الاتجاهات دخول ليبيا في مرحلة "الانتقال الديموغرافي الوسيط"، وتُظهر فرصة ديموغرافية كامنة، مشروطة بالاستثمار الفعّال في رأس المال البشري وسياسات سوق العمل.

2. دلالات التحول العمري

يُشير هذا التحول إلى أن ليبيا تمر بمرحلة فرصة ديموغرافية يمكن أن تستثمر فيها الدولة الكتلة الكبيرة من السكان في سن العمل لتحقيق النمو الاقتصادي، غير أن هذه الفرصة تُهددها عدة تحديات:

- ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب، خصوصًا في الفئة العمرية (20–29)، نتيجة ضعف سوق العمل وهيمنة القطاع العام.
- انخفاض جودة التعليم الفني والتدريب المهني، مما يضعف المواءمة بين مخرجات التعليم واحتياجات السوق.
- هجرة الكفاءات، لا سيما في السنوات التي شهدت تصاعد النزاع (مثل 2014م و2020)، حيث فقدت الدولة أعدادًا كبيرة من الفئة النشطة اقتصاديًا.

من جهة أخرى، فإن ارتفاع نسبة كبار السن تدريجيًا يتطلب تخطيطًا مسبقًا لنظم الضمان الاجتماعي والرعاية الصحية طويلة الأمد، وهي مجالات تعاني أصلًا من ضعف الهيكلة.

ثانيًا: التحولات في التركيب النوعي للسكان

يقصد بالتركيب النوعي التوزيع النسبي للسكان حسب الجنس (ذكور وإناث)، ويُعد هذا المؤشر أساسيًا في الدراسات الديموغرافية، نظرًا لتأثيره على البنية الأسرية، وسوق العمل، والهجرة، والمشاركة العامة في الحياة الاقتصادية والسياسية، وفي السياق الليبي، تأثر هذا التوزيع خلال الفترة 2011م –2024م بمجموعة من العوامل المركبة، أبرزها النزاع المسلح، والهجرة، والنزوح الداخلي.

1.الاتجاه العام لنسبة النوع

تشير البيانات السكانية الصادرة عن الأمم المتحدة (UN DESA) إلى أن التركيب النوعي في ليبيا ظل في حدود التوازن الديموغرافي المقبول عالميًا، أي أن

عدد الذكور ظل قريبًا من عدد الإناث، مع ميل طفيف لصالح الذكور في بعض السنوات.

1. في عام 2012م ، قُدرت نسبة الذكور بـ 50.9% مقابل 49.1% للإناث، أي حوالي 103 ذكور لكل 100 أنثى.
2. بحلول عام 2023م ، استقرت هذه النسبة حول 50.2% للذكور و49.8% للإناث، وهو ما يعكس ميلًا طفيفًا نحو التوازن النوعي بعد فترة من التفاوت المرتبط بعوامل طارئة[1].

جدول (4): التغير التقديري في التركيب النوعي للسكان في ليبيا

السنة	نسبة الذكور (%)	نسبة الإناث (%)	نسبة النوع (ذكور لكل 100 أنثى)
2012	50.9	49.1	103
2015	50.5	49.5	102
2018	50.3	49.7	101
2023	50.2	49.8	101

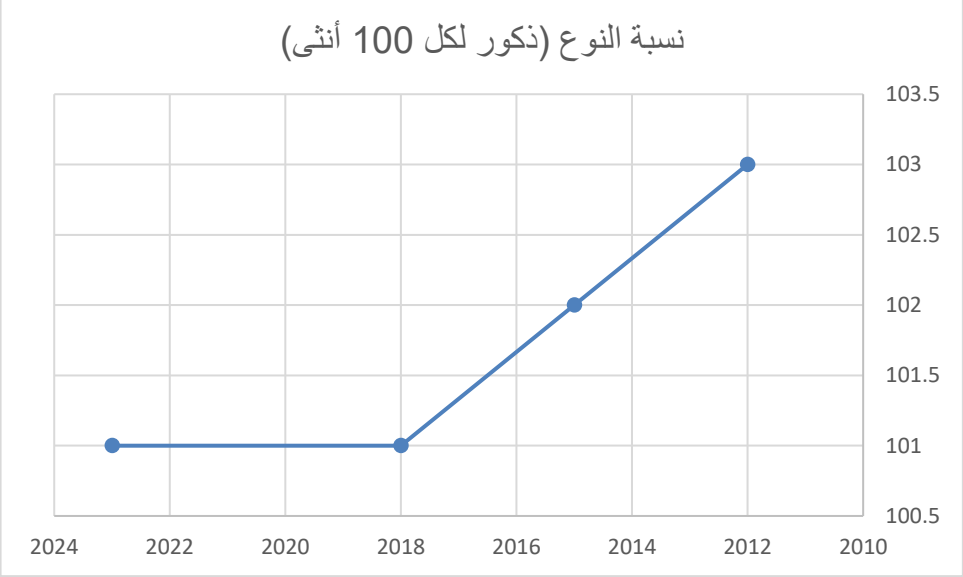

شكل (4): التغير التقديري في التركيب النوعي للسكان في ليبيا

(1) شعبة السكان بالأمم المتحدة2022) (UN DESA))، World Population Prospects: Libya – Revision 2022م ، المرجع السابق، ص 17.

يُظهر الشكل استقرارًا نسبيًا في التركيب النوعي للسكان خلال الفترة المدروسة، حيث تراجعت نسبة الذكور لكل 100 أنثى من 103 عام 2012م إلى نحو 101 عام 2023م ، ويدل هذا الاتجاه على اقتراب ليبيا من التوازن النوعي الديموغرافي، وهو ما يعكس غياب اختلالات حادة بين الجنسين رغم فترات النزاع والهجرة، ويُلاحظ أن التحسن الطفيف في التوازن النوعي يرتبط بانخفاض معدلات الهجرة الذكورية بعد عام 2020م واستقرار نسب المشاركة السكانية للإناث في المدن الكبرى.

2. العوامل المؤثرة في التركيب النوعي

رغم الاستقرار النسبي في النسبة الإجمالية بين الذكور والإناث، إلا أن التركيب النوعي داخل الفئات العمرية، أو في مناطق جغرافية معينة، شهد تغيرات ملحوظة نتيجة:

- الهجرة الخارجية غير النظامية: حيث كانت النسبة الأعلى من المهاجرين الليبيين من الذكور، خاصة من الفئة العمرية (20–39 سنة)، وذلك نتيجة تدهور الأوضاع الاقتصادية والأمنية، ما أدى إلى انخفاض نسبة الذكور في هذه الفئة داخل البلاد[1].
- النزوح الداخلي المرتبط بالنزاعات المسلحة: في بعض المناطق مثل بنغازي ودرنة وسرت، أدت موجات النزوح إلى انتقال العائلات بدون معيل ذكوري، بسبب مشاركة الرجال في القتال أو صعوبة تنقلهم، وهو ما أفضى إلى تركّز نسبي للإناث في المناطق المستقبلة للنزوح مثل طرابلس وزوارة[2].
- العادات الاجتماعية: في بعض المناطق الريفية، تؤثر العوامل الثقافية على

(1) لمنظمة الدولية للهجرة (2023)، تقرير مصفوفة تتبع النزوح في ليبياDTM)): تحليل الهجرة والتدفقات من إفريقيا جنوب الصحراء، بعثة المنظمة الدولية للهجرة في ليبيا. https://dtm.iom.int/libya، ص 10.

(2) مصلحة الإحصاء والتعداد الليبية (2023)، البيانات الإدارية للسكان حسب البلدية والفئة العمرية، طرابلس: وزارة التخطيط. https://bsc.ly/latest-versions/، ص 8.

فرص التعليم والعمل والمشاركة المدنية بين الجنسين، ما ينعكس على الأنماط السكانية المحلية وإن كان لا يؤثر جوهريًا على النسبة الكلية.

3. دلالات التحول النوعي

رغم أن ليبيا لم تشهد اختلالًا ديموغرافيًا حادًا في توازن النوع كما في بعض الدول التي تعاني من فجوات نوعية نتيجة التفضيل الجنسي أو النزاعات واسعة النطاق، إلا أن التفاوتات الموضعية في بعض الفئات أو المناطق يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار في رسم السياسات:

1. برامج التمكين الاقتصادي للنساء في المناطق ذات النسبة الأعلى من الإناث.
2. التخطيط لمتطلبات سوق العمل وفقًا للتوزيع النوعي العمري، خاصة مع وجود فجوة نوعية في بعض القطاعات.
3. الرصد الإحصائي النوعي لتحسين قاعدة البيانات السكانية، وتحديثها باستمرار لرصد الفجوات المحلية بدقة.

المطلب الثالث: التوزيع الجغرافي والتحضر في ليبيا (2011–2024م)

أولًا: أنماط التوزيع الجغرافي للسكان

يُعد التوزيع الجغرافي للسكان أحد أبرز مؤشرات التوازن التنموي داخل الدولة، حيث يعكس مدى التناسق بين الكثافة السكانية من جهة، ووفرة الموارد والبنى التحتية من جهة أخرى، وفي الحالة الليبية، يتّسم هذا التوزيع بعدم الاتساق الحاد، إذ تتركز الكتلة السكانية في الشريط الساحلي، بينما تبقى المناطق الداخلية والجنوبية شبه خالية من التجمعات الكبرى.

1.التركز السكاني في الشمال الساحلي

وفقًا للبيانات الرسمية الصادرة عن مصلحة الإحصاء الليبية والتقديرات الدولية، يعيش ما يزيد عن 85%من السكان في المناطق الساحلية التي لا تتجاوز نسبتها 10% من إجمالي مساحة البلاد، وتتمثل أبرز مراكز هذا التركز في مدن: طرابلس، بنغازي، مصراتة، الزاوية، زوارة، البيضاء، بينما تعاني المناطق الداخلية، خصوصًا الجنوب والجنوب الشرقي، من كثافة سكانية منخفضة جدًا، لا تتجاوز في بعض المناطق نسمة واحدة لكل كيلومتر مربع.[1]

2.أسباب التركز الجغرافي

تعود أسباب هذا التركز السكاني إلى عوامل تاريخية وجغرافية وبنيوية:

1. ضيق الحزام الزراعي في ليبيا وعدم توفر موارد مياه كافية إلا في المناطق الساحلية.
2. تركز الخدمات العامة والبنية التحتية (كالمستشفيات، الجامعات، الدوائر الحكومية) في المدن الكبرى.
3. ضعف الاستثمار التنموي في الأقاليم الداخلية وغياب سياسات فعّالة لإعادة

(1) مصلحة الإحصاء والتعداد الليبية (2023)، المرجع السابق، ص 15.

التوازن الإقليمي.

4. النزوح الداخلي الناتج عن النزاعات، والذي عزز من تركز السكان في مدن آمنة نسبيًا مثل طرابلس ومصراتة.

جدول (5): توزيع السكان حسب الأقاليم الكبرى في ليبيا (تقديري)

الإقليم	النسبة من إجمالي السكان (2023)	الكثافة السكانية (نسمة/كم²)
الشمال الغربي (طرابلس الكبرى وما حولها)	نحو 40%	>1200
الشمال الشرقي (برقة)	نحو 30%	~250
الجنوب (فزان)	أقل من 10%	<5

3.دلالات التوزيع الجغرافي

يعكس هذا التوزيع غير المتوازن هشاشة في النسيج الجغرافي والتنموي للدولة الليبية، ويُبرز:

1. تركزًا مفرطًا للسكان في مدن لا تملك بنى تحتية كافية لاستيعاب النمو المتسارع، ما يؤدي إلى تحضر عشوائي.
2. فجوة تنموية متزايدة بين المناطق الساحلية والمناطق الداخلية، تترجم إلى فروقات في فرص التعليم، والرعاية الصحية، والمشاركة الاقتصادية.
3. أزمات خدماتية مزمنة في المدن الكبرى بسبب التضخم السكاني غير المخطط، خصوصًا في مجالات النقل، والسكن، والصرف الصحي.

ثانيًا: اتجاهات التحضر وتحول النمط الحضري

يشير التحضر إلى النسبة المئوية للسكان المقيمين في المناطق الحضرية مقارنة بإجمالي عدد السكان، ويُعد من المؤشرات الأساسية التي تعبّر عن التغيرات المكانية والاجتماعية في بنية المجتمع، وفي ليبيا، شهدت ظاهرة التحضر تحولًا كميًا

ملحوظًا خلال الفترة من 2011م إلى 2024م ، إلا أن هذا التحول لم يكن مصحوبًا بنمو نوعي في البنية التحتية أو نمط الحياة، مما جعله يصنّف في إطار "التحضر غير المستدام."

1. الاتجاه التصاعدي في نسبة السكان الحضريين

تشير بيانات البنك الدولي إلى أن نسبة السكان المقيمين في المناطق الحضرية في ليبيا ارتفعت بشكل تدريجي خلال العقد الأخير، حيث زادت من 79.3%في عام 2015م إلى 81.9% في عام 2024م ورغم أن هذه النسبة تُعد من بين الأعلى في شمال إفريقيا، فإنها لا تعكس بالضرورة مستوى تطور حضري فعلي، بل تركزًا سكانيًا ناجمًا عن النزوح والاضطرابات أكثر من كونه نتيجة للتوسع العمراني المنظم.[1]

جدول (6): نسبة السكان الحضريين في ليبيا (2015–2024م)

السنة	نسبة السكان الحضريين(%)
2015	79.3
2017	79.8
2019	80.4
2021	81.0
2024	81.9

2. دوافع التحضر في السياق الليبي

لم يكن التحضر في ليبيا نتيجة لسياسات عمرانية فعالة أو جذب اقتصادي، بل ناتجًا عن عوامل مركّبة:

1. النزوح الداخلي الناتج عن النزاعات المسلحة، حيث لجأت آلاف العائلات إلى المدن الآمنة نسبيًا مثل طرابلس ومصراتة وزوارة، ما رفع من نسبة التحضر

(1) البنك الدولي(World Bank) (2024)، Urban Population (% of total population) – Libya (2015–2024)، تم الاسترجاع من https://data.worldbank.org/indicator/SP.URB.TOTL.IN.ZS?locations=LY، ص 21.

بصورة قسرية[1].

2. تآكل نمط الحياة الريفي نتيجة تراجع أنشطة الزراعة والرعي، وتدهور البيئة الطبيعية في مناطق الواحات والجنوب، مما أدى إلى تفريغ الريف من السكان، خاصة الشباب.
3. غياب التخطيط الحضري بعد 2014م بسبب الانقسام السياسي، مما عطّل تنفيذ المشاريع الاستراتيجية مثل "مخططات التنمية الحضرية المتوسطة" و"مشروع الشبكة الحضرية المتوازنة."

3.سمات التحضر غير المستدام

التحول الحضري الذي شهدته ليبيا خلال الفترة المدروسة اتسم بخصائص مقلقة:

1. توسع عمراني عشوائي على أطراف المدن الكبرى، دون تخطيط مسبق أو شبكات خدمات ملائمة.
2. زيادة الضغط على الخدمات الحضرية كالنقل، والمياه، والكهرباء، والصرف الصحي، مما أدى إلى تدهور نوعية الحياة في المناطق الحضرية.
3. نشوء مجتمعات حضرية هشة غير متصلة بالبنية الاقتصادية الرسمية، وتعتمد على الاقتصاد غير النظامي أو المساعدات.

هذا النمط من التحضر لا يحقق التنمية المستدامة، بل يُعمّق الأزمات السكانية والاقتصادية، ويُشكّل عبئًا مضاعفًا على البلديات الضعيفة أصلاً في قدراتها المالية والتنظيمية.

(1) بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا2022) (UNSMIL))، تقرير النزوح الداخلي وتحول أنماط الاستيطان، تم الاسترجاع من https://unsmil.unmissions.org/ar، ص 18.

المبحث الثاني:
ديناميات الهجرة والنزوح وأثرها في البنية السكانية

في ظل التحولات السياسية والاجتماعية العميقة التي شهدتها ليبيا منذ عام 2011م ، برزت الهجرة والنزوح الداخلي كعاملين محوريين في إعادة تشكيل البنية السكانية للبلاد، على المستويات الجغرافية والديموغرافية والاجتماعية كافة، إذ لم تعد التغيرات السكانية ناتجة عن النمو الطبيعي فحسب، بل أصبحت انعكاسًا مباشرًا لواقع الصراع وعدم الاستقرار الممتد، الذي فرض أنماطًا سكانية جديدة، كان أبرزها النزوح القسري من مناطق النزاع إلى مناطق أكثر أمانًا نسبيًا، فضلًا عن تدفقات الهجرة غير النظامية التي جعلت من ليبيا نقطة عبور رئيسية، ووجهة مؤقتة أو دائمة للعديد من المهاجرين من إفريقيا جنوب الصحراء وغيرها من المناطق المتأزمة.

وتتسم هذه التحركات السكانية بكونها غير منظمة، ومشحونة بالهشاشة، ما جعلها تُحدث آثارًا متسارعة ومتراكبة على البنية الديموغرافية: من حيث الكثافة السكانية، وتوزيع الفئات العمرية، والضغط على المرافق العامة والبنية التحتية، إضافةً إلى ما ترتب عنها من أعباء اقتصادية واجتماعية على المجتمعات المستقبِلة، وتحديات في توفير الاحتياجات الأساسية والخدمات الاجتماعية، كما أسهم غياب سياسات سكانية واضحة في تفاقم أثر هذه الظواهر، إذ بقي التعامل معها في أغلب الأحيان ردّ فعل ظرفي وليس استجابة استراتيجية مستدامة.

انطلاقًا من ذلك، يسعى هذا المبحث إلى تفكيك ديناميات الحراك السكاني في ليبيا خلال العقد الأخير، عبر ثلاث وحدات تحليلية مترابطة: الأولى تتناول الهجرة غير النظامية كظاهرة ذات أبعاد أمنية وإنسانية وتنموية؛ والثانية تركز على النزوح

الداخلي من حيث حجمه وأنماطه وتبعاته؛ أما الثالثة، فتعالج الأثر التراكمي لهذا الحراك على التوازن السكاني الجغرافي والبنية السكانية العامة، وتُعد هذه القراءة ضرورية لفهم التحول الديموغرافي في ليبيا ليس فقط كمحصلة عددية، بل كعملية مركبة ترتبط جذريًا بسياق الأزمات السياسية والاقتصادية.

المطلب الأول: الهجرة غير النظامية – الاتجاهات والدوافع

أولا: الاتجاهات العامة للهجرة غير النظامية في ليبيا2024–2011) م(

تحتل ليبيا موقعًا محوريًا في شبكات الهجرة غير النظامية على مستوى شمال إفريقيا والبحر الأبيض المتوسط، إذ تشكّل بوابة طبيعية تربط دولاً في إفريقيا جنوب الصحراء بموانئ العبور في أوروبا، وتتميّز بامتداد حدودٍ صحراوية يزيد طولها عن 4 000 كيلومتر، وحدود مع سبع دول، ما يجعلها محورًا حيويًا لحركة المهاجرين غير المقنّنين.

منذ عام 2011م ، شهدت البلاد تصاعدًا ملحوظًا في وتيرة الهجرة غير النظامية، مدفوعة بانهيار سلسلة الأمن والسلطة المركزية، وضعف إدارة الحدود، وتنامي شبكات التهريب العابرة للحدود، وفقًا لبيانات International Organization for Migration (DTM-) ليبيا (فقد تم رصد ما يُقارب 062 706 مهاجرًا من أكثر من 44 جنسية داخل ليبيا في مطلع عام 2023م [1]، وعند منتصف عام 2024م ، أُشير إلى وجود نحو 322 761مهاجرًا من 44 جنسية داخل 100 بلدية ليبية، هذه الأرقام تشير إلى استمرار تدفّق المهاجرين أو بقاء مُهمّ منها داخل البلاد، ما يحوّل ليبيا من مجرد دولة عبور مؤقتة إلى مكان إقامة مؤقتة أو شبه دائمة.

وقد ساهم في ذلك انتقال ليبيا من مسار "دولة عبور" إلى "دولة استقرار جزئي" للمهاجرين، بسبب تشديد الرقابة على المسارات البحرية من وإلى أوروبا، وتدهور الأوضاع الأمنية والاقتصادية في بلدان المنشأ، مما حدّ من قدرة المهاجرين على إكمال رحلتهم، ويتجلّى هذا التحوّل في ظهور تجمعات سكانية مهاجرة في أماكن رئيسية مثل طرابلس ومصراتة والزاوية وسبها، ما ألقى بثقله على البنية

(1) المنظمة الدولية للهجرة (2023)، المرجع السابق، ص 21.

السكّانية والخدمية المحلية.

تُشير بيانات United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR)إلى أن ليبيا، حتى نهاية عام 2024م ، تضم ما يزيد على 64 811 لاجئًا وطالب لجوء مسجّلين[1]، في حين تعاني البلاد أيضًا من تدفّق كبير لمهاجرين في وضع إنساني هش يواجهون مخاطر الاتجار البشري والاحتجاز غير النظامي، كما ورد في تقارير متعددة أن "طرق البحر المتوسط عبر ليبيا" شهدت ذروتها في عام 2015م بتجاوز 150 000 عبور عبر السواحل الليبية، ثم تراجعت تدريجيًا بعد الإجراءات المشتركة بين ليبيا والدول الأوروبية.

تتفاوت أنماط توزيع المهاجرين داخل البلاد بحسب الجغرافيا: فعلى سبيل المثال، تُعد مدينة سبها جنوبًا مركز عبور رئيسي لمهاجرين من النيجر وتشاد، في حين تحولت بلدة بني وليد إلى مركز تجميع، وموانئ الزاوية وزوارة وصبراتة غربًا كانت منصات انطلاق بحرية رئيسة حتى عام 2018م ، وما زالت تلك المسارات تشهد تغيّرات مستمرة طبقًا للتحولات المحلية في مراكز التهريب وظروف السيطرة الأمنية، ويُؤدّي بقاء أعداد كبيرة من المهاجرين غير النظاميين داخل ليبيا دون إطار قانوني واضح إلى اختلالات في البنية السكانية المحلية، خاصة في بعض المناطق ذات الكثافة المنخفضة، حيث تسجّل البلديات التابعة لسبها وأوباري معدلات مرتفعة نسبيًا من الأجانب مقابل السكان المحليين، كما إن هذا الواقع أثّر على سوق العمل غير الرسمي، الذي استوعب نسبة كبيرة من هؤلاء المهاجرين في قطاعات البناء والزراعة والنقل، ما أدّى إلى احتكاكات اجتماعية في ظلّ معدّلات بطالة عالية بين الشباب الليبي.[2]

---

(1) United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR) (2024)، Libya: Registration Factsheet, December 2024، م Retrieved from https://www.unhcr.org/ar, p. 45.

(2) المنظمة الدولية للهجرة (2023)، المرجع السابق، ص 27.

تطرح هذه الوقائع أسئلة محورية حول مستقبل التوازن الديموغرافي في ليبيا، وإمكانية الدولة في حال استعادة الاستقرار المؤسسي أن تدير ملف الهجرة ضمن أطر قانونية وضابطة، تكفل حقوق الإنسان وتحافظ في آنٍ واحد على السيادة والتنمية المحلية.

ثانيا: الدوافع المحركة للهجرة غير النظامية في السياق الليبي

تتعدد الدوافع المحركة للهجرة غير النظامية إلى ليبيا وتتشابك بين عوامل طاردة في دول المنشأ، وعوامل جاذبة داخل ليبيا، إضافةً إلى عوامل وسيطة تتصل بكلفة الرحلة وشبكات التهريب وتبدّل مسارات العبور. ويمكن تفسير هذه الدوافع من خلال مقاربتين متكاملتين:

الأولى مقاربة الدفع والجذب (Push–Pull)، التي تُبرز كيف تدفع الأزمات الاقتصادية والسياسية والأمنية في بلدان المصدر الأفراد إلى المغادرة، وكيف تسهم فرص العمل غير الرسمية، أو اعتبار ليبيا محطة عبور نحو أوروبا، في جذبهم إليها.

والثانية مقاربة بنيوية/سياقية تركز على خصائص البيئة الليبية بعد 2011م ، ولا سيما هشاشة السيطرة على الحدود، وتعدد مراكز النفوذ، واتساع الاقتصاد غير الرسمي، وضعف إنفاذ القانون، بما يخلق بيئة حاضنة لنمو الهجرة غير النظامية واستمرارها، ويؤثر في قرارات المهاجرين وفي أنماط الاستقرار المؤقت أو العبور داخل الأراضي الليبية.

فعلى مستوى العوامل الطاردة من دول المصدر، تشكل الحروب الأهلية، وانهيار الدولة، والفقر، والتغير المناخي، وانعدام فرص التعليم والعمل، المحركات الأساسية للهجرة من دول إفريقيا جنوب الصحراء، وتُظهر تقارير الأمم المتحدة أن نيجيريا، تشاد، السودان، إريتريا، ومالي، تُعد من أكثر الدول تصديرًا للهجرة نحو

ليبيا، وأن نسبة كبيرة من المهاجرين ينحدرون من مناطق منكوبة بالنزاع المسلح أو التهميش الإثني والاقتصادي[1]، وتدفع هذه الظروف الأفراد إلى الهروب الجماعي، غالبًا ضمن شبكات غير رسمية تتولى التهريب مقابل مبالغ مالية كبيرة، وفي ظروف غير إنسانية.

أما من جهة العوامل الجاذبة داخل ليبيا، فرغم كونها دولة غير مستقرة سياسيًا وأمنيًا، إلا أنها لا تزال تمثل نقطة جذب بسبب موقعها الجغرافي القريب من أوروبا، وامتداد حدودها المفتوحة، وغياب منظومة ضبط فعالة للهجرة، إضافة إلى ما توفره من فرص دخل سريعة داخل الاقتصاد غير الرسمي، خصوصًا في أعمال تتطلب جهدًا بدنيًا ولا يقبل بها غالبية الشباب الليبي، مثل البناء والنقل والخدمات اليدوية[2].

ومن الأسباب المهمة كذلك أن البيئة الليبية، رغم هشاشتها، تتيح للمهاجر غير النظامي الاندماج المؤقت في المدن الكبرى دون وجود سلطة موحدة تنظم الإقامة أو تفرض الترحيل، وهو ما يجعل الهجرة إلى ليبيا خيارًا منطقيًا للكثيرين، مقارنة بدول أكثر حزمًا في الرقابة، كالمغرب أو الجزائر أو تونس، كما أن تفكك الأجهزة الأمنية بعد عام 2014م ، جعل من ليبيا بيئة عبور مثالية لشبكات التهريب المنظمة، التي تُنسق مع نظرائها في دول الجوار عبر طرق صحراوية يصعب مراقبتها[3].

ويُضاف إلى ذلك أن بعض المهاجرين، خصوصًا من شرق إفريقيا، يفضّلون الإقامة المؤقتة في ليبيا لتجميع المال، أو للانتقال منها نحو إيطاليا ومالطا لاحقًا، وتبيّن تقارير المراقبة الأممية أن نسبة كبيرة من المهاجرين الذين يتم اعتراضهم في

(1) المنظمة الدولية للهجرة (2023)، المرجع السابق، ص 11.

(2) المنظمة الدولية للهجرة (2023)، المرجع نفسه، ص 14.

(3) أمل، أحمد (2022)، مهددات أمن الحدود في أفريقيا: المظاهر والأسباب وسياسات الاستجابة، مجلة السياسة والاقتصاد، 14(13)، 1–26. https://doi.org/10.21608/jocu.2021.79700.1127، ص 293.

السواحل الليبية، لم تكن ليبيا وجهتهم النهائية، بل نقطة انطلاق نحو "الحلم الأوروبي"[1].

أما من ناحية التحولات الداخلية الليبية، فقد ساهم الانقسام السياسي، وتعدد مراكز السيطرة على المنافذ، في خلق بيئة مواتية لنمو اقتصاد تهريب البشر، الذي تحوّل إلى مصدر دخل رئيسي للعديد من الفاعلين غير النظاميين، بمن فيهم جماعات مسلحة ووسطاء محليون، وهذا ما أعاق الجهود الحكومية أو الأممية في تنظيم الظاهرة أو تقليصها، بل أدّى إلى ظهور ما يُعرف بـ"الاقتصاد الرمادي للهجرة" الذي يتغذى على غياب القانون، ويصعب تفكيكه دون مشروع وطني موحد، وتتسم دوافع الهجرة غير النظامية عبر ليبيا إذًا، بأنها هجينة في طبيعتها: فهي تعكس هشاشة دول المصدر، لكنها تُغذّى من الداخل الليبي بفعل هشاشة السياسات العامة، والانكشاف الأمني، وضعف المؤسسات الرقابية، وهو ما يجعل من الظاهرة معقدة، لا يمكن اختزالها في بُعد واحد، ولا يمكن التعامل معها فقط كملف أمني، بل كإشكالية ديموغرافية واقتصادية وإنسانية في آنٍ معًا[2].

(1) فاصلة, وعبد اللطيف (2008)، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية, 2(1), ص 66.

(2) أمل، أحمد (2022)، المرجع نفسه، ص 303.

المطلب الثاني: النزوح الداخلي – السياقات والآثار

أولا: السياقات المحركة للنزوح الداخلي في ليبيا (2011–2024م)

يُعد النزوح الداخلي في ليبيا من الظواهر الديموغرافية الأكثر تعقيدًا خلال الفترة ما بعد 2011م ، حيث رافقته تحولات جذرية في الخريطة السكانية، وتبدّلات مفاجئة في التوزيع الديموغرافي بين المدن والمناطق، نتيجة للصراعات المسلحة المتكررة، والانهيار المؤسسي، وتردي الأوضاع الاقتصادية والأمنية، لا سيما في المناطق التي كانت ساحات للقتال أو الخضوع لتغيّرات مفاجئة في مراكز السيطرة.

تشير تقارير المنظمة الدولية للهجرة إلى أن ليبيا سجلت منذ عام 2011م وحتى نهاية عام 2023م أكثر من 1. 5مليون حالة نزوح داخلي تراكمية، غالبيتها ناجمة عن النزاعات المسلحة التي اندلعت في فترات متقطعة، خصوصًا في بنغازي (2014–2017م)، سرت (2016)، طرابلس (2019–2020م)، والجنوب الليبي بعد 2018م [1]، كما أشارت التقديرات إلى أن ما لا يقل عن 179,000نازح ظلوا في وضع نزوح طويل الأمد حتى منتصف عام 2024م ، في ظل تعثر جهود العودة المستدامة[2].

ويُعد النزوح في الحالة الليبية من النوع القسري غير الطوعي، حيث اضطرت العائلات إلى مغادرة مناطقها نتيجة القتال المباشر، أو انهيار الخدمات، أو تصاعد التهديدات الأمنية، أو استهداف جماعات مسلحة لشرائح سكانية معينة، كما أن النزوح لم يكن ظاهرة محصورة في منطقة بعينها، بل شمل مختلف الأقاليم الليبية، وتكرر في موجات، ما أدى إلى نشوء دورات نزوح متقطعة أثّرت في استقرار السكان ومؤشرات التنمية، فعلى سبيل المثال، شهدت مدينة بنغازي بين عامي 2014م

(1) المنظمة الدولية للهجرة (2023)، المرجع السابق، ص 21.

(2) المنظمة الدولية للهجرة (2023)، المرجع نفسه، ص 21.

و2017 موجة نزوح واسعة شملت عشرات الآلاف من السكان، نتيجة الاشتباكات بين القوات المسلحة والجماعات المسلحة في أحياء مثل الصابري وسوق الحوت والقوارشة، ولم تتمكن نسبة كبيرة من النازحين من العودة إلى منازلهم بسبب تدمير البنية التحتية، أو استمرار التهديد الأمني، أو الخلافات المجتمعية الناجمة عن الصراع[1]، كما عرفت سرت في عام 2016م موجة نزوح كبرى أعقبت سيطرة تنظيم "داعش" على المدينة، ثم الحرب ضد التنظيم، ما أدّى إلى فرار معظم سكان المدينة إلى مصراتة ومدن الغرب الليبي، حيث ظل جزء منهم خارج مناطقهم حتى اليوم[2].

وفي عام 2019م تسبب الهجوم على طرابلس في أكبر موجة نزوح داخل العاصمة ومحيطها، حيث فاقت أعداد النازحين خلال الأشهر الأولى للهجوم 200,000شخص، بحسب بيانات الأمم المتحدة، موزعين بين مناطق الجبل الغربي، والزاوية، وغريان، وبعض مناطق الساحل[3]، وترافقت هذه الموجات مع ضغط متزايد على البلديات المستضيفة، ما أدّى إلى اكتظاظ المراكز التعليمية، وانهيار شبكات الخدمات، واحتكاك اجتماعي غير مسبوق بين السكان الأصليين والوافدين.

ما يُميّز السياق الليبي هو أن النزوح لم يتبع خطًا زمنيًا تنازليًا كما هو معتاد في السياقات ما بعد الحرب، بل شهد حالات تكرار وتنقّل، حيث عاد بعض النازحين إلى مناطقهم في فترات الهدوء، ثم غادروها مجددًا مع تجدّد التوترات، وهو ما خلق حالة من عدم الاستقرار الديموغرافي المزمن في عدد من البلديات، خصوصًا في سبها، أوباري، ترهونة، ودرنة، التي شهدت تغيّرات متتالية في تركيبتها السكانية، كما

(1) Internal Displacement Monitoring Centre (IDMC) (2018, May), Libya: Figure Analysis — Displacement related to conflict and violence (GRID 2018م), p. 124.

(2) United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA) (2016), Libya: Humanitarian Bulletin – Surt Displacement, UN OCHA. https://www.unocha.org/libya, p. 18.

(3) United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA) (2016),P.21.

أن طبيعة النزوح في ليبيا كانت أسرية/مجتمعية في الغالب، حيث نزحت العائلات كوحدات متكاملة، مما أثّر على النسيج الاجتماعي، وتسبب في إعادة تشكيل مجتمعات جديدة في المناطق المستضيفة، ذات تركيبة مختلفة ثقافيًا أو قبلية، وهو ما فرض تحديات إضافية على التماسك الاجتماعي، وقدرة المجتمعات على التكيف مع هذا التغيير المفاجئ في مكوناتها.[1]

ثانيا: الآثار الديموغرافية والاجتماعية للنزوح الداخلي في ليبيا

أدّى النزوح الداخلي واسع النطاق الذي شهدته ليبيا خلال السنوات التي تلت عام 2011م إلى انعكاسات عميقة على البنية السكانية في البلاد، سواء من حيث الحجم، أو التوزيع، أو التركيب الداخلي للمجتمعات المحلية، فقد أحدثت موجات النزوح المتكررة خللًا ديموغرافيًا غير مسبوق في بعض البلديات، وفرضت أنماطًا جديدة من التفاعل الاجتماعي بين السكان الأصليين والوافدين، وأثرت في مؤشرات الاستقرار السكاني طويل الأمد.

على المستوى الديموغرافي أحدث النزوح الداخلي إعادة توزيع قسرية وغير متوازنة للسكان داخل البلاد، فبينما فقدت بعض المناطق أعدادًا كبيرة من سكانها الأصليين، استقبلت أخرى أعدادًا تفوق قدرتها الاستيعابية، ما أدى إلى زيادة الكثافة السكانية الحضرية في مدن مثل طرابلس، مصراتة، الزنتان، وزوارة، مقابل انخفاضها في مدن مثل سرت، بنغازي (في مراحل معينة)، مرزق، ودرنة، خلال فترات النزاع[2]، وقد ترتب على هذا التوزيع غير المتوازن ارتفاع الطلب على الخدمات العامة في مناطق الاستقبال، خاصة في قطاعات السكن، والصحة، والتعليم، دون وجود توسّع موازٍ في الموارد أو البنية التحتية.

---

(1) فاصلة, وعبد اللطيف (2008)، المرجع السابق، ص 69.

(2) مركز الشهيد (2025, يوليو 1)، النزوح الداخلي يعيد رسم الخارطة السكانية للعاصمة الليبية، مركز الشهيد. https://hajmarkiz.org/2025/07/01/النزوح-الداخلي، ص 4.

كما ساهم النزوح في تغيير التركيب العمري لبعض البلديات، نتيجة لأن الفئات الأكثر عرضة للنزوح كانت الأسر الشابة التي تضم أطفالًا وفئات عمرية نشطة، مما أدى إلى ارتفاع نسبي في معدلات الإعالة في بعض البلديات المستقبلة، وظهور فجوات عمرية غير مألوفة في بعض المجتمعات المحلية، وتُظهر بيانات مصلحة الإحصاء أن بعض البلديات، مثل حي الأندلس، وسوق الجمعة، وزليتن، شهدت في الأعوام 2017م –2022م نموًا غير طبيعي في أعداد الأطفال واليافعين، نتيجة تركز النازحين من المناطق المتأثرة بالصراع[1].

أما على الصعيد الاجتماعي فقد كان النزوح عاملًا رئيسيًا في إعادة تشكيل البنية المجتمعية داخل المدن، خاصة تلك التي لم تكن في الأصل مهيأة لاستقبال موجات سكانية مفاجئة، فقد أدى توافد النازحين إلى بعض الأحياء إلى توسع عمراني غير منظم، وظهور تجمعات سكنية عشوائية على أطراف المدن، كما في حالة منطقة الفرناج جنوبي طرابلس، وبعض مناطق النزوح في مصراتة، ما أدى إلى احتكاك مجتمعي متزايد، وتنافس على الموارد المحدودة، هذا التداخل السكاني خلق أحيانًا توترات مجتمعية، خاصة في الحالات التي ارتبط فيها النزوح بخلفيات قبلية أو سياسية متوترة، كما حدث في بعض حالات التوتر بين النازحين من تاورغاء إلى مصراتة، أو بين نازحي الجنوب إلى مدن الغرب الليبي، وهو ما أفرز تحديات حقيقية في جهود المصالحة، وأثّر في النسيج الاجتماعي المحلي[2].

وقد أفضى هذا الواقع إلى تراجع مستويات الثقة المجتمعية، وزيادة معدلات العزلة بين السكان الأصليين والنازحين، كما أشار إلى ذلك تقرير صادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الذي لاحظ أن بعض المجتمعات المضيفة أعادت إنتاج

---

(1) مصلحة الإحصاء والتعداد الليبية (2022)، المرجع السابق، ص 8.

(2) المجلة (2025, 4 يناير)، النزوح في ليبيا… جرح مفتوح يغذي أزمة الثقة بين أطراف المجتمع، مجلة المجلة. https://www.majalla.com/node/323767/، الفقرة (3).

شبكات خدماتها بطريقة تُقصي الوافدين عنها، سواء في التعليم أو الرعاية الصحية أو الحصول على الدعم البلدي، ما أدى إلى تفاوت اجتماعي جديد داخل المدينة الواحدة، وعلاوة على ذلك، تسبّب النزوح الطويل الأمد في فقدان الإحساس بالانتماء المكاني لدى شريحة من السكان، خاصة في فئة الأطفال والشباب الذين نشأوا بعيدًا عن موطنهم الأصلي، وهو ما يمكن أن يُحدث مستقبلاً إرباكًا في الهويات المحلية، ويؤثر في مسارات إعادة الاندماج المجتمعي، ويُعقّد من فرص العودة الطوعية المستدامة، إذا ما تحققت الشروط الأمنية والمؤسساتية لذلك.[1]

من هنا فإن النزوح الداخلي لم يكن مجرد حدث سكاني عابر، بل شكل عاملًا بنيويًا في إعادة صياغة الخريطة السكانية الليبية، وترك آثارًا ممتدة على التوازن الديموغرافي، والتماسك الاجتماعي، والخدمات العامة، وهو ما يتطلب معالجة شاملة ومؤسسية تتجاوز البعد الإنساني المباشر، إلى إعادة التفكير في السياسات السكانية والتنموية المرتبطة بالاستقرار الإقليمي والعدالة المجالية.

(1) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2022)، التقرير السنوي – المنطقة العربية، نيويورك: الأمم المتحدة. https://www.undp.org/ar/arab-states/publications/brnamj-alamm-almthdt-alanmayy-altqryr-alsnwy-2022، ص 18.

المطلب الثالث: نتائج الحراك السكاني على الاستقرار الديموغرافي

أولا: ملامح عدم الاستقرار الديموغرافي الناتج عن الحراك السكاني(2011–2024م)

شكّل الحراك السكاني في ليبيا سواء عبر النزوح الداخلي أو الهجرة غير النظامية – واحدًا من العوامل الجوهرية التي أضعفت الاستقرار الديموغرافي الوطني، وأعادت تشكيل الأنماط السكانية التقليدية، سواء على مستوى الحجم أو التوزيع أو البنية النوعية والعمرية، وبخلاف ما قد يبدو ظاهريًا من كون الحراك السكاني ظاهرة مؤقتة، فإن الواقع الليبي أظهر أن هذه التحركات السكانية تركت آثارًا تراكمية وعميقة على النسق الديموغرافي العام، وجعلت البلاد في حالة من "السيولة السكانية" المزمنة التي تعيق أي تخطيط ديموغرافي أو تنموي طويل الأمد.

تشير دراسات متخصصة صادرة عن منظمات دولية ومحلية إلى أن أحد أبرز ملامح عدم الاستقرار الديموغرافي في ليبيا خلال هذه الفترة هو انعدام التوازن الإقليمي في التوزيع السكاني، حيث تركزت الكثافة السكانية بشكل متسارع في مناطق محددة، خاصة في غرب البلاد، في حين شهدت مناطق أخرى، لا سيما في الجنوب والشرق، انخفاضًا كبيرًا في عدد السكان أو تبدلات متكررة في تركيبتهم، وقد أدى هذا التفاوت إلى ضغط غير متكافئ على الخدمات العامة، وتعطيل في أداء البلديات، وانكشاف فجوات تنموية حادة بين الأقاليم[1].

كما أن الحراك السكاني أدّى إلى فقدان الموثوقية الإحصائية للبيانات السكانية، إذ أصبحت التقديرات السكانية لا تعكس بدقة الوضع الفعلي في العديد من المناطق، بسبب عدم انتظام التعدادات، وتعدد مصادر البيانات، وتداخل الفئات

(1) طلوبة، عبد اللطيف عيسى، والجروشي، ميلاد مفتاح (2014, 13–14 أكتوبر)، السكان في ليبيا: التطور وآفاق المستقبل – دراسة في البنية والنمو والمستقبل السكاني، مقدمة إلى: مؤتمر السكان والتغيرات الديمغرافية وأثرها على التنمية الاقتصادية، جامعة مصراتة، كلية الاقتصاد، ص 15.

المستقرة مع النازحة والمهاجرة، فبحسب تقرير مصلحة الإحصاء الليبية لعام 2022م ، فإن أكثر من 15% من السكان في بعض البلديات الحضرية ينتمون إلى فئات غير مستقرة ديموغرافيًا (نازحون، مهاجرون، سكان عائدون)، ما يخلق حالة من الغموض الإحصائي تؤثر في كل من التخطيط والسياسات العامة[1].

ومن النتائج البارزة أيضًا أن الحراك السكاني ساهم في تغيير الخصائص البنيوية للسكان في بعض المناطق، حيث أصبحت بعض البلديات تسجل نسبًا مرتفعة من فئة الشباب العازب أو الأطفال دون وجود أسر مستقرة، وهو ما أخلّ بمستويات الإعالة، وأضعف التماسك الأسري، وساهم في زيادة ظواهر مثل التسرب المدرسي، والتشرد الحضري، والعمالة غير الرسمية، وتُظهر المؤشرات المجمّعة من تقارير المنظمات الدولية أن أكثر من 60% من النازحين في ليبيا بين 2014م و2022 لم يعودوا إلى مناطقهم الأصلية، ما يشير إلى وجود تحوّل سكاني شبه دائم في بعض المناطق، سواء من حيث عدد السكان أو تركيبتهم الإثنية والمجتمعية، وهو ما يُهدد التوازن التاريخي بين المناطق والقبائل، ويُضعف من فرص إعادة بناء النسيج الاجتماعي التقليدي[2].

في هذا السياق لم يقتصر أثر الحراك السكاني على البنية السكانية، بل امتد إلى البيئة التخطيطية، إذ أصبحت السلطات المحلية عاجزة عن تحديد احتياجاتها بدقة من حيث عدد المدارس، أو المراكز الصحية، أو الوحدات السكنية، نتيجة التغير المستمر في حجم السكان وخصائصهم، كما أن غياب قاعدة سكانية مستقرة أعاق إطلاق برامج تنموية مستدامة، وجعل التدخلات الحكومية والأممية قصيرة

(1) مصلحة الإحصاء والتعداد الليبية (2022)، المرجع السابق، ص 11.

(2) بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (UNSMIL) أبريل 2017, 20)، تقرير مصفوفة تتبع النزوح ليبيا : 436 294 نازحاً داخلياً و852 196 عائداً، الأمم المتحدة. https://unsmil.unmissions.org/ar/، ص 14.

الأمد، وتفتقر للفاعلية الاستراتيجية[1].

وبذلك يمكن القول إن الحراك السكاني في ليبيا لم يكن مجرد استجابة لأزمات مؤقتة، بل أصبح عاملًا بنيويًا في إنتاج عدم الاستقرار الديموغرافي، سواء من خلال تفكيك أنماط الاستيطان التقليدي، أو من خلال خلق ديناميات سكانية جديدة خارج المنظومة المؤسسية.

ثانيا: الانعكاسات بعيدة المدى على التخطيط الديموغرافي والتنمية المتوازنة

أفضى الحراك السكاني واسع النطاق والمتواصل الذي شهدته ليبيا خلال العقد الأخير إلى إضعاف أسس التخطيط الديموغرافي القائم على الاستقرار السكاني، وهو ما انعكس مباشرة على قدرة الدولة على بلورة سياسات سكانية وتنموية متكاملة ومستجيبة للواقع، وقد أثّر هذا الواقع بشكل تراكمي في فعالية التخطيط الإقليمي، وفي قدرة السلطات المحلية والمركزية على توزيع الموارد وتحديد الأولويات، مما ساهم في تعميق الاختلالات التنموية بين الأقاليم، وتكريس فجوة متزايدة بين المناطق الحضرية والمناطق الطرفية.

تتمثل أولى الانعكاسات الجوهرية للحراك السكاني في تعطيل أدوات التنبؤ السكاني التي تعتمد عليها الدولة في صياغة السياسات العامة، لا سيما في مجالات التعليم، والصحة، والإسكان، والبنية التحتية، وقد أشارت مصلحة الإحصاء الليبية في تقريرها لعام 2022م إلى أن غياب قاعدة بيانات دقيقة ومحدثة بشأن أعداد النازحين والمهاجرين والوافدين المحليين، جعل التقديرات الديموغرافية معرضة لهامش خطأ يتجاوز 20% في بعض المناطق، مما أدى إلى سوء توزيع في الموارد والبرامج الحكومية.[2]

كما ساهم هذا الخلل في تشويه هيكل الطلب على الخدمات العامة، حيث

(1) المنظمة الدولية للهجرة (2023)، المرجع السابق، ص 21.

(2) مصلحة الإحصاء والتعداد الليبية (2022)، المرجع السابق، ص 16.

سُجّل في بعض البلديات تكدس سكاني مفاجئ لم يكن مصحوبًا بتوسّع مخطط في المنشآت الخدمية، ما تسبب في اكتظاظ المدارس، ونقص المرافق الصحية، وتدهور شبكات المياه والكهرباء، كما حدث في بلديات حي الأندلس وأبو سليم وسوق الجمعة بطرابلس، وكذلك في زليتن وزوارة، نتيجة لتوافد أعداد كبيرة من النازحين من مناطق النزاع في الشرق والجنوب[1].

أما على صعيد التنمية المتوازنة، فقد فاقم الحراك السكاني من حالة التفاوت الإقليمي المزمن في ليبيا، ففي الوقت الذي شهدت فيه مدن الساحل الغربي نموًا سكانيًا مضطردًا، أدى إلى ضغط سكاني متسارع، عرفت بعض مناطق الجنوب الشرقي والوسط انخفاضًا حادًا في عدد السكان، ما أدى إلى تراجع جاذبيتها الاقتصادية، وغياب الاستثمارات العامة، وانكماش الأنشطة الاقتصادية، خصوصًا في مرزق، أوباري، غات، والواحات الجنوبية[2]، هذا التفاوت لا يمثّل فقط فجوة تنموية، بل يتحول تدريجيًا إلى خلل ديموغرافي استراتيجي يُضعف التوازن الوطني، ويُهدد مفاهيم العدالة المجالية والتماسك الوطني على المدى الطويل.

كما أن التحولات السكانية الناتجة عن الحراك أثّرت في تركيبة القوى العاملة الإقليمية، إذ تحولت بعض المناطق المستقبِلة إلى مراكز للعمالة غير الرسمية، تُهيمن عليها الفئات النازحة أو المهاجرة، في حين عانت المناطق المُفرّغة من نقص شديد في العمالة المدربة، ما ساهم في تعطيل الأنشطة الزراعية والرعوية التي كانت تُشكّل مصدر دخل أساسي في المناطق الريفية والجنوبية، وتشير التحليلات الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى أن ليبيا تواجه خطرًا حقيقيًا في استمرار نمط التركز السكاني غير المتوازن، إذا لم تُوضع سياسة ديموغرافية وطنية شاملة تأخذ

---

(1) وزارة الداخلية الليبية (2024, سبتمبر)، تنظيم التعامل مع أزمة النزوح الداخلي: تعليمات للمحافظين حول التنسيق الإنساني والإداري والأمني، طرابلس: وزارة الداخلية الليبية.

(2) زنبيل، بشير علي (2010)، الحراك السكاني وتحديات التنمية في ليبيا، المجلة الجامعة، (12)، 141–، مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/1263603، ص 7.

بعين الاعتبار تأثير النزوح والهجرة والحراك الداخلي في التخطيط المكاني والإقليمي، كما أن أي مشروع تنموي في المستقبل سيكون معرضًا للفشل إذا لم يستند إلى قاعدة سكانية مستقرة وقابلة للقياس والتوقع[1].

من هنا لا تقتصر آثار الحراك السكاني على الاضطراب الآني في البنية السكانية، بل تمتد إلى تعطيل قدرة الدولة على التخطيط والإدارة والتنمية المستدامة، بما يجعل من قضية "إعادة الاستقرار الديموغرافي" شرطًا هيكليًا أساسيًا للانتقال إلى مرحلة إعادة الإعمار وبناء الدولة بعد النزاع

(1) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2022)، المرجع السابق، ص 22.

المبحث الثالث:
محددات التحول الديموغرافي في السياق الليبي

لم يكن التحول الديموغرافي الذي شهدته ليبيا بين عامي 2011م و2024 نتاجًا لمسار سكاني طبيعي أو انتقال ديموغرافي تقليدي كما في الحالات المستقرة، بل جاء نتيجة تفاعل معقد بين مجموعة من المحددات السياسية والأمنية، والاقتصادية والاجتماعية، إلى جانب أداء مؤسسات الدولة ومدى فعالية السياسات السكانية في إدارة هذا التحول، فالسياق الليبي تميّز خلال هذه المرحلة بالاضطراب المستمر، ما جعل العوامل غير الديموغرافية –وخاصة الصراعات المسلحة والانقسامات السياسية والانهيار المؤسسي– عناصر موجهة وحاسمة في صياغة ملامح التحول السكاني، وتحديد وتيرته ومساره ومآلاته.

إن الفهم العميق لهذا التحول يقتضي تجاوز التحليل الوصفي للأرقام والمؤشرات السكانية، لصالح تفكيك البنى المؤثرة فيه، وربط المتغيرات السكانية بجذورها الهيكلية، فالتحولات في معدلات الخصوبة والوفاة والهجرة ليست سوى تعبيرات كمية لواقع أعمق، تحكمه سياسات الدولة (أو غيابها)، ومدى استقرارها، وقدرتها على تفعيل أدوات التخطيط السكاني، ومواجهة التحديات المرتبطة بالنزوح والهجرة، وتنمية المناطق المهمشة، وتحقيق التوازن الجغرافي في توزيع السكان والخدمات.

ينقسم هذا المبحث إلى ثلاث وحدات تحليلية رئيسية، يتناول أولها البعد السياسي والأمني بوصفه محددًا ضاغطًا ومباشرًا في إعادة تشكيل الخارطة السكانية، أما الوحدة الثانية، فتبحث في المحددات الاقتصادية والاجتماعية، وما تفرزه من تفاوتات في أنماط النمو السكاني والخصوبة، وتغيرات في سلوك الهجرة والاستقرار، بينما تسلط الوحدة الثالثة الضوء على دور المؤسسات والسياسات العامة،

من حيث مدى قدرتها على إدارة التحول الديموغرافي وتوجيهه نحو مسار تنموي مستدام.

وبذلك، يشكّل هذا المبحث حلقة وصل تحليلية بين التحولات الديموغرافية التي تناولها الفصل، والسياقات البنيوية التي تفسرها، تمهيدًا لفهم الأثر المتبادل بين السكان والتنمية في الفصول اللاحقة.

المطلب الأول: المحددات السياسية والأمنية

أولا: تأثير الانقسام السياسي والنزاع المسلح في التحول الديموغرافي

أدى الانقسام السياسي الذي شهدته ليبيا منذ عام 2011م ، وتفاقم في أعقاب عام 2014م ، إلى خلق بيئة غير مستقرة وعالية التقلّب على المستويين السياسي والأمني، الأمر الذي انعكس بشكل مباشر على أنماط التحول الديموغرافي في البلاد، وقد تمثّل هذا التأثير في ثلاث مستويات مترابطة: اضطراب النمو الطبيعي، وتسارع النزوح الداخلي، واختلالات التوزيع الجغرافي للسكان.

فعلى مستوى النمو السكاني الطبيعي، أثّر النزاع المسلح في مستويات الخصوبة والوفيات، حيث أدّت الصراعات المتكررة إلى ارتفاع مؤقت في معدلات الوفيات في المناطق المتأثرة مباشرة بالحرب، لا سيما في بنغازي (2014–2017م)، وطرابلس (2019–2020م)، وسبها ومرزق في الجنوب، كما ساهمت حالة عدم الاستقرار في تراجع مؤقت في معدلات الإنجاب، خاصة خلال فترات النزاع المفتوح، نتيجة لانعدام الأمن، وانقطاع الخدمات الصحية، وتهجير الأسر، وهي ظواهر موثقة في العديد من الأدبيات السكانية في السياقات النزاعية[1].

أما على مستوى النزوح الداخلي فقد كان العامل السياسي الأمني هو المحرّك المركزي لغالبية موجات النزوح، كما تم توثيقه في المبحث الثاني، وقد أدى تعدد مناطق النزاع، وتبدّل موازين السيطرة العسكرية، إلى تغيّر مستمر في أنماط الاستيطان الداخلي، وهو ما أفضى إلى تغير جغرافي سريع في الكثافة السكانية لبعض المناطق، وإلى إعادة تشكيل التركيب السكاني للمراكز الحضرية، ووفقًا لتقديرات الأمم المتحدة، فقد كان الانقسام السياسي أحد أبرز العوامل المحركة للهجرة

(1) البنداق، عمر (2023)، النزاع الليبي المسلح وتداعياته – مقاربة سوسيولوجية، المجلة الدولية للبحوث العلمية، 2، ص 422.

القسرية من مدن مثل تاورغاء، بنغازي، وسرت، بسبب ارتباط السكان المحليين بمواقف سياسية متباينة، أو اعتبارهم جزءًا من تركيبة سكانية مستهدفة[1].

ومن أبرز تجليات التأثير الأمني في التوزيع السكاني، ما حدث في طرابلس الكبرى خلال هجوم 2019م ، حيث أدت العمليات العسكرية إلى إخلاء أحياء كاملة من سكانها، وانتقالهم إلى بلديات أقل استهدافًا عسكريًا، وهو ما أعاد توزيع الكثافة السكانية داخل المدينة بطريقة طارئة وغير مدروسة، وعطّل لاحقًا جهود التخطيط العمراني والخدمي، علاوة على ذلك، ساهم الانقسام السياسي في تآكل سلطة الدولة المركزية، وانعدام التنسيق بين المؤسسات المسؤولة عن إدارة ملف السكان، مثل مصلحة الإحصاء، ووزارة الشؤون الاجتماعية، والبلديات، وقد أدى هذا الضعف المؤسسي إلى غياب استراتيجية سكانية وطنية قادرة على امتصاص آثار التغيرات الديموغرافية، ما جعل التعامل مع هذه التحولات يتم بشكل ارتجالي وعاجل، في غياب التوقع والاستباق[2].

كما أن تعدد الحكومات المتنافسة خلال الفترة الممتدة من 2014م إلى 2021م ، أدى إلى تسييس البيانات السكانية والخدمات، حيث استُخدمت الإحصاءات السكانية أحيانًا كأداة لتوزيع الموارد أو كسب الشرعية السياسية، ما أسهم في تشويه الواقع الديموغرافي، وإضعاف مصداقية التقديرات الرسمية[3]، وقد أثر هذا الوضع على خطط التنمية المكانية، وعلى عدالة توزيع الدعم الدولي، وحتى على تمثيل البلديات في بعض المبادرات الحكومية.

في المحصلة فإن العامل السياسي الأمني في السياق الليبي لا يُعد مجرد محدد خارجي طارئ، بل أصبح عنصرًا بنيويًا في تشكيل الاتجاهات السكانية، سواء

(1) بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا 20 ,2017) (UNSMIL) المرجع السابق، ص 18.

(2) دينار علي عمر، سالم (2025)، آثار الانقسام السياسي وتداعياته على الأوضاع السياسية والأمنية والاقتصادية في ليبيا، المجلة العلمية لكلية التربية، 1)4)، ص 311.

(3) دينار علي عمر، سالم (2025)، المرجع نفسه، ص 315.

عبر التأثير في الحراك السكاني، أو تقويض البنية الإحصائية، أو تعطيل السياسات التخطيطية، بما يجعل استعادة الاستقرار السياسي والأمني شرطًا أساسيًا لإعادة بناء منظومة ديموغرافية متزنة.

ثانيا: أثر هشاشة الوضع الأمني على الحراك السكاني والاستقرار المجتمعي

تُعد الهشاشة الأمنية في ليبيا منذ عام 2011م أحد المحددات المركزية التي عمّقت ديناميات الحراك السكاني وأعادت تشكيل الاستقرار المجتمعي في أبعاده الديموغرافية والاجتماعية، فمع تفكك مؤسسات الضبط الأمني وتعدد الفاعلين المسلحين وتوسع دائرة النزاع الأهلي، أصبحت البيئة الأمنية طاردة للسكان، لا سيما في المناطق الخارجة عن سيطرة الدولة، ما أدى إلى تحولات ديموغرافية متسارعة وغير متوقعة.

لقد تسبّبت الانتهاكات الأمنية والانفلات المسلح في تدفقات سكانية كبيرة داخلية وخارجية، فبحسب تقارير منظمة الهجرة الدولية، فإن أكثر من 600,000 شخص تعرّضوا للنزوح المتكرر خلال الفترة 2014م –2021م نتيجة للعمليات المسلحة والانقسامات المحلية في مراكز النزاع مثل سرت، بنغازي، طرابلس، ومرزق، بينما فضّلت شرائح أخرى الهجرة خارج البلاد، هربًا من بيئة فقدت أدنى شروط الأمان الشخصي[1]، وقد أعاد هذا الحراك تشكيل الكثافة السكانية في مدن بعينها، وفاقم من الضغط على البنى التحتية في المناطق المستقبِلة، وأدى إلى فراغ سكاني نسبي في المناطق المصدِّرة للسكان.

وفي هذا السياق ساهم تصاعد العنف غير المنظَّم، مثل عمليات الاختطاف، والابتزاز، والاقتتال المحلي بين الجماعات المسلحة، في تعميق حالة عدم اليقين السكني لدى الأسر الليبية، ما دفع بعضها إلى التنقل المتكرر بين المدن بحثًا عن

(1) المنظمة الدولية للهجرة (2023)، المرجع السابق، ص 21.

أماكن أكثر أمنًا، وهو ما وصفته مفوضية شؤون اللاجئين في أحد تقاريرها بأنه "نمط حراك سكاني قائم على الخوف لا على القرار الاقتصادي أو الاجتماعي" وهذا النمط يُعد نقيضًا للهجرة المنظمة، ويمثل تحديًا كبيرًا أمام التخطيط التنموي والاستقرار الاجتماعي.[1]

كما كان لغياب مؤسسات العدالة الفاعلة، والضعف العام في أجهزة الشرطة والقضاء، دورٌ في تآكل ثقة السكان في الدولة كمظلة توفر الحماية، وهو ما انعكس على السلوك الديموغرافي، من حيث اختيار مناطق السكن، وتفضيل العيش في تجمعات متجانسة إثنيًا أو سياسيًا، هربًا من احتمالات التصعيد أو الإقصاء، وقد لوحظ، على سبيل المثال، تَشكُّل أحياء ذات طابع إثني أو جهوي في مناطق النزوح، كما في طرابلس الكبرى، حيث أعادت بعض العائلات النازحة من تاورغاء أو مرزق التمركز في مجتمعات مغلقة نسبيًا، تتسم بدرجة من الانعزال الاجتماعي والسياسي[2].

هذا الانقسام الأمني أنتج أيضًا تفاوتًا كبيرًا في توفر الخدمات الأمنية الأساسية، مثل الحماية المدنية، وأمن الطرق، وشبكات الإنذار المبكر، ما جعل بعض المناطق مفضلة ديموغرافيًا على حساب مناطق أخرى، وبمرور الوقت، أدى ذلك إلى تشكُّل أنماط استقرار سكاني هجينة، لا تستند إلى منطق الكفاءة الاقتصادية أو الجاذبية التنموية، بل إلى منطق النجاة الأمنية، وقد بيّنت دراسة صادرة عن "المرصد الليبي للأمن الإنساني" أن المناطق التي شهدت استقرارًا نسبيًا مثل بعض أحياء مصراتة والزاوية جذبت أعدادًا كبيرة من النازحين، رغم ضعف قدراتها الخدمية، بسبب ما وفّرته من شبكات حماية مجتمعية، وشعور نسبي بالأمان، ما يؤكد أن

(1) فاصلة, وعبد اللطيف (2008)، المرجع السابق، ص 71.

(2) فاصلة, وعبد اللطيف (2008)، المرجع السابق، ص 71.

الأمن أصبح المحدد الأول لتحركات السكان خلال سنوات النزاع[1].

بناءً على ما سبق، يمكن القول إن هشاشة الوضع الأمني في ليبيا لا تؤثر فقط على حجم الحراك السكاني، بل تعيد تشكيل الخريطة السكانية، وتُنتج أنماطًا جديدة من الاستقرار الهش، تعرقل إمكانات التنمية المتوازنة، وتؤسس لتحولات ديموغرافية طويلة المدى يصعب عكس مسارها في المدى المنظور.

ثالثا: أثر المحددات السياسية لأمنية على المؤشرات الديموغرافية طويلة المدى

إن الانعكاسات العميقة للمحددات السياسية والأمنية في ليبيا لم تقتصر على الحراك السكاني اللحظي أو التوزيع الجغرافي المؤقت، بل امتدت لتؤثر بشكل هيكلي في الاتجاهات الديموغرافية طويلة المدى، لا سيما في معدلات الخصوبة، وتوزيع الفئات العمرية، وتمثيل الفئات المهمشة في النسيج السكاني والمؤسسي، وقد ساهم هذا التأثير الممتد في إعادة تشكيل المنحنى السكاني الليبي على مدى العقد الأخير، وفرض تحديات جوهرية أمام التخطيط السكاني المستقبلي.

1. تراجع الخصوبة في ظل غياب الاستقرار

رغم أن ليبيا كانت تُعد تقليديًا من الدول ذات المعدلات المرتفعة نسبيًا في الخصوبة الكلية، فإن المؤشرات المسجلة منذ عام 2014م وحتى 2022م أظهرت تراجعًا تدريجيًا في معدل الإنجاب الكلي، خاصة في المناطق التي تأثرت بالنزاع أو النزوح، وهو ما يُعزى إلى عدة عوامل مرتبطة مباشرة بالوضع الأمني والسياسي، منها:

- عدم الاستقرار المعيشي للأسر النازحة
- صعوبة الوصول إلى الخدمات الصحية الإنجابية
- تفضيل التأجيل أو الإحجام عن الإنجاب في بيئات غير آمنة

(1) مجموعة مؤلفين (2024)، فهم الصراعات العربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ص 251.

وقد قدرت دراسة لصندوق الأمم المتحدة للسكان أن معدل الخصوبة الكلية في ليبيا تراجع من 3.2 طفل لكل امرأة عام 2010م ، إلى نحو 2.4 عام 2022م ، مع تفاوت واضح بين المناطق، إذ سجلت بعض البلديات في الجنوب أقل من 2.1، وهو ما يُقارب حد الإحلال السكاني[1].

2. تشوّه الهيكل العمري ونمو الفئات الشابة غير المنتجة

أدى النزاع والهجرة والنزوح إلى تحولات بنيوية في التركيب العمري، حيث لوحظ تزايد نسبي في فئة الشباب (15–29 سنة) في المناطق الحضرية الكبرى، نتيجة تمركز النازحين والمهاجرين، مقابل تراجع نسبي في فئة كبار السن والأطفال في بعض المناطق الريفية والمهمشة.

لكن هذه الزيادة في عدد الشباب لم تترافق مع اندماج حقيقي في الاقتصاد أو المشاركة السياسية، بسبب ضعف مؤسسات التأهيل، وغياب آليات الإدماج، ما أسهم في نشوء فئة شبابية واسعة مصنفة ضمن ما يُعرف بـ"الشباب غير النشطين اقتصاديًا واجتماعيًا"[2].

هذا التشوّه في الهيكل العمري ينعكس سلبًا على مؤشرات الإعالة والبطالة، ويشكّل عبئًا مزدوجًا على مؤسسات الدولة، من جهة توفير الخدمات، ومن جهة استيعاب القوى البشرية، كما أنه يمثل تهديدًا محتملًا لاستقرار المجتمع، في ظل غياب أطر الاحتواء والتنمية.

3. تهميش فئات سكانية محددة بسبب الاستقطاب السياسي

أدى تسييس الصراع الليبي إلى تهميش بعض الفئات السكانية بناءً على الانتماء المناطقي أو الإثني أو القبلي، وهو ما انعكس ديموغرافيًا في صيغ التمثيل والاندماج، فعلى سبيل المثال، واجه سكان تاورغاء والمكونات التباوية في الجنوب

(1) صندوق الأمم المتحدة للسكان – ليبيا (2022)، المرجع السابق، الفقرة (4).

(2) لمنظمة الدولية للهجرة (2023)، المرجع السابق، ص 28.

تحديات في العودة إلى مناطقهم الأصلية أو الحصول على خدمات أساسية، وهو ما جعل بعضهم عرضة للتنقل القسري أو التهميش داخل المدن المستقبلة، ما أخرجهم جزئيًا من الدورة الديموغرافية النظامية[1].

كما أدى الصراع إلى فقدان الاعتراف المؤسسي بعدد من التجمعات السكانية الجديدة التي نشأت بسبب النزوح، ما جعلها غير مدرجة في نظم التعداد والخدمات، وهو ما أضعف من قدرتها على التأثير الديموغرافي الحقيقي، وأبقى وجودها في حالة "هامشية إحصائية" رغم تأثيرها الواقعي.

يتضح أن المحددات السياسية والأمنية في ليبيا كان لها أثر ممتد يتجاوز الزمن القصير للأزمات، حيث أنتجت تحولات نوعية في البنية السكانية يصعب تصحيحها سريعًا، منها:

- تراجع الخصوبة في بيئات النزاع
- نمو غير متوازن للفئات الشابة
- تهميش جماعات كاملة خارج الدورة السكانية الرسمية

وهي تحولات تُنذر بتحوّل تدريجي نحو "اختلال بنيوي ديموغرافي "إذا لم تُعالَج بمنظور تنموي شامل وأمني مستقر.

(1) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2022)، المرجع السابق، ص 22.

المطلب الثاني: المحددات الاقتصادية والاجتماعية

أولا: أثر التدهور الاقتصادي في تشكيل التحولات الديموغرافية

شهدت ليبيا منذ عام 2011م أزمات اقتصادية متصاعدة، مثّلت إحدى الركائز الأساسية في تفسير أنماط التحول الديموغرافي خلال الفترة (2011–2024م)، فالتدهور الاقتصادي الذي تراوح بين الانكماش الحاد، وتراجع القوة الشرائية، وارتفاع نسب الفقر والبطالة، ترك أثرًا مباشرًا وعميقًا على مختلف مؤشرات التحول السكاني، بما في ذلك الخصوبة، والهجرة، والاستقرار الأسري، والاندماج الحضري.

1. تراجع القوة الشرائية وتأثيره على الخصوبة والاستقرار الأسري

أدّى تآكل الدخول الحقيقية بفعل التضخم، والانقطاع المتكرر للمرتبات، وعدم انتظام الدعم السلعي، إلى تغير في سلوك الأسرة الليبية تجاه الإنجاب والتوسع الأسري، فقد فضّلت الكثير من الأسر تأجيل أو تقليص عدد الأطفال بسبب التكاليف المعيشية المرتفعة، وهو ما ينسجم مع أدبيات التحول الديموغرافي في السياقات المتأزمة اقتصاديًا، حيث يرتبط انخفاض الخصوبة ارتباطًا وثيقًا بانخفاض الأمن الاقتصادي[1]، وتشير تقديرات اللجنة الوطنية للسكان إلى أن تراجع متوسط الإنفاق العائلي الحقيقي بنسبة تتجاوز 40% بين عامي 2012م و2020، ترافق مع انخفاض معدلات الزواج المسجل في عدة مناطق حضرية، لا سيما في طرابلس ومصراتة، بنسبة قاربت 18% خلال نفس الفترة[2]، ويمثل هذا المؤشر دلالة واضحة على أثر العامل الاقتصادي في تأخير تكوين الأسر، وهو أحد محركات التحول

(1) أبو القاسم جبريل، عمر، والهادي بشير الهادي (2020)، الآثار الناجمة عن ارتفاع معدلات التضخم على الاقتصاد الليبي، المؤتمر العلمي الأول لكلية الاقتصاد والتجارة، 1، ص 112.

(2) اللجنة الوطنية للسكان – ليبيا (2021)، تقرير التنمية السكانية في ليبيا 2012م –2020، طرابلس: وزارة التخطيط، ص 11.

الديموغرافي المعاصِر.

2. البطالة والعزوف عن العمل كعوامل ضاغطة على الهجرة الداخلية والخارجية

أدى تفشي البطالة لا سيما بين فئة الشباب، إلى تحفيز موجات من الهجرة الداخلية نحو المدن الكبرى بحثًا عن فرص اقتصادية بديلة، كما أسهم في دفع بعض السكان نحو الهجرة غير النظامية إلى خارج البلاد، خصوصًا نحو أوروبا عبر سواحل الغرب الليبي، ويُظهر تقرير وزارة العمل الليبية للعام 2022م أن معدلات البطالة وسط الشباب (18–35 عامًا) تجاوزت 40% في بعض المناطق، مع تسجيل أعلى المعدلات في الجنوب والوسط، وهو ما فاقم من التفاوتات الجغرافية في توزيع السكان، ولم تقتصر تأثيرات البطالة على الحراك الجغرافي، بل امتدت إلى تحفيز ظواهر اقتصادية غير رسمية مثل الاقتصاد الرمادي، والتوظيف غير المستقر، ما أثر سلبًا على إنتاجية السكان، ومستوى التكوين المهني والتعليمي للأجيال النشطة ديموغرافيًا.[1]

3. تدهور الخدمات الأساسية وإعادة توجيه الأنماط السكنية

في ظل العجز المالي وغياب التخطيط المركزي شهدت القطاعات الخدمية (الصحة، التعليم، المياه، الكهرباء) انهيارًا متسارعًا، لا سيما في المناطق النائية، وهو ما أدى إلى نزوح سكاني داخلي من المناطق الريفية إلى الحضرية، حيث ما تزال بعض الخدمات متوفرة بشكل نسبي.

وقد رصدت تقارير وزارة الحكم المحلي هذا التحول في نمط الإقامة، مشيرة إلى أن بلديات مثل سبها، ومرزق، وغات، سجلت معدلات خروج سكاني تجاوزت 25% خلال الفترة 2015م –2021م، مقابل زيادة سكانية في بعض ضواحي العاصمة طرابلس وبنغازي، هذا التغير السكني الناتج عن تدهور الخدمات لم يكن

(1) عبدالحميد، إيمان أبو القاسم (2024)، التباين المكاني لمعدلات البطالة في ليبيا لسنة 2022م ، مجلة أبحاث، 2)16)، ص 37.

تلقائيًا، بل ارتبط بعمليات اتخاذ قرار ديموغرافية ضمنية على مستوى الأسر، تمثلت في اختيار مناطق الإقامة المستقبلية، وتغيير نمط الاستقرار من "دائم" إلى "انتقالي" أو "مؤقت"، وهو ما أسهم في تفكيك بعض التجمعات السكانية الريفية، وإعادة توزيع السكان جغرافيًا بطريقة غير متوازنة.[1]

ثانيا: أثر التحولات الاجتماعية والقيم الثقافية على السلوك الديموغرافي

لا تقل المحددات الاجتماعية أهمية عن العوامل الاقتصادية في تفسير التحولات الديموغرافية التي شهدتها ليبيا خلال الفترة 2011م –2024م، فقد أدّت التغيرات العميقة في منظومة القيم والعلاقات الاجتماعية، التي تأثرت بالصراع والانقسام، إلى إعادة تشكيل سلوك السكان تجاه قضايا الإنجاب، الزواج، التوزيع المكاني، والمشاركة في الأنشطة السكانية، ما انعكس بوضوح على ديناميات النمو السكاني والتركيب الأسري.

1. تغير أنماط الزواج وتراجع مؤسسة الأسرة التقليدية

تُعد مؤسسة الأسرة في المجتمع الليبي تقليديًا حجر الزاوية في البنية السكانية، حيث يسود النمط الممتد في المجتمعات الريفية، ونمط الأسرة النووية في المناطق الحضرية، غير أن السنوات الأخيرة شهدت تحولًا ملحوظًا في أنماط الزواج وتكوين الأسرة، نتيجة لعدة عوامل متداخلة:

- تأخر سن الزواج بفعل العوامل الاقتصادية والتعليمية، وانعدام الاستقرار الأمني، إذ تشير بيانات الجهاز المركزي للإحصاء إلى أن متوسط سن الزواج للذكور ارتفع من 29 سنة في 2010م إلى ما يقارب 32 سنة في 2022م ، بينما ارتفع للإناث من 25 إلى 28 سنة[2].

---

(1) وزارة الحكم المحلي – ليبيا (2022)، تقرير حول التحولات الديموغرافية والنزوح الداخلي 2015م –2021، طرابلس: وزارة الحكم المحلي، الفقرة (6).

(2) مصلحة الإحصاء والتعداد الليبية (2022)، المرجع السابق، ص 19.

- ارتفاع نسبة العزوبة الدائمة والمؤقتة، خاصة في الفئة العمرية 30–39، وهو ما يعكس تغيرًا سوسيولوجيًا في التفضيلات الاجتماعية تجاه الزواج، وأثرًا ديموغرافيًا مباشرًا في تقليص معدلات الخصوبة.

وقد ترافقت هذه التغيرات مع تحول في وظائف الأسرة التقليدية، التي كانت تلعب دورًا محوريًا في ضبط السلوك السكاني، إذ تراجعت قدرتها على التماسك نتيجة النزوح، والانقسام، والهجرة، ما أدى إلى تشكّل أسر غير تقليدية (مثل الأسر التي تعيلها نساء، أو التي تفتقد أحد الأبوين)، وهي أنماط آخذة في التزايد وتؤثر على الاستقرار الديموغرافي طويل الأمد[1].

2. التحول في القيم الإنجابية وتفضيلات حجم الأسرة

أثّرت الأزمات المتعاقبة على نظرة الأفراد والأسر إلى الإنجاب، حيث تراجعت التصورات التقليدية التي كانت تربط الإنجاب بالقوة المجتمعية أو الامتداد العائلي، لصالح تصورات أكثر عملية، تراعي الأعباء الاقتصادية، وجودة الحياة، ومستوى التعليم، وتفيد دراسات مسحية أُجريت في طرابلس ومصراتة وغريان أن النسبة المتزايدة من النساء في سن الإنجاب باتت تُفضل إنجاب عدد أقل من الأطفال مقارنة بالأجيال السابقة، حيث كانت النسبة الغالبة (نحو 58%) ترى أن "الأسرة المثالية تتكون من طفلين فقط "[2].

هذه التحولات تعكس صعود ما يُعرف بالتحول القيمي الإنجابي، وهي ظاهرة مرافقة للمرحلة الثانية من التحول الديموغرافي، حيث تتحول الخصوبة من مرتفعة إلى منخفضة بفعل تغير في الثقافة، وليس فقط بفعل الإكراه الاقتصادي.

3. تراجع التضامن الاجتماعي كعامل طارد للسكان من بعض المناطق

---

(1) القمودي البشتي، بهية (2014)، بعض مظاهر التغير في بناء وظائف الأسرة الليبية، المجلة الجامعية، 11(1)، قسم علم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة الزاوية، ص 123.

(2) خاطر، السيد، عبد الصبور، منيرة، أنور، نورا، ... وأسماء (2019)، العوامل المباشرة وغير المباشرة المرتبطة بمستوى الإنجاب في ليبيا في عامي 2007م –2014، المجلة المصرية للسكان وتنظيم الأسرة، 51(1)، ص 6.

أدّى النزاع الأهلي والانقسام السياسي إلى انحسار شبكة التضامن التقليدية (القبيلة، العائلة الممتدة، الجوار)، التي كانت تؤدي دورًا حيويًا في دعم السكان اقتصاديًا ونفسيًا، وخاصة في أوقات الأزمات، ومع تفكك هذه الشبكات بفعل النزوح، والانقسام السياسي–المناطقي، وجد كثير من السكان أنفسهم دون غطاء اجتماعي، ما عزز من نزعتهم الفردية في اتخاذ قرارات سكانية كالانتقال، أو الهجرة، أو تقليص حجم الأسرة، بحثًا عن الأمان والاستقلال.

ووفقًا لدراسة للمركز الليبي للبحوث الاجتماعية، فإن 42% من النازحين أفادوا بأنهم انتقلوا بسبب "ضعف الدعم الاجتماعي في منطقتهم الأصلية"، وهو ما يؤكد أن المحدد الاجتماعي أصبح أحد دوافع الحراك السكاني الداخلي، وليس مجرد نتيجة له[1].

ثالثا: التفاوتات الجغرافية وتفاعلها مع المحددات الاقتصادية والاجتماعية في التأثير على التوزيع السكاني

تُعد التفاوتات الجغرافية في ليبيا من المحددات المركّبة التي تتفاعل بعمق مع العوامل الاقتصادية والاجتماعية لتشكّل أنماطًا غير متوازنة في التوزيع السكاني، وتعود هذه التفاوتات إلى عوامل تاريخية، ومحددات هيكلية في توزيع التنمية، ومظاهر الإقصاء الجغرافي، ما جعل بعض المناطق تعاني من انكماش ديموغرافي مستمر، مقابل مناطق أخرى تواجه ضغطًا سكانيًا متصاعدًا.

1. اختلال التوزيع التنموي بين الأقاليم وأثره على التركز السكاني

منذ ما قبل 2011م كانت مؤشرات التنمية الجهوية في ليبيا تميل لصالح إقليم الشمال الغربي، لا سيما منطقة طرابلس، وهو ما استمر وتفاقم بعد عام 2011م نتيجة لانهيار التخطيط المركزي، وغياب التوازن في توزيع الاستثمارات

(1) أبو القاسم، عفاف عبدالفتاح علي (2018)، معوقات الاندماج الاجتماعي للأسر النازحة في المجتمع الليبي: دراسة ميدانية على عينة من النازحين بمدينة مصراتة، مجلة العلوم الإنسانية والتطبيقية، 31، ص 140.

العامة، فقد أدى تركّز الأنشطة الاقتصادية والخدمية في المدن الساحلية الكبرى إلى انجذاب السكان نحو مراكز الحضر، وهجرة نسبية من الجنوب والوسط، بحثًا عن فرص أفضل في التعليم، والصحة، والعمل، وتُظهر بيانات وزارة التخطيط أن ما نسبته 71% من السكان في عام 2022م أصبحوا يتمركزون في خمس بلديات فقط (طرابلس، بنغازي، مصراتة، الزاوية، سبها)، في حين سجلت بعض البلديات الجنوبية معدلات نمو سكاني سالبة، ما يُظهر تحولًا سكانيًا بنيويًا مرتبطًا بالعامل الجغرافي/الاقتصادي[1].

2. ضعف البنية التحتية كعامل منفّر للسكان من المناطق الطرفية

أدّت هشاشة البنية التحتية خصوصًا في مجالات النقل، والصرف الصحي، والكهرباء في المناطق الطرفية والريفية إلى تعزيز الهجرة الداخلية نحو المدن الكبرى، ويُسجل في هذا السياق أن بلديات الجنوب مثل غات ومرزق تعاني من عزلة جغرافية كبيرة، ومحدودية الوصول إلى المرافق الأساسية، ما جعلها بيئات طاردة سكانيًا، خاصة بين فئة الشباب، وقد أكدت دراسة للهيئة العامة للمواصلات والنقل أن أكثر من 40% من الطرق الرئيسية في جنوب ليبيا غير معبّدة أو متدهورة وظيفيًا، ما يعرقل حركة الأفراد والبضائع، ويزيد من كلفة العيش، وهو ما يرتبط ديموغرافيًا بضعف الاستقرار، وزيادة النزوح الاقتصادي[2].

ثالثًا: تفاوت الوصول إلى التعليم والصحة وتأثيره على التمايز السكاني

ترتبط المحددات الاجتماعية ارتباطًا مباشرًا بفرص الوصول إلى التعليم والصحة، وهما من أكثر المؤشرات تفاوتًا جغرافيًا في ليبيا، فقد أسهم تراجع جودة التعليم والصحة في المناطق الريفية والجنوبية في دفع العائلات إلى الانتقال إلى

(1) مصلحة الإحصاء والتعداد الليبية (2022)، المرجع السابق، ص 19.

(2) بوابة الوسط (2024)، رئيس مصلحة الطرق يوجه بإصلاح الشوارع المتضررة جراء السيول في الجنوب، تم الاسترجاع من https://alwasat.ly/news/libya/451743، الفقرة(3).

المدن الكبرى، بحثًا عن مستقبل أفضل لأبنائهم، وهو ما أفرز تمركزًا ديموغرافيًا حول مناطق تقديم الخدمات، يقابله تراجع سكاني في مناطق العجز الخدمي، وأظهرت بيانات وزارة التعليم أن أكثر من 25% من المدارس في الجنوب لا تستوفي المعايير التعليمية الأساسية، بينما تفتقر بعض البلديات إلى مستشفيات عامة مجهّزة، وهو ما يفسّر التراجع السكاني في تلك المناطق مقارنة بزيادة سكانية مضطردة في المناطق الأكثر تجهيزًا[1].

(1) وزارة التربية والتعليم الليبية (2025)، السياسات واللوائح التعليمية، تم الاسترجاع من https://moe.gov.ly/policies-and-regulations/، ص 13.

المطلب الثالث: دور المؤسسات والسياسات السكانية

أولا: الإطار المؤسسي لإدارة الشأن السكاني في ليبيا) 2011–2024م(

تُعد المؤسسات الوطنية الفاعل الرسمي في صياغة وتنفيذ السياسات السكانية، حيث تضطلع بدور محوري في توجيه النمو السكاني، وضبط الحراك الديموغرافي، وتحقيق التوازن بين الموارد والاحتياجات، وفي الحالة الليبية، تُظهر التجربة الممتدة منذ 2011م حتى 2024م محدودية فعالية الإطار المؤسسي في إدارة التحولات الديموغرافية، نتيجة التحديات السياسية، وضعف الحوكمة، والانقسام المؤسسي الذي أثّر سلبًا على انتظام العمل التخطيطي.

1. غياب سياسة سكانية وطنية شاملة

رغم الاعتراف المتزايد بأهمية التحولات الديموغرافية، لم تعتمد ليبيا خلال الفترة المدروسة سياسة سكانية وطنية شاملة ومعلنة، تقوم على رؤية استراتيجية متكاملة، فمعظم الجهود السكانية كانت ذات طابع إحصائي أو توصيفي، دون أن تُترجم إلى سياسات فعالة، أو تدخلات تنظيمية ممنهجة، ويُعزى هذا القصور إلى غياب التوافق السياسي، والانقسام الإداري بين المؤسسات المركزية والمحلية، وغياب هيئة مستقلة أو ديوان مركزي مختص بالشؤون السكانية، على غرار العديد من الدول الأخرى في المنطقة، كما أن الوثائق التخطيطية العامة، مثل خطة التحول الوطني (2014) وخطة الاستجابة الإنسانية (2021)، لم تُعالج القضايا السكانية بوصفها محورًا استراتيجيًا، بل كأثر جانبي للأزمات القائمة[1].

2. ضعف التنسيق بين الجهات الرسمية ذات العلاقة

(1) العباسي، حميدة، وبنور، فاطمة (2020)، السياسة السكانية كضرورة لتوجيه مسار النمو الديموغرافي في ليبيا، مجلة جامعة الزيتونة011-034-000-1742/10.35778/https://doi.org. 198 ,34 ،، ص 51.

غير أن غياب التنسيق المؤسسي والمرجعية الموحدة أدى إلى تشتّت الجهود، وتكرار المشاريع، وعدم توظيف البيانات الديموغرافية في صُنع القرار التنموي، فمثلاً، تُعد وزارة التخطيط المسؤولة عن إعداد المسوح السكانية، إلا أن نتائج هذه المسوح لا تُترجم غالبًا إلى تدخلات عملية من قبل الجهات التنفيذية، وهو ما يقلل من فاعلية المعلومات كأداة لتوجيه السياسة العامة، وقد أشارت تقارير بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا إلى أن "ضعف التكامل المؤسسي في ملف السكان يمثل أحد العوائق الجوهرية أمام الاستجابة الفعالة للتحولات الديموغرافية، ويعيق تطوير سياسات وقائية واستشرافية"[1].

ثانيا: تقييم فعالية البرامج والمبادرات السكانية بعد 2011م

منذ 2011م ، اتّسمت الاستجابة للقضايا السكانية في ليبيا بطابعٍ **قطاعي/إنساني** أكثر من كونها **سياسة سكانية وطنية متكاملة**، إذ تركزت التدخلات في ملفات النزوح والهجرة والصحة الإنجابية والخدمات الأساسية ضمن أطر استجابة إنسانية وبرامج دعم فني تقودها أو تُساندها منظمات دولية بالشراكة مع جهات ليبية، وهو ما جعل الفاعلية مرتبطة بحدود التمويل والتنسيق وقدرة المؤسسات على الاستيعاب. ففي ملف النزوح، وفّرت برامج الرصد والتتبع صورة تشغيلية عن تحركات السكان واحتياجاتهم منذ 2016م عبر منظومة تتبع النزوح (DTM) بما يدعم التخطيط الإنساني، لكنها تظل أداة رصد أكثر من كونها سياسة دمج/حلول مستدامة .في ملف الصحة الإنجابية[2]،، توسعت تدخلات تحسين الوصول إلى خدمات الصحة الإنجابية—بما في ذلك فرق/وحدات صحية متنقلة وتقديم حزم خدمات للفئات المتأثرة بالسياق الإنساني—غير أنّ تقارير التقييم تُظهر أن التحول

(1) بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (UNSMIL) (2017, 20) المرجع السابق، ص 18.

(2) المنظمة الدولية للهجرة (IOM). Libya – Displacement Tracking Matrix (DTM). 2016 م 2024–، المنظمة الدولية للهجرة.

من "تدخلات طارئة" إلى "إدماج مؤسسي مستدام" ظل مقيدًا بتجزؤ المنظومة الصحية وضعف الإمداد والحوكمة .وعلى مستوى الإطار المؤسسي والبياني، سعت الدولة إلى تحسين منظومة البيانات الرسمية عبر استراتيجية تطوير الإحصاء الوطني (2018–2023م) لتوفير بيانات داعمة للتخطيط وأهداف التنمية المستدامة، لكن فجوات البيانات وتشتت المؤسسات يحدّان من تحويل المؤشرات السكانية إلى قرارات وسياسات عامة فعّالة .وعليه، يمكن تقييم فعالية هذه المبادرات بأنها **متوسطة الأثر قصير الأجل** في تخفيف بعض الضغوط السكانية (الرصد، الخدمات العاجلة)، لكنها **ضعيفة الأثر طويل الأجل** من حيث بناء سياسة سكانية شاملة، بسبب محدودية التنسيق الوطني، وتذبذب التمويل، وضعف الاستيعاب المؤسسي، وغياب مرجعية تنفيذية واحدة تُحوّل البرامج إلى مسارات مستدامة.

1. البرامج الصحية الإنجابية وتنظيم الأسرة

نفّذت وزارة الصحة، بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان(UNFPA) ، عددًا من البرامج التي تستهدف تحسين الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة، خاصة في المناطق المتأثرة بالنزاع[1]، وتركزت هذه المبادرات على:

- دعم مراكز الرعاية الأولية لتقديم خدمات الصحة الإنجابية.
- توزيع وسائل تنظيم الأسرة.
- التوعية المجتمعية حول الصحة الإنجابية والعنف القائم على النوع الاجتماعي.

ورغم أهمية هذه المبادرات إلا أن نطاقها ظل محدودًا جغرافيًا وفئويًا، حيث اقتصرت في الغالب على المناطق الحضرية الكبرى، وغابت عن مناطق النزوح والمناطق الحدودية، ما حدّ من فعاليتها في معالجة الفوارق السكانية المتزايدة.

(1) United Nations Population Fund (UNFPA) (2023, July 3)، Libya Country Programme Document (2023–2025) (DP/FPA/CPD/LIB/2), p. 6.

2. مبادرات دعم السكان النازحين والمهاجرين

في ظل تزايد النزوح الداخلي والهجرة غير النظامية، أُطلقت عدة برامج مشتركة بين وزارة الشؤون الاجتماعية، والمنظمات الدولية UNHCR، IOM، OCHA، لتوفير خدمات أساسية للسكان المتضررين، تشمل:

- الإيواء المؤقت.
- الدعم النفسي والاجتماعي.
- تسجيل الأسر وتحديث بياناتها السكانية.

غير أن هذه البرامج لم تندرج ضمن سياسة سكانية وطنية، بل جاءت كردود فعل إنسانية، واستجابات طارئة، دون أن تساهم فعليًا في توجيه أو تنظيم التحول الديموغرافي، أو ربطه بالتنمية الشاملة، كما أن تعدد الجهات المنفذة، وتداخل الاختصاصات، جعل التنسيق ضعيفًا، وأدى إلى تكرار التدخلات في بعض المناطق، وتجاهل مناطق أخرى.

3. محدودية البرامج التوعوية والتعليمية المرتبطة بالتحول الديموغرافي

رغم أن التحولات السكانية تتطلب تغييرات ثقافية وقيمية مرافقة، إلا أن البرامج التوعوية الخاصة بقضايا السكان بقيت هامشية وموسمية، فلم تُدمج قضايا مثل الخصوبة، والتنمية السكانية، والصحة الإنجابية، والتمييز العمري والنوعي، ضمن المناهج التعليمية أو الخطاب الإعلامي الرسمي، ما عزّز من الفجوة المعرفية لدى الأفراد حول تأثير السلوك السكاني في التنمية.

وقد أشار تقرير أصدرته اللجنة الوطنية للسكان عام 2021م إلى أن 64% من الشباب الليبيين في الفئة العمرية (18–30) لا يمتلكون معرفة دقيقة حول مفهوم "الهبة الديموغرافية"، أو تأثير التغيرات السكانية على مستقبل فرص العمل والنمو

الاقتصادي [1]، وهو ما يعكس قصورًا في الدور التوعوي للمؤسسات.

ثالثا: التحديات البنيوية في بناء سياسة سكانية فعّالة في السياق الليبي

لا تواجه عملية بناء سياسة سكانية فعّالة في ليبيا تحديات ظرفية مرتبطة بالأزمة السياسية الراهنة فحسب، بل تصطدم بعوائق بنيوية عميقة تتعلق بطبيعة الدولة، وهشاشة البناء المؤسسي، وتجزؤ السلطة، وضعف القدرة التخطيطية، وغياب التنسيق بين الفاعلين الرسميين. فغياب جهاز مركزي فاعل معني بالسياسات السكانية، وتشتت الاختصاصات بين الوزارات، وضعف منظومة البيانات الإحصائية، يحول دون تحويل التحولات الديموغرافية من مجرد ظواهر مُسجّلة إلى متغيرات مدمجة في عملية صنع القرار. كما أن استمرار حالة الانقسام السياسي، وتذبذب الموارد المالية، وتغلغل الاقتصاد غير الرسمي، يحدّ من قدرة الدولة على صياغة وتنفيذ سياسات طويلة المدى تستجيب للتحولات في الحجم والتركيب والتوزيع السكاني. وعليه، فإن محدودية فعالية السياسة السكانية في ليبيا لا تعود فقط إلى نقص البرامج، بل إلى غياب الشروط البنيوية الضرورية لإنتاج سياسة عامة متماسكة، وهو ما يجعل أي تدخلات قائمة ذات طابع جزئي أو إنساني أكثر منها استراتيجية وتنموية. [2]

يمكن تلخيص التحديات البنيوية في:

1. هشاشة الدولة وضعف الحوكمة غياب الاستقرار السياسي وتعدد مراكز القرار.
2. تجزؤ البنية المؤسسية تداخل الاختصاصات بين التخطيط، الشؤون الاجتماعية، الصحة، الداخلية.

---

(1) اللجنة الوطنية للسكان – ليبيا (2021)، المرجع السابق، ص 13.

(2) البكوش، عبد الله؛ الجهاني، سالم. الدولة الهشة في ليبيا: إشكاليات بناء المؤسسات بعد 2011م . 2020م ، طرابلس: المركز الليبي للدراسات الاستراتيجية.

3. ضعف منظومة البيانات السكانية غياب تعداد حديث، عدم انتظام الإحصاءات.
4. محدودية القدرات التخطيطية طويلة المدى مقابل هيمنة منطق الاستجابة الطارئة.
5. ضعف التمويل والاستدامة المالية للسياسات الاجتماعية.
6. غياب التنسيق بين الدولة والمنظمات الدولية في تحويل التدخلات الإنسانية إلى سياسات وطنية.
7. اتساع الاقتصاد غير الرسمي بما يعقّد ضبط السكان وسوق العمل والهجرة.

1. الانقسام السياسي وتعدد مراكز القرار

يُعد الانقسام المؤسسي أحد أبرز معوّقات صياغة سياسة سكانية وطنية موحّدة في ليبيا، حيث أنتج تعدد الحكومات ومراكز القرار بعد 2014م واقعًا إداريًا مزدوجًا، وأحيانًا متضادًا، ففي الوقت الذي تبنّت فيه حكومة وحدة وطنية مؤقتة مشاريع تتعلق بإدارة السكان ضمن خطط التنمية المكانية، كانت أطراف أخرى تُعالج الموضوع نفسه ضمن خطط إنسانية أو جهوية دون تنسيق، هذا الانقسام أنتج بيئة غير مواتية للتخطيط طويل الأمد، وعرقل بناء جهاز مركزي أو هيئة وطنية موحدة معنية بالسياسات السكانية، وهو ما يتناقض مع التجارب الناجحة في دول الجوار التي أنشأت هيئات وطنية مستقلة للسكان، ترتبط مباشرة برئاسة الحكومة أو وزارة التخطيط[1].

2. ضعف قاعدة البيانات السكانية وتفاوت جودتها

تُعد الإحصاءات السكانية أداةً مركزية في بناء السياسات، غير أن ليبيا تُعاني منذ 2011م من ضعف في إنتاج البيانات المحدثة والموثوقة، إذ لم يُنفذ أي تعداد

(1) العباسي، حميدة، وبنور، فاطمة (2020)، المرجع السابق، ص 63.

سكاني شامل بعد تعداد 2006م ، رغم التطورات الديموغرافية الكبرى التي شهدتها البلاد خلال العقد الأخير، كما أن البيانات المتوفرة تُجمع غالبًا في ظروف طارئة، عبر أدوات مسحية سريعة(Rapid Assessments) ، ما يجعلها محدودة الصلاحية للاستخدام في التخطيط الاستراتيجي، ويؤكد تقرير صادر عن صندوق السكان أن "ليبيا تواجه عجزًا كبيرًا في رصد الاتجاهات السكانية الدقيقة بسبب غياب التعدادات، وانقطاع الأنظمة الإحصائية الوطنية "[1].

3. غلبة الطابع الإغاثي على التدخلات السكانية

اتسمت معظم التدخلات المرتبطة بالقضايا السكانية في ليبيا بعد عام 2011م بطابع **إغاثي–إنساني** أكثر من كونها تدخلات **تخطيطية–تنموية**، وذلك في سياق هيمنة منطق إدارة الأزمات على حساب منطق السياسات العامة طويلة المدى. وقد تجلى هذا الطابع في تركّز الجهود على تقديم المساعدات الآنية للفئات المتضررة من النزوح والهجرة وتدهور الخدمات، بدلًا من معالجة الجذور البنيوية للتحولات الديموغرافية، مثل اختلال التوزيع السكاني، وضعف مواءمة النمو السكاني مع سوق العمل والبنية التحتية، وغياب التخطيط الإقليمي المتوازن. [2]

كما أدى الاعتماد الكبير على المنظمات الدولية في تصميم وتنفيذ البرامج السكانية إلى إضعاف القيادة الوطنية في هذا المجال، وتحويل الدولة من فاعل سيادي في صياغة السياسة السكانية إلى متلقٍ للتدخلات الخارجية، غالبًا وفق أولويات المانحين وإطارات الاستجابة الإنسانية. ونتيجة لذلك، جرى تهميش البعد التنموي للسكان في الخطط الاقتصادية والاجتماعية، وبات الشأن السكاني يُدار كملف إنساني طارئ، لا كمتغير استراتيجي في التخطيط الوطني.

---

(1) United Nations Population Fund (UNFPA) (2023, July 3)، P. 7.

(2) OECD. Bridging the Humanitarian–Development Divide. 2019م , Paris: OECD Publishing..

هذا الوضع يُضعف قدرة الدولة على امتلاك أجندة سكانية مستقلة، ويحدّ من إمكانية تحويل التحولات الديموغرافية إلى فرصة تنموية، كما يعمّق التبعية للتمويل الخارجي، ويكرّس تجزؤ السياسات بين الإغاثة والتنمية بدل دمجهما في إطار استراتيجي وطني متكامل.

الفصل الثالث:
أثر التحولات الديموغرافية على التنمية السياسية والاقتصادية في ليبيا
(2011–2024م)

الفصل الثالث:

أثر التحولات الديموغرافية على التنمية السياسية والاقتصادية في ليبيا(2011–2024م)

شهدت ليبيا منذ عام 2011م تحولات ديموغرافية عميقة ومتسارعة، تمثلت في تغيرات كبيرة في حجم السكان، وبنيتهم العمرية والنوعية، وتوزيعهم الجغرافي، إضافة إلى تزايد معدلات الهجرة غير النظامية والنزوح الداخلي بفعل النزاعات والصراعات المسلحة وعدم الاستقرار السياسي، هذه التحولات لم تكن مجرد ظواهر عددية أو سكانية، بل أصبحت عوامل بنيوية مؤثرة على مسارات التنمية في أبعادها السياسية والاقتصادية، ما يستدعي دراستها بوصفها متغيرًا تفسيريًا فاعلًا في فهم طبيعة التحول التنموي في الدولة الليبية خلال الفترة الممتدة من 2011م إلى 2024م .

ويهدف هذا الفصل إلى تحليل الأثر المباشر وغير المباشر للتحولات الديموغرافية على كل من التنمية السياسية والتنمية الاقتصادية في ليبيا، مستندًا إلى ما تم عرضه في الإطارين النظري والمفاهيمي (الفصل الأول)، وما تم استخلاصه من معطيات تحليلية للحالة الليبية (الفصل الثاني)، ويتناول هذا الفصل العلاقة الجدلية بين التغيرات السكانية من جهة، والتحولات في المشاركة السياسية، والشرعية، والتمثيل، وهيكل سوق العمل، والضغط على الخدمات، والسياسات الاقتصادية من جهة أخرى، كما يسعى إلى استجلاء التحديات المؤسسية التي أفرزتها تلك التحولات، مقابل الفرص الممكنة الناتجة عنها، ولا سيما ما يرتبط بـ"الهبة الديموغرافية" وإعادة توزيع الكثافة السكانية، كمداخل لإعادة التفكير في خطط التنمية المتوازنة والمستدامة.

وينقسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث رئيسية: يتناول المبحث الأول أثر التحولات الديموغرافية على مؤشرات التنمية السياسية، من حيث المشاركة، التمثيل، والنفوذ؛ أما المبحث الثاني فيحلل التأثيرات الاقتصادية عبر سوق العمل، البنية التحتية، والتخطيط الاستراتيجي؛ بينما يخصص المبحث الثالث لاستعراض التحديات

والفرص الناشئة، وما تتطلبه المرحلة من تحولات مؤسسية وتخطيطية للتكيف مع الواقع الديموغرافي الجديد.

المبحث الأول:
أثر التحول الديموغرافي على التنمية السياسية

يُعدّ التحول الديموغرافي من العوامل البنيوية المؤثرة في تشكيل ملامح النظام السياسي داخل أي دولة، لما يطرحه من تحولات في حجم السكان، وتركيبتهم العمرية والنوعية، وتوزيعهم الجغرافي، وهي متغيرات تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على طبيعة المشاركة السياسية، وبنية التمثيل، وشرعية النظام السياسي، وفي الدول التي تمر بمرحلة انتقال سياسي أو تعيش حالات ما بعد النزاع، كما في الحالة الليبية، تتفاقم آثار هذه التحولات، لتصبح جزءًا من الإشكال البنيوي الذي تواجهه الدولة في مسار إعادة التأسيس السياسي وبناء مؤسسات الحكم.

ففي ليبيا، أفرزت مرحلة ما بعد عام 2011م تحولًا ديموغرافيًا عميقًا تمثل في ارتفاع كبير في نسبة الشباب، واتساع ظاهرة النزوح الداخلي، إلى جانب تغيّر التوزيع الجغرافي للسكان، ما أدى إلى إعادة تشكيل الخريطة السكانية والاجتماعية للبلاد، وتزامن ذلك مع هشاشة في البنية السياسية، وغياب إطار دستوري جامع، وصراع على الشرعية، ما ساهم في تآكل قنوات المشاركة السياسية الرسمية، وانخفاض معدلات الثقة بالمؤسسات، وتضاؤل قدرة الدولة على استيعاب المكونات الاجتماعية المختلفة، لا سيما الشباب والمناطق المهمشة.

ينطلق هذا المبحث من فرضية أساسية مفادها أن التحول الديموغرافي لا يمثل مجرد سياق إحصائي، بل عاملًا محددًا لمسارات التنمية السياسية في ليبيا، وسيتم تحليل هذا التأثير عبر ثلاث محاور مترابطة: الأول يتناول العلاقة بين التركيب العمري ومشاركة الشباب في الحياة السياسية؛ والثاني يبحث في مدى ارتباط

التغيرات السكانية بمسألة الشرعية السياسية، مع التركيز على الفئات المهمشة؛ أما المحور الثالث فيستعرض تأثير النزوح الداخلي والتحولات الجغرافية على موازين النفوذ السياسي ومواقع اتخاذ القرار.

المطلب الأول: المشاركة السياسية وتحولات التركيب العمري

أولًا: محددات المشاركة السياسية ودور التركيب العمري

تُعرّف المشاركة السياسية بأنها: مجموعة الأنشطة التي يقوم بها المواطنون بقصد التأثير في صنع السياسات العامة أو اختيار القادة السياسيين، وتشمل التصويت، الانخراط في الأحزاب، التظاهر، المشاركة في منظمات المجتمع المدني، وغيرها من الأشكال السلمية للتعبير عن الرأي[1]، وتتأثر هذه المشاركة بعدة عوامل ديموغرافية، يأتي في مقدمتها التركيب العمري للسكان، والذي يمثل أحد أهم مؤشرات تحليل النمط العام للمشاركة في البيئات السياسية غير المستقرة.

فالتركيب العمري يعكس توزيع السكان وفق الفئات العمرية المختلفة، ويؤثر بشكل مباشر في معدل مشاركة الأفراد في العملية السياسية، إذ تُعد الفئات الشابة – عادةً– أكثر حيوية واستعدادًا للانخراط السياسي في حالات التغيير والتحول، خاصة إذا ما ترافقت مع تطلعات اقتصادية واجتماعية لم تتحقق، بالمقابل، تكون الفئات الأكبر سنًا أكثر ميلًا إلى الاستقرار، وقد تفضل الحفاظ على الوضع القائم، في السياق الليبي تشير البيانات السكانية إلى أن ليبيا تشهد تركيبًا عمريًا شابًا بشكل واضح، حيث تُمثل الفئة العمرية من 15 إلى 34 عامًا ما يزيد عن 35% من إجمالي السكان، بينما تُشكل الفئة دون سن الـ15 حوالي 29%، وهي مؤشرات تدل على طغيان المكون الشاب في الهرم السكاني[2]، هذا التحول في التركيب العمري، إذا ما اقترن بإتاحة فرص التمكين السياسي والمؤسسي، يمكن أن يشكل قاعدة صلبة لتعزيز المشاركة السياسية، لكنه في المقابل قد يتحول إلى عامل اضطراب سياسي

---

(1) عبد القادر عبد العالي (2023)، السياسة المقارنة: مقدمة في النظريات والقضايا، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ص 440.

(2) PopulationPyramid.net (2023)، Libya – Population pyramid 2023، م Retrieved October 30, 2025م , from https://www.populationpyramid.net/ar/%D9%84%D9%8A%%D8%A7/2023/

إذا مـا ترافقـت هـذه الكتلـة السـكانية الشـابة مـع التهمـيش أو الإقصـاء السياسـي والاجتماعي.

ثانيًا: السياق الليبي بعد 2011م والتحولات السياسية المصاحبة

بعد العام 2011م دخلت ليبيا مرحلة من عدم الاستقرار المؤسسي والانقسام السياسي، رافقتها حالة من السيولة الدستورية وغياب إطار جامع للمشاركة، وهو ما أثر سلبًا على قدرة الفئات الشابة على الانخراط الفاعل في الحياة السياسية، فقد غابت التمثيلات المؤسسية التي تستوعب الطاقات الشبابية، سواء في الأحزاب أو في المجالس البلدية أو الأجسام الانتقالية، وارتبط ذلك بتراجع ثقة الشباب في المسار السياسي، ما أدى إلى انتقال المشاركة إلى أنماط احتجاجية غير رسمية أو الانكفاء عن المجال العام، وتُظهر العديد من الدراسات الميدانية أن الشباب الليبي، رغم طاقاته الكامنة، لا يجد تمثيلًا حقيقيًا في مراكز اتخاذ القرار، وهو ما يضعف فرص ترسيخ التنمية السياسية المستدامة، وقد ساهم غياب الدولة المركزية الموحدة، والصراع على الشرعية بين المؤسسات السياسية، في إضعاف قنوات المشاركة، مما ترك الفئة الشابة في موقع "المفعول به" أكثر من كونها "فاعلًا سياسيًا"[1].

(1) أ، عبد العزيز عقيلة عبد الحفيظ (2025)، اتجاهات الشباب الليبي نحو المشاركة السياسية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة: دراسة ميدانية، مجلة أبحاث، 17(1)، ص 192.

جدول توضيحي رقم (1): التركيب العمري للسكان في ليبيا(2023)

الفئة العمرية	النسبة المئوية التقديرية من السكان
أقل من 15 سنة	29%
15 – 34سنة	35%
35 – 59سنة	28%
60 سنة فأكثر	8%

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الليبي، التقرير الديموغرافي السنوي (2023).

منذ اندلاع ثورة 17 فبراير 2011م ، شكّلت الفئة الشابة في ليبيا المحرك الأبرز للتحولات السياسية والاجتماعية، حيث تصدّرت المشهد في بدايات الحراك الشعبي، وأسهمت بفعالية في إسقاط النظام السابق، إلا أن مسار المشاركة السياسية لتلك الفئة اتخذ بعد ذلك منحنيات متباينة، تراوحت بين الانخراط النشط في بعض الفترات، والانكفاء أو الإقصاء في فترات أخرى، تبعًا للتطورات الأمنية والسياسية المتلاحقة.[1]

يمكن تصنيف أنماط المشاركة السياسية للشباب الليبي إلى ثلاثة مستويات رئيسية:

1. المشاركة الرسمية (المؤسسية): تمثّلت في محاولات الانضمام إلى الأحزاب السياسية، والترشح في الانتخابات المحلية أو الوطنية، أو العمل داخل الأجسام السياسية والبلدية، وقد شهدت هذه المشاركة محدودية واضحة بسبب عوامل متداخلة أبرزها: ضعف خبرة الأحزاب، هشاشة البيئة التشريعية، وضعف الثقة في مؤسسات الدولة[2].
2. المشاركة غير الرسمية: برزت من خلال الحركات الشبابية المستقلة، أو المبادرات المدنية، أو الحملات الإعلامية عبر وسائل التواصل الاجتماعي،

(1) أ، عبد العزيز عقيلة عبد الحفيظ (2025)، المرجع نفسه، ص 199.

(2) ، أ، عبد العزيز عقيلة عبد الحفيظ (2025)، المرجع السابق، ص 194.

والتي أصبحت منصات بديلة للتعبير والمطالبة بالتغيير، وقد شكلت هذه الأنماط وسيلة فعالة للتأثير السياسي غير المباشر، لا سيما في ظل انسداد الأفق المؤسسي[1].

3. اللامشاركة أو الانكفاء السياسي: وهي حالة اتسعت تدريجيًا بين أوساط الشباب بسبب الإحباط، وفقدان الثقة في جدوى المشاركة السياسية، خاصة مع استمرار الانقسام السياسي والمؤسساتي، وعدم وجود نتائج ملموسة للمشاركة السابقة، ويُعد هذا النمط الأكثر شيوعًا في السنوات الأخيرة، وفقًا لعدة دراسات ميدانية وبيانات ملاحظة سلوكية[2].

ثانيًا: العوامل المفسرة لمحدودية المشاركة المؤسسية

رغم ضخامة الوزن الديموغرافي للفئة الشابة، إلا أن تمثيلها في الهياكل السياسية ظل محدودًا، ويمكن تفسير ذلك بعدة أسباب بنيوية وسياقية:

- الفراغ الدستوري والتشريعي: أدى غياب إطار قانوني ودستوري دائم إلى تعطيل مسارات التمكين السياسي للشباب، فلم تُفعل قوانين تحفز مشاركة الفئات العمرية الشابة في الترشح أو تقلد المناصب القيادية[3].
- الاستقطاب السياسي والتسلح: أفرز الواقع الليبي بعد 2014م حالة من الاستقطاب السياسي الحاد، وانتشار السلاح، وتداخل المدني بالعسكري، ما جعل الفضاء السياسي طاردًا للفئة الشابة، خاصة تلك التي لا تملك انتماءً لقوة

(1) عبد العزيز عقيلة عبد الحفيظ (2025)، المرجع نفسه، ص 196.

(2) مركز الجبهة الوطنية للدراسات (2024، 9 سبتمبر)، عزوف الشباب عن العمل السياسي المنظم في ليبيا، تم الاسترجاع في 30 أكتوبر 2025م ، من: https://bit.ly/3LkXYZ، الفقرة (4).

(3) البخايخي، يوسف، واللفي، د، محمد الفضيل؛ كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة نالوت، والمعهد العالي للعلوم والتقنية غدامس (2025، 29 أكتوبر)، غياب الدستور الدائم في ليبيا: إشكاليات الشرعية والتحول السياسي في ظل المرحلة الانتقالية، ورقة مقدمة في المؤتمر العلمي الدولي الثاني للدراسات الاقتصادية والسياسية، الأكاديمية الليبية للدراسات العليا – ليبيا، ص 10.

فاعلة[1].

- ضعف منظمات المجتمع المدني: رغم نشأة العديد من المبادرات المدنية بعد الثورة، إلا أن غالبيتها بقيت رهينة التمويل الخارجي أو غياب الرؤية الإستراتيجية، مما قلّل من قدرتها على التعبير عن مصالح الفئات الشابة والدفاع عنها.
- الغياب عن طاولة التفاوض السياسي: لم تُمنح الفئة الشابة فرصة فعلية للمشاركة في الحوارات السياسية الكبرى التي رعتها الأمم المتحدة أو الأطراف الفاعلة، وهو ما ساهم في تعميق فجوة التمثيل وغياب الشعور بالانتماء للعملية السياسية[2].

جدول توضيحي رقم (2): مشاركة الفئة الشابة في الانتخابات الليبية (2012–2021م)

الانتخابات	نسبة الشباب من إجمالي الناخبين	نسبة الترشح للشباب (أقل من 40 سنة)	ملاحظات
انتخابات المؤتمر الوطني (2012)	42%	15%	ضعف الترشح بسبب حداثة التجربة
انتخابات البرلمان (2014)	38%	12%	عزوف جزئي بسبب الأوضاع الأمنية
انتخابات البلديات (2018–2021م)	45%(تقديرية)	19%	مشاركة أكبر عبر القوائم الشبابية

المصدر: المفوضية الوطنية العليا للانتخابات، تقارير دورية، 2012م –2021م

ثالثًا: جدلية التركيب العمري والتمثيل السياسي

رغم هيمنة الفئة الشابة على التركيب العمري في ليبيا، إلا أن ذلك لم ينعكس

(1) زاوشي، صورية (2015، 14 مايو)، انتشار السلاح الليبي، تعقيدات أمنية وهواجس إقليمية، صحيفة الدستور الأردنية، الفقرة (5).

(2) بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (2025، 25 سبتمبر)، تقرير أولي عن أصوات الشباب وتوصياتهم لتعزيز السلام، ص 13.

بشكل موازٍ في مؤشرات التمثيل السياسي داخل المؤسسات التشريعية والتنفيذية، وهذا يعكس خللًا بنيويًا في العلاقة بين السكان والسياسة، يتطلب تدخلات تشريعية ومؤسسية لإعادة التوازن بين التكوين السكاني والتركيبة السياسية، بما يُعزز من فرص التنمية السياسية المستدامة، يمثل تمكين الفئة الشابة سياسيًا أحد أبرز التحديات التي تواجه الدولة الليبية في سياق ما بعد النزاع، نظرًا لما يتطلبه هذا التمكين من توافر منظومة قانونية وتشريعية عادلة، ومؤسسات سياسية منفتحة، وبنية إدارية قادرة على احتواء الطاقات الشبابية وتوجيهها نحو العمل السياسي المنظم، لقد كشفت المرحلة التي أعقبت عام 2011م عن ضعف واضح في قدرة الدولة على تبنّي سياسات فعّالة تستوعب التحول في التركيب العمري للسكان، لا سيما مع تزايد نسبة الشباب وارتفاع طموحاتهم في التغيير والمشاركة والتأثير.[1]

فعلى المستوى المؤسسي لم تُعتمد في ليبيا سياسات عامة واضحة أو برامج وطنية تهدف إلى إدماج الشباب في العمل السياسي بطريقة ممنهجة، كما لم تفعّل الكوتا الشبابية ضمن القوانين الانتخابية، ولم تُمنح المجالس المحلية والبلديات القدرة الكافية لتوظيف الطاقات الشبابية في إدارة الشأن المحلي، رغم أن البلديات تمثل نقطة انطلاق مهمة لبناء الخبرات السياسية التراكمية، هذا التغييب المؤسسي، سواء كان مقصودًا أو ناتجًا عن ضعف القدرات، انعكس في تهميش الفئة العمرية الأكثر عددًا، وأدى إلى مزيد من العزوف السياسي، وساهم في بروز بدائل غير رسمية للمشاركة السياسية، قد تحمل في طياتها مخاطر على الاستقرار والتنمية، خاصة إذا ما تبنّت هذه الفئة وسائل غير مؤسسية للتعبير عن مطالبها[2].

على صعيد آخر لم تُقدم الأطراف الدولية المنخرطة في الشأن الليبي،

---

(1) أ، عبد العزيز عقيلة عبد الحفيظ (2025)، المرجع السابق، ص 196.

(2) المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية (2025، 31 مايو)، القوانين الانتخابية في ليبيا بين الخلاف السياسي والمعالجة القانونية: قراءة تحليلية لتقرير اللجنة الاستشارية لعام 2025م ، ص 10.

وخاصة البعثة الأممية، على اتخاذ خطوات عملية فاعلة لدمج الشباب ضمن مسارات التفاوض أو عمليات السلام، رغم ما يصرّح به الخطاب الدولي من دعم متكرر لمشاركة الفئات المهمشة، وقد أدى ذلك إلى تعميق الهوة بين الشباب والمؤسسات القائمة، وزاد من الشعور بالتهميش واللاجدوى لدى شريحة واسعة من الشباب، ورغم المبادرات التي أطلقتها بعض منظمات المجتمع المدني بالشراكة مع جهات دولية، فإن معظم هذه المبادرات ظل محدود الأثر، موسمي التمويل، وغير مرتبط بإطار وطني شامل[1].

إن استيعاب المشاركة السياسية للشباب الليبي يتطلب مقاربة شاملة تقوم على تعزيز العدالة العمرية داخل النظام السياسي، عبر تمكين هذه الفئة من الوصول إلى مواقع اتخاذ القرار، وتعديل القوانين الانتخابية بما يضمن تمثيلًا مناسبًا لهم، وتفعيل المجالس الشبابية المنتخبة، وخلق بيئة مؤسسية حاضنة للحوار وتبادل الرؤى، كما يتطلب الأمر إعادة بناء الثقة بين الفئة الشابة والمؤسسات العامة، من خلال تقديم نماذج ناجحة لشباب تقلدوا مواقع مؤثرة وأسهموا في تحسين الأداء السياسي أو الإداري[2].

في ضوء ما سبق يمكن القول إن التحول في التركيب العمري للسكان في ليبيا يشكل فرصة ديموغرافية استراتيجية إن تم استثمارها بطريقة مؤسسية ومدروسة، لكن بقاء هذا التحول دون استيعاب سياسي منظم قد ينتج عنه آثار سلبية على التنمية السياسية، تبدأ بالعزوف، وقد تنتهي بالاحتجاج أو الانخراط في مسارات موازية وغير قانونية، وبالتالي، فإن استدامة الاستقرار السياسي في ليبيا، وتعزيز عملية التحول الديمقراطي، يمران بالضرورة عبر بوابة تمكين الشباب ودمجهم الكامل

(1) بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (2025، 25 سبتمبر)، المرجع السابق، ص 16.

(2) الزنتوتي، عبد الله محمد (2021)، الشباب والتحول الديمقراطي في ليبيا بعد 2011م (الطبعة الأولى)، مركز دراسات التحول الديمقراطي – طرابلس، رقم الإيداع: 3-456-77-9959-978 ISBN، ص 45.

في العمل العام، كأحد المداخل الأساسية لبناء عقد اجتماعي جديد يراعي التوازنات السكانية والسياسية على حد سواء.

المطلب الثاني: الشرعية السياسية وتمثيل الفئات المهمشة

أولا: مفهوم الشرعية السياسية وعلاقته بالتحول الديموغرافي

تُعدّ الشرعية السياسية إحدى الركائز الأساسية التي تقوم عليها الدولة الحديثة، وهي تعني القبول الشعبي الواعي والرضا العام بمشروعية السلطة الحاكمة ومؤسساتها وقراراتها، على أساس دستوري وقانوني وأخلاقي[1]، ولا تقتصر الشرعية على وجود سلطة منتخبة أو مُعترف بها دوليًا، بل تشمل أيضًا شعور المواطنين بالانتماء والمشاركة، واعترافهم بأن النظام القائم يُمثّل مصالحهم، ويُراعي حقوقهم، ويوفر لهم آليات التعبير والتغيير السلمي.

في السياق الليبي شكّلت إشكالية الشرعية السياسية أحد أبرز مظاهر الأزمة بعد عام 2011م ، نتيجة لتعدد مراكز السلطة، وتصارع الأجسام التشريعية والتنفيذية، وغياب إطار دستوري جامع، وقد فاقم من تعقيد هذه الإشكالية التحول الديموغرافي الحاد الذي طرأ على البنية السكانية، سواء من حيث تغير التوزيع الجغرافي بسبب النزوح، أو بسبب تزايد الفئات المهمشة اجتماعيًا ومناطقيًا، والتي بقيت خارج إطار التمثيل الفعلي في مراكز القرار السياسي، إن العلاقة بين التحول الديموغرافي والشرعية السياسية علاقة مزدوجة التأثير، فكلما توسعت الفجوة بين مكونات المجتمع من جهة، ومؤسسات السلطة من جهة أخرى، وازدادت الفئات التي لا تجد لنفسها تمثيلًا سياسيًا فاعلًا، كلما تآكلت الشرعية وفقد النظام السياسي القدرة على التعبئة وبناء التوافق، ومن هنا، فإن ضمان الشرعية لا يتحقق فقط عبر آليات الانتخابات أو الاعتراف الدولي، بل يقتضي تمثيلًا عادلًا ومنصفًا لكل الفئات

(1) كواكو، جان مارك (2014)، الشرعية والسياسة: مساهمة في دراسة القانون السياسي والمسؤولية السياسية (الطبعة الثانية)، مجد المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ص 31.

المجتمعية والمناطقية، لا سيما في الدول التي تشهد تحولات ديموغرافية عميقة.[1]

تشير بيانات المسح السكاني إلى أن ليبيا تتميّز بتركيب ديموغرافي متنوع من حيث التوزيع المناطقي، والتعدد القبلي، والانتماء الجهوي، فضلاً عن وجود مكونات إثنية مثل الأمازيغ، والطوارق، والتبو، كما أن النزوح الداخلي المتكرر منذ عام 2014م أعاد تشكيل الخريطة السكانية داخل المدن الكبرى كطرابلس وبنغازي وسبها، ما خلق واقعًا جديدًا لم يُقابَل بسياسات تمثيلية عادلة داخل الهياكل السياسية، أمام هذا المشهد يصبح التمثيل السياسي العادل للفئات المهمشة والمُبعدة عن مراكز التأثير شرطًا أساسيًا لاستعادة الشرعية السياسية وبناء التوازن الوطني، فالفئات التي تعاني من التهميش، سواء لأسباب إثنية أو جغرافية أو عمرية أو اجتماعية، عادةً ما تكون خارج نطاق شبكات النفوذ التقليدي، ما يجعل من تمكينها السياسي مدخلًا لإعادة دمجها، وتحصين الدولة من التفكك، وتوسيع نطاق القبول الشعبي بالمؤسسات القائمة.[2]

إن فشل النظام السياسي في احتواء هذه الفئات لا يؤدي فقط إلى تآكل الشرعية، بل يفتح المجال أمام بروز سلطات موازية، ومطالب انفصالية، ومظاهر العنف، لا سيما حين تقترن هذه العوامل بحالة اقتصادية متردية وفقدان الثقة في الدولة، كما هو الحال في ليبيا خلال السنوات الأخيرة.

ثانيا: التهميش السياسي والاجتماعي بعد 2011م

اتسمت مرحلة ما بعد 2011م في ليبيا بصعود فئات جديدة إلى المشهد السياسي، في مقابل تراجع فئات كانت سابقًا جزءًا من النظام أو من النسيج

(1) أبو الخير، صالح (2024)، تحولات الخطاب السياسي في ليبيا بعد عام 2011م : دراسة في التأثير المركب للانتماء، مجلة عمران للعلوم الاجتماعية، 12(48)، ص 74.

(2) العباسي، حميدة (2025)، البعد الاجتماعي للتغير الديموغرافي في ليبيا، مجلة العلوم الإنسانية، 41(1)، 27، كلية الآداب، جامعة طرابلس، ليبيا، ص 39.

المجتمعي المهمّش، ورغم ما شكّلته ثورة فبراير من فرصة لفتح المجال العام أمام مختلف المكونات الاجتماعية والجهوية، إلا أن الواقع السياسي سرعان ما أعاد إنتاج منطق الإقصاء السياسي والتهميش البنيوي، وإن كان في صور وأدوات جديدة، يضاف إلى ذلك أن فئات واسعة من السكان الذين تعرّضوا للنزوح الداخلي نتيجة الحرب في بنغازي وطرابلس ودرنة وغيرها، وجدوا أنفسهم خارج العملية السياسية فعليًا، ليس فقط بسبب غياب الآليات التمثيلية، ولكن بسبب التقييد المكاني والجغرافي الذي صاحب نزوحهم، حيث حُرم كثير منهم من التسجيل الانتخابي أو المشاركة في العمليات السياسية، نتيجة لتداخل السكن المؤقت، وضعف الوثائق، أو حتى الخوف من التبعات الأمنية في مناطق النزوح، وهكذا، لم يكن النزوح مجرد أزمة إنسانية أو ديموغرافية، بل تحوّل إلى عامل تهميش سياسي هيكلي يُضعف من الشرعية التمثيلية.[1]

على مستوى آخر سُجّل تغييب شبه كامل للتمثيل السياسي للفئات الاجتماعية الضعيفة، لا سيما النساء من المناطق الريفية، الشباب خارج النخب المتعلمة، والسكان من الأحياء الفقيرة أو المناطق الحدودية، فالمسارات السياسية بعد 2011م بقيت محصورة إلى حد بعيد في شبكات سلطوية جديدة، ترتبط بمراكز نفوذ قبلية أو عسكرية أو مالية، وهو ما أعاد إنتاج النمط القديم من السلطة وإن تحت شعارات ديمقراطية، أما على الصعيد المؤسسي، فلم تترجم أي من القوانين الانتخابية أو اللوائح التنفيذية مبادئ "العدالة التمثيلية"، ولم يُخصّص تمثيل خاص (كوتا) للمكونات المهمشة، كما لم تُفعّل توصيات مؤتمر الحوار الوطني (2014) المتعلقة بضمان مشاركة مكونات الجنوب والأطراف الجغرافية في مراكز القرار[2]، وعلى

(1) العباسي، حميدة (2025)، المرجع نفسه، ص 33.

(2) الأطرش، أحمد علي (2021، 6 أكتوبر/تشرين الأول)، العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية في ليبيا: جدلية الأولويات، ص 3.

الرغم من تعدد محاولات البعثة الأممية لحث الأطراف على إشراك جميع المكونات، فإن هذه الجهود بقيت توصيات أخلاقية أكثر من كونها ملزمة، ولم تتضمن ضمانات إجرائية تفرض إشراك المكونات داخل العملية السياسية والحوارات السيادية.

لقد ترتب على ذلك فقدان شريحة واسعة من الليبيين لشعور الانتماء السياسي، واتساع فجوة الثقة بين المواطنين ومؤسسات الدولة، ما انعكس مباشرة على مستوى القبول الشعبي بالقرارات، وتراجع معدلات المشاركة، وتصاعد المطالب الجهوية، بل وتزايد مظاهر العنف الرمزي والفعلي ضد رموز المؤسسات السياسية، وهو ما يؤكد أن هشاشة التمثيل، وتهميش الفئات السكانية المختلفة، يمثلان خطرًا جوهريًا على بقاء الشرعية السياسية واستدامتها في بيئة ديموغرافية متغيرة وغير متجانسة.

ثالثا: سياسات التمثيل والاندماج السياسي كمدخل لاستعادة الشرعية

إن بناء الشرعية السياسية في الدولة الحديثة لا يمكن فصله عن عدالة التمثيل ومبدأ الشمول السياسي، خصوصًا في المجتمعات المتعددة عرقيًا وجهويًا والمتأثرة بالتحولات الديموغرافية الكبرى، وفي الحالة الليبية، فإن مسألة تمثيل الفئات المهمشة تتجاوز كونها مسألة تقنية أو إجرائية، لتغدو مسألة جوهرية متعلقة بإعادة تشكيل العقد الاجتماعي، ومعالجة آثار عقود من الإقصاء والتهميش البنيوي.

إن النظم السياسية الانتقالية التي تسعى إلى استعادة الشرعية في مجتمعات ما بعد النزاع، تعتمد غالبًا على جملة من الأدوات لإعادة دمج الفئات المستبعدة، ومن أبرزها تبني سياسات التمييز الإيجابي والتي تهدف إلى تعزيز التمثيل المؤسسي للمكونات الضعيفة داخل مؤسسات الدولة، سواء من خلال تخصيص حصص انتخابية (كوتا)، أو تمثيل مباشر في الأجسام التفاوضية، أو حتى إشراكهم في

هيئـات التخطـيط وصـنع القـرار المحلـي[1]، وقـد أثبتـت التجـارب الدوليـة أن هـذه السياسات تُسهم في استعادة الثقة بين السلطة والمجتمع، وتُعد خطوة انتقالية نحو المساواة السياسية الكاملة.

غير أن ليبيا منذ عام 2011م ، لم تتبنّ بشكل واضح أية سياسة وطنية متكاملة لإدماج المكونات المهمشة، لا سيما المكونات الثقافية في الجنوب، أو فئات النزوح، أو ضحايا الإقصاء التاريخي، ورغم تكرار توصيات البعثة الأممية بهذا الخصوص، كما ظهر في مسارات ملتقى الحوار السياسي الليبي (2020)، الذي نصَّ صراحة على أهمية الشمول الجهوي والثقافي في إدارة المرحلة الانتقالية، إلا أن ما تحقق على الأرض بقي محدودًا ولم يتحول إلى التزامات دستورية أو تشريعية، ومن أبرز الإشكاليات في هذا السياق أن التمثيل، حين حصل، كان غالبًا رمزيًا أو غير مؤثر في صنع القرار، فالمشاركة دون تأثير حقيقي لا تخلق شرعية فعلية، بل قد تُفاقم الإحباط لدى الفئات المهمشة، وهذا ما ظهر في بعض البلديات الجنوبية والشرقية، التي شهدت انتخاب ممثلين عن مكونات محلية، لكن من دون تمكين مالي أو إداري أو سياسي كافٍ.[2]

كما أن إدماج الفئات المهمشة لا يرتبط فقط بالتشريعات، بل يتطلب بنية مؤسسية مرنة تراعي التفاوت في الحاجات والمطالب والهويات، فعلى سبيل المثال، تحتاج مناطق الجنوب الليبي إلى تمثيل سياسي يأخذ بعين الاعتبار التهميش التنموي والبنية القبلية، فيما تحتاج مناطق الجبل إلى ضمانات ثقافية ولغوية للأمازيغ ضمن الإطار الوطني، وهذا يتطلب حوارًا وطنيًا حقيقيًا غير مشروط، تقوده الدولة

(1) Butenschøn, N، A., Vollan, K., Rasch, B، E., وViken, T، M (2011)، Electoral quotas and the challenges of democratic transition in conflict-ridden societies، Norwegian Centre for Human Rights, University of Oslo, p. 79.

(2) التومي، عبد السلام محمد (2023)، التمثيل السياسي في ليبيا بعد 2011م : تحديات العدالة والشمول الوطني (الطبعة الأولى)، مركز دراسات التحول الديمقراطي، بنغازي، ليبيا، رقم الإيداع: ISBN 978-9959-89-456-1، ص 133.

وليس الأطراف الدولية، لإعادة إنتاج الشرعية من الداخل، لقد أصبح من الواضح أن معالجة التهميش السياسي في ليبيا لم يعد خيارًا بل ضرورة، ليس فقط للحفاظ على وحدة الدولة، بل لبناء شرعية سياسية مستدامة تنبع من قاعدة اجتماعية شاملة، وإن أي حل سياسي يُستثنى منه مكون ديموغرافي رئيسي أو جهة جغرافية فاعلة، سيكون حلًا هشًا وقابلًا للانهيار عند أول اختبار.[1]

في ضوء ما تقدم فإن تعزيز الشرعية السياسية في ليبيا يمر عبر مسارين متكاملين: الأول، هو المسار التشريعي والمؤسسي الذي يُعيد بناء آليات التمثيل السياسي على أسس العدالة والشمول، والثاني هو المسار التنموي والجهوي الذي يُعالج الأسباب العميقة للتهميش، ويُعيد توزيع الموارد والفرص بطريقة متوازنة وعادلة، إن التكامل بين هذين المسارين هو ما يمنح الشرعية السياسية مضمونها الحقيقي، ويحوّل المشاركة من شعار إلى ممارسة، ومن إجراء إلى انتماء.

(1) التومي، عبد السلام محمد (2023)، المرجع السابق، ص 135.

المطلب الثالث: النزوح والتحولات الجغرافية في موازين النفوذ السياسي

أولا: النـزوح الـداخلي فـي ليبيـا بعـد 2011م – خصائصـه وأبعـاده الديموغرافيـة والسياسية

مثّل النـزوح الـداخلي فـي ليبيـا، خاصـة بعـد انـدلاع النـزاع المسـلح فـي عـام 2014م ، أحد أبرز مظـاهر التحول الديموغرافي العميق، ليس فقط من حيث عدد النـازحين، بـل مـن حيـث التـأثيرات المركبـة التـي خلفهـا علـى الخريطـة السـكانية والجغرافيـة للـبلاد، فقـد غيّـر النـزوح، القسـري فـي معظـم حالاتـه، أنمـاط التوزيـع السكاني، وأعـاد تشكيل الكثافـة السكانية فـي المـدن الكبـرى، كمـا أفضـى إلـى نشـوء أحياء ومجتمعات نازحة داخل مدن مكتظة أصلًا، وهو ما ألقى بتبعات ثقيلة على مـوازين القـوى السياسـية، وآليـات التمثيـل المحلـي والـوطني علـى حـدّ سـواء، تُقـدّر المفوضـية السـامية لشؤون اللاجئين، إلـى جانـب تقارير المنظمـة الدوليـة للهجرة، أن عدد النـازحين داخليًا فـي ليبيا تجاوز 300 ألف نـازح خـلال سنوات الذروة، خاصـة بعـد الحـرب علـى طـرابلس (2019–2020م)، إلـى جانـب النـزوح المـزمن لسـكان تاورغاء ووسط بنغازي ودرنـة ومنـاطق أخرى منذ 2014م [1]، وقد أدى هذا النزوح إلى خلل واضـح فـي التوزيـع الجغرافي للكتلـة السكانية، حيث تركزت أعداد كبيرة من السكان فـي منـاطق الساحل الغربـي، خاصـة فـي طـرابلس الكبرى ومحيطهـا، مـا أدى إلـى ضـغط ديمـوغرافي غير مسبوق، أعـاد تشكيل مـوازين التـأثير المحلـي، وغيـر من طبيعة التركيبة الاجتماعية للمدن المستقبِلة.

مـن الناحيـة الديموغرافيـة شكّل هذا النـزوح إعـادة تركيـب حـادة فـي الخريطـة الجغرافيـة للسكان، حيـث تحوّلـت بعـض المنـاطق مـن أطـراف مهمشـة إلـى مراكـز مأهولـة ذات ثقل انتخـابي مفـاجئ، بينمـا تحوّلـت منـاطق أخـرى إلـى "منـاطق فارغـة

(1) المنظمة الدولية للهجرة (2023)، المرجع السابق، ص 23.

سياسيًا"، بعد أن كانت تحظى بتمثيل معتبر في النظام المحلي أو في خارطة الولاءات السياسية، وبالتالي، لم يكن النزوح مجرد حركة بشرية، بل كان في جوهره عاملاً صامتًا لإعادة إنتاج النفوذ السياسي، من خلال إعادة توزيع القوة العددية، والضغط على الهياكل الإدارية والمؤسسية، وقد انعكس هذا التحول مباشرة على الانتخابات المحلية، حيث بات من الصعب في كثير من البلديات تحديد الحجم الحقيقي للمقيمين والناخبين، بسبب غياب قاعدة بيانات موحدة ومحدثة، كما أن عدداً من البلديات رفض أو عرقل تسجيل النازحين سياسيًا، إما لدواعٍ أمنية أو لحسابات سياسية محلية تتعلق بتوازنات القوى داخل المجالس البلدية[1]، وهذا بدوره فتح جدلًا واسعًا حول "العدالة السياسية المكانية"، إذ أصبحت مراكز الثقل الانتخابي لا تعبّر بالضرورة عن الخريطة التاريخية للمواطنة، بل تعكس ديناميكيات النزوح والتحولات الطارئة في السكان.

على صعيد التمثيل الوطني، فإن غياب سياسة واضحة لإعادة إدماج النازحين سياسيًا، أو تخصيص مقاعد لهم كما هو الحال في بعض التجارب المقارنة، أدى إلى تآكل تمثيلهم ضمن الأجسام السيادية، لا سيما في البرلمان أو في لجان إعداد الدساتير أو التفاوض، وقد أفرز هذا التهميش تمركزًا للسلطة في مناطق معينة على حساب أخرى، وخلق فجوة في إدراك النازحين لدورهم السياسي، وشعورًا بأن وجودهم أصبح عبئًا ديموغرافيًا أكثر من كونه فاعلية مواطنية.

ثانيا: النزوح الداخلي وتغير مراكز الثقل الجغرافي والسياسي

أحدث النزوح الداخلي في ليبيا، خلال العقد الأخير، تحولًا تدريجيًا في مراكز الثقل السكاني، بما انعكس بدوره على مراكز الثقل السياسي المحلي والوطني، فالكتلة الناخبة، التي تُعد في النظم الديمقراطية أحد أهم مؤشرات النفوذ السياسي، لم تعد

(1) الفيل، مفتاح صالح (2023)، ظاهرة النزوح السكاني في المجتمع الليبي: أسبابه ـ واقعه ـ آثاره، مجلة روافد المعرفة، 4(8)، ص 113.

ثابتة في مكانها الجغرافي، بل تحولت تبعًا للظروف الأمنية والصراعات المسلحة، ما خلق واقعًا سكانيًا جديدًا لا يُمكن تجاهله عند تقييم التوازنات السياسية في البلاد.

لقد شهدت مناطق مثل طرابلس الكبرى وبلديات جبل نفوسة والزاوية ومصراتة، زيادة ملحوظة في الكثافة السكانية بفعل النزوح الداخلي من بنغازي، وتاورغاء، وسرت، والهلال النفطي، إضافة إلى أحياء واسعة من الجنوب الليبي، هذه الزيادة السكانية لم تُقابل، في كثير من الأحيان، بزيادة موازية في التمثيل السياسي أو في الحصة النسبية للموارد والخدمات، ما أدى إلى اختلال في التوازن الجهوي وتضخم غير منضبط في القوة التصويتية لبعض البلديات دون غيره، ومن جانب آخر، تحولت مناطق مثل بنغازي القديمة وتاورغاء وأوباري ودرنة إلى مناطق منخفضة الكثافة السياسية، بعد أن كانت تحظى بتمثيل تاريخي في المجالس المحلية أو في البرلمان، ففقدان الكثافة السكانية بسبب التهجير أعاد ترتيب الخريطة السياسية، ليس على مستوى البلديات فقط، بل أيضًا في الخارطة الوطنية للأحزاب والتحالفات السياسية، التي أصبحت تُخطط استراتيجياتها بناءً على التركزات السكانية الجديدة بدلًا من الخريطة الجغرافية التقليدية[1].

ولا يُمكن في هذا السياق تجاهل العلاقة التبادلية بين النفوذ السياسي والتوازنات السكانية الناتجة عن النزوح، فقد بدأت بعض المناطق المستقبِلة للنازحين تُعبّر عن قلقها من تحوّل النزوح إلى إعادة تشكيل للهُوية المحلية، وهو ما ظهرت بوادره في رفض بعض البلديات تسجيل النازحين ضمن كشوف الناخبين، أو اشتراطهم امتلاك سند إقامة دائم قبل القبول بالتمثيل السياسي لهؤلاء الوافدين، مثل هذه السلوكيات تُسهم في تكريس التمييز السياسي المكاني، وتعمّق من هشاشة النظام التمثيلي القائم، وتُهدد مبدأ المواطنة المتساوية[2].

---

(1) المجلة (2025، 4 يناير)، المرجع السابق، ص 122.

(2) خشيم، مصطفى عبدالله (2019)، الانتخابات الليبية: الواقع والآفاق، مجلة جامعة صبراتة العلمية، 3(2)، ص 25.

وقد سُجلت حالات عديدة وفقًا لتقارير منظمة الهجرة الدولية، تم فيها استبعاد النازحين من المشاركة في الانتخابات البلدية لأسباب تقنية تتعلق بمكان الإقامة، أو بفقدان الوثائق، أو بسبب رفض المجالس القائمة تعديل السجل الانتخابي بما يعكس الواقع السكاني الجديد، وفي هذا السياق، لم تُحدّث المفوضية الوطنية العليا للانتخابات بشكل منتظم قواعد البيانات السكانية، ما أدّى إلى فجوة تمثيلية حقيقية بين التوزيع السكاني الفعلي والتوزيع السياسي الرسمي[1].

إن هذه الاختلالات تُنتج واقعًا سياسيًا مفارقًا، حيث تُدار الدولة وفق خريطة سكانية تجاوزها الواقع، ويتم توزيع المقاعد والتمثيل وفق معايير لم تعد منطبقة على التوزيع الديموغرافي بعد النزاع، وهو ما يضع مسألة إعادة التوازن السياسي كأولوية في أي مشروع لإعادة الإعمار، أو في أي تسوية سياسية تسعى إلى بناء استقرار دائم وشامل.

ثالثا: إعادة تشكيل الشرعية السياسية والتوازن التمثيلي في ظل النزوح

إن النزوح القسري لا يُغيّر فقط من تركيبة المجتمعات على المستوى الاجتماعي والديموغرافي، بل يؤثر بشكل مباشر في بنية الشرعية السياسية، سواء على المستوى المحلي أو الوطني، ففي الحالة الليبية، أعاد النزوح فرض إشكالية المواطنة السياسية، عبر تباين فرص الوصول إلى مؤسسات الدولة، والمشاركة في صنع القرار، والاندماج ضمن الخارطة المؤسسية الجديدة، لا سيما أن النزوح لم يكن عابرًا أو مؤقتًا، بل استمر سنوات طويلة في حالات كثيرة، وأدى إلى تغييرات جذرية في الانتماء المكاني والسياسي.

لقد خلقت ظاهرة النزوح فراغات سياسية في المناطق الأصلية، حيث أصبحت هذه المناطق، التي كانت سابقًا فاعلة سياسيًا، شبه غائبة عن المشهد المؤسسي،

(1) المنظمة الدولية للهجرة (2023)، المرجع السابق، ص 32.

فمدينة تاورغاء، التي كانت بلدية قائمة ومكتملة التمثيل، لم تُفعَّل فيها الهياكل الإدارية أو الانتخابية لعشر سنوات متواصلة، بسبب تهجير سكانها بالكامل عقب النزاع في 2011م ، رغم التوصل لاحقًا إلى اتفاق عودة جزئي لم يُستكمل فعليًا[1]، ومثلها حصل في أحياء وسط بنغازي ودرنة وسرت التي باتت مناطق "معطلة سياسيًا" رغم ثقلها التاريخي والديموغرافي.

وفي المقابل أنتج النزوح تركيزًا سكانيًا غير مسبوق في مدن كبرى مثل طرابلس ومصراتة والزاوية، ما منح هذه المدن، بفعل الضغط الديموغرافي، حجمًا سياسيًا يفوق تمثيلها التاريخي أو الإداري السابق، فالحضور الديموغرافي الكثيف يعني في النظم الانتخابية وجود كتلة تصويتية أكبر، وقدرة تفاوضية أعلى، وتأثيرًا أوسع في تشكيل السياسات المحلية وتوزيع الموارد، وهذا بدوره أعاد توزيع النفوذ السياسي والاقتصادي بطريقة غير متوازنة، الأمر الذي زاد من التوترات الجهوية وعمّق من فجوة الثقة بين الأطراف، ومن جهة الشرعية، فإن عدم معالجة التباين في التمثيل السياسي للنازحين والمناطق الأصلية يُضعف من مصداقية المؤسسات السياسية، ويجعلها عرضة للتشكيك في عدالتها ومشروعيتها، فالنازح الذي لا يجد حقه في التسجيل الانتخابي، أو الذي لا يُحسب ضمن قواعد البيانات الرسمية، يفقد قدرته على التأثير في القرارات، ويشعر بالاغتراب السياسي، رغم أنه جزء من الدولة والمجتمع، ومثل هذا الشعور، إن تراكم، يُهدد أسس التعايش السياسي ويضعف الالتزام بالمخرجات السياسية[2].

وقد أظهرت بعض الدراسات الميدانية التي أجرتها مؤسسات بحثية ليبية، مثل مركز البحوث التنموية والاجتماعية بطرابلس، أن نسبة الشعور بعدم التمثيل بين

---

(1) اللجنة الدولية للصليب الأحمر (2022، 16 يونيو)، العودة إلى تاورغاء ليبيا: استئناف الحياة بعد النزوح، تم الاسترجاع من https://www.icrc.org/، الفقرة (5).

(2) المجلة (2025، 4 يناير)، المرجع السابق، ص 125.

النازحين تتجاوز 60% في بعض المناطق، خاصة بين الفئات الشابة، وأن هذا الشعور يرتبط غالبًا بالحرمان من فرص العمل، والخدمات، والمشاركة المجتمعية، إلى جانب الاستبعاد من العمليات الانتخابية[1]، وهذا ما يُنذر بتحول النزوح من حالة إنسانية إلى حالة سياسية مستدامة، إذا لم يُعالج من خلال مسارات اندماج عادلة ومنصفة.

في هذا الإطار، فإن معالجة التحديات السياسية الناتجة عن النزوح تتطلب حزمة من السياسات المؤسسية، أبرزها:

- تحديث سجلّات السكان والناخبين بما يعكس الواقع الفعلي لما بعد النزوح.
- ضمان مشاركة النازحين في الانتخابات البلدية والوطنية، من خلال آليات خاصة تراعي وضعهم الانتقالي.
- تخصيص مقاعد نيابية وبلدية لمجتمعات النزوح الكبرى ضمن صيغة وطنية شاملة، وليس كاستثناء مؤقت.
- إشراك ممثلين عنهم في عمليات صياغة السياسات، خاصة في ملفات إعادة الإعمار والمصالحة الوطنية.

إن غياب العدالة التمثيلية الناتجة عن النزوح لا يمكن فصله عن الاستقطاب السياسي الحاد الذي تشهده ليبيا، فالفئات التي تُستبعد من الحضور المؤسسي، تصبح أكثر عرضة للتجنيد السياسي خارج الأطر الرسمية، سواء من قبل أطراف مسلحة أو أجندات خارجية، وهو ما يهدد وحدة الدولة ويُعيق بناء السلام المستدام[2]، ومن ثمّ، فإن إعادة دمج النازحين في العملية السياسية، ليس فقط واجبًا دستوريًا وإنسانيًا، بل هو شرط من شروط استعادة الشرعية الوطنية، وبناء نظام سياسي قائم

(1) Barsoum, G., & Kassem, N. (2019)، Social protection in conflict and conflict-affected Arab countries: Key challenges and policy recommendations (Policy Paper No. 01)، UNESCO Publishing, p. 17.

(2) التومي، عبد السلام محمد (2023)، المرجع السابق، ص 134.

على المواطنة المتساوية، لا على الجغرافيا أو موازين القوة.

المبحث الثاني:
أثر التحول الديموغرافي على التنمية الاقتصادية

يُعد التحول الديموغرافي من أبرز العوامل المؤثرة في مسار التنمية الاقتصادية، لِما ينطوي عليه من تغيّرات جذرية في حجم القوة البشرية، وتركيبتها النوعية والعمرية، وتوزيعها الجغرافي، ما ينعكس بصورة مباشرة على ديناميات سوق العمل، واتجاهات الطلب الكلي، والبنية الإنتاجية، وتزداد أهمية هذا العامل في الدول التي تمر بمرحلة إعادة بناء سياسي ومؤسسي، كما هو الحال في ليبيا، حيث ترافقت التحولات السكانية العميقة بعد عام 2011م مع أزمات اقتصادية وهيكلية معقدة، عرقلت استثمار الموارد البشرية المتاحة، وأضعفت القدرة على ترجمة النمو الديموغرافي إلى مكاسب تنموية ملموسة.

فقد شهدت ليبيا نموًا سريعًا في الفئات الشابة المنتجة، ما يُمثل من الناحية النظرية "هبة ديموغرافية" تتيح فرصًا واعدة لتسريع النمو الاقتصادي، بشرط توافر بيئة مؤسسية محفزة، لكن، وبدلًا من ذلك، تراكمت أعباء الإعالة، وازدادت الضغوط على الخدمات الأساسية والبنية التحتية، في ظل هشاشة مؤسسات الدولة، واستمرار الاعتماد شبه الكامل على قطاع النفط كمصدر رئيسي للدخل، وضعف التنويع الاقتصادي، وتراجع دور الدولة في التخطيط التنموي والإقليمي.

تتقاطع هذه التحولات مع تحديات إضافية فرضها النزوح الداخلي واسع النطاق، والذي أعاد تشكيل التوزيع الجغرافي للسكان بشكل غير منظم، وأدى إلى تركّز سكاني مفاجئ في مناطق محددة دون استجابة اقتصادية أو خدمية متوازنة، ما عمّق من مظاهر الاختلال بين العرض والطلب في الاقتصاد، وأضعف العدالة في توزيع الموارد.

يسعى هذا المبحث إلى تفكيك العلاقة الجدلية بين التحولات الديموغرافية والتنمية الاقتصادية في ليبيا، من خلال ثلاثة مطالب رئيسة: أولها تحليل أثر التحول العمري والسكاني على سوق العمل وهيكل الإعالة؛ وثانيها استعراض تأثير هذه التحولات على كفاءة الخدمات العامة والبنية التحتية؛ وثالثها مناقشة دور التخطيط الاقتصادي في مواجهة التحديات الديموغرافية وبناء نموذج تنموي أكثر استدامة وتوازنًا.

المطلب الأول: سوق العمل وهيكل الإعالة

أولا: التحول الديموغرافي وسوق العمل

تُعدّ العلاقة بين التحول الديموغرافي وسوق العمل من أكثر العلاقات حساسية في عملية التنمية الاقتصادية، إذ يتوقف نجاح السياسات التنموية على قدرة الاقتصاد في استيعاب المتغيرات السكانية، لا سيما تلك المرتبطة بالنمو السكاني، والتركيب العمري، والتوزيع الجغرافي، ويكتسب هذا الموضوع أهمية مضاعفة في الدول التي تمر بمرحلة انتقال سياسي واقتصادي، حيث تتداخل الاعتبارات الديموغرافية مع التحديات الهيكلية الاقتصادية، كما هو الحال في ليبيا.

يُشير مصطلح "سوق العمل" إلى التفاعل بين العرض (القوة العاملة) والطلب (فرص العمل)، ضمن بيئة اقتصادية ومؤسسية محددة، أما "هيكل الإعالة" فيُعبّر عن العلاقة العددية بين السكان في سن العمل (عادة من 15 إلى 64 سنة) والسكان غير النشطين اقتصاديًا (أقل من 15 سنة وأكثر من 64 سنة)، وهو مؤشر ديموغرافي بالغ الأهمية في تقييم مدى الضغط على الموارد الاقتصادية والمالية للدولة[1].

في السياق الليبي أظهرت التحولات الديموغرافية بعد عام 2011م تسارعًا في نمو الفئة العمرية الشابة، التي تُعد من الناحية النظرية أكثر الفئات قدرة على الدخول إلى سوق العمل، وتشير التقديرات الرسمية إلى أن أكثر من 60% من سكان ليبيا هم دون سن 35 عامًا، وهي نسبة تُصنف ضمن ما يُعرف بـ"الهبة الديموغرافية"، أي المرحلة التي ترتفع فيها نسبة السكان في سنّ العمل مقارنةً بالفئات المعالة[2]، إلا أن هذه الهبة، التي يُفترض أن تُترجم إلى نمو اقتصادي وتوسع في الإنتاجية، لم تتحقق

(1) منظمة العمل الدولية (2013)، العمالة والحماية الاجتماعية في السياق الديموغرافي الجديد (التقرير الرابع، الدورة 102)، جنيف، سويسرا، ص 38.

(2) منظمة العمل الدولية (2013)، المرجع نفسه، ص 41.

فعليًا بسبب اختلالات جوهرية في بنية الاقتصاد الليبي، وفي مقدمتها:

1. اعتماد الاقتصاد الوطني على قطاع ريعي شبه وحيد هو قطاع النفط، والذي لا يتطلب كثافة تشغيلية عالية.
2. تدهور البيئة الاستثمارية بسبب النزاع السياسي والأمني، ما قلّص من قدرة القطاع الخاص على خلق فرص عمل.
3. اختلال سوق العمل بين القطاعين العام والخاص، حيث يتجه معظم الشباب نحو القطاع العام الذي يُمثل أكثر من 70% من التوظيف الرسمي، رغم محدودية قدرته الاستيعابية بعد 2014م [1].

هذه العوامل أدّت إلى بروز ظاهرة "العطالة المُقنّعة"، حيث تُسجّل أعداد كبيرة من الموظفين في القطاع العام دون إنتاجية حقيقية، ما يعكس حالة من التوظيف السياسي غير المرتبط بالحاجة الاقتصادية، ويُفاقم من حجم الإنفاق العام دون عائد تنموي ملموس.

في المقابل يُعاني القطاع الخاص من ضعف القدرة التشغيلية، نظرًا لغياب التمويل، وعدم الاستقرار، وتدهور البنية التحتية، ما جعل نسبة مشاركة الشباب الليبي في القطاع الخاص من بين الأدنى في المنطقة المغاربية، حيث لا تتجاوز 12% من مجموع العاملين الشباب، كما يعاني سوق العمل من ضعف التنسيق بين مخرجات التعليم واحتياجات السوق، وهو ما أدى إلى فجوة هيكلية تُعرف بـ"فجوة المهارات"، تتجلى في تركّز البطالة بين خريجي التعليم العالي، مقابل نقص الكفاءات في المهن التقنية والمجالات الإنتاجية.أما من جهة هيكل الإعالة، فإن ليبيا تعاني من ارتفاع نسبي في معدل الإعالة الكلي، والذي يقدر بنحو 55 معالًا لكل 100

(1) منظمة العمل الدولية (2013)، المرجع السابق، ص 41.

شخص في سن العمل، حسب بيانات التعداد السكاني التقديري لعام [1]2023، ويُعد هذا المعدل مرتفعًا نسبيًا بالمقارنة مع الدول التي تتمتع بهبة ديموغرافية فعلية، ما يشير إلى أن النمو السكاني لم يُترجم إلى نمو في فرص العمل، بل تزايدت معه الأعباء الاقتصادية والاجتماعية.

جدول (1): مؤشرات مختارة لسوق العمل وهيكل الإعالة في ليبيا) 2023(

المؤشر	القيمة التقديرية
نسبة الشباب (15–34 سنة)	35%من إجمالي السكان
معدل البطالة العام	21.6%
معدل البطالة بين الشباب	42%
نسبة التوظيف في القطاع العام	72% من إجمالي المشتغلين
معدل الإعالة الكلي	55/100

المصدر: بيانات وزارة العمل الليبية + الجهاز المركزي للإحصاء (2023)

(1) الهمالي، محمد إبراهيم (2025)، تغير معدلات البطالة وتبايناتها المكانية في ليبيا: دراسة تحليلية جغرافية، مجلة كلية الآداب – جامعة مصراتة، (19)، ص 54.

ثانيا: البطالة النوعية، النزوح، والاختلالات القطاعية في سوق العمل الليبي

تكشف المؤشرات الكمية المتوفرة عن سوق العمل الليبي بعد 2011م عن تزايد مضطرد في معدلات البطالة، مع تفاوت واضح في التأثير بحسب الفئة العمرية، والنوع الاجتماعي، والمستوى التعليمي، والموقع الجغرافي، فقد ارتفعت البطالة بين فئة الشباب (15–29 سنة) لتبلغ ما يزيد عن 40%، وهي من أعلى النسب المسجلة في شمال إفريقيا، في حين تبقى البطالة بين الإناث أعلى بمرتين من مثيلتها لدى الذكور في عدد من المناطق، وخاصة في المناطق الشرقية والجنوبية التي تعاني من ضعف الاستثمار وتدني البنية التحتية[1].

ويرتبط هذا التفاوت بعدد من العوامل المركبة؛ أولها أن النظام الاقتصادي الليبي ما بعد 2011م لم يشهد تحوّلات بنيوية تُواكب التحولات الديموغرافية، بل بقي مشلولًا بفعل الانقسام السياسي والصراع على الموارد، مع غياب السياسات النشطة لتوليد فرص العمل[2]، ثانيًا، أن القطاع العام بقي الجهة الرئيسية للتوظيف، لكنه لم يعد قادرًا على استيعاب المزيد من الداخلين الجدد إلى سوق العمل، في ظل سياسة تجميد التعيينات التي تبنتها الحكومات المتعاقبة للحد من التضخم الإداري.

أضف إلى ذلك، أن النزوح الداخلي الواسع، الذي شمل مئات الآلاف من المواطنين، تسبب في ضغط شديد على أسواق العمل المحلية، لا سيما في المدن التي استقبلت أعدادًا كبيرة من النازحين، مثل طرابلس، والزاوية، ومصراتة، وزليتن، فقد خلقت هذه الهجرات القسرية نوعًا من التزاحم على الوظائف والخدمات في المناطق الحضرية، ما أدى إلى زيادة المنافسة على فرص العمل المحدودة، وأدى في بعض الأحيان إلى توترات اجتماعية محلية، خاصة في البلديات التي لا تتوفر

---

(1) الهمالي، محمد إبراهيم (2025)، المرجع السابق، ص 54.

(2) أبوعزوم اللافي أبوجديريه (2023، 10 أغسطس)، الاقتصاد الليبي بعد 2011: خرائط المقدّرات والتحديات، أوراق ودراسات اقتصادية، تم الاسترجاع من https://almustshar.sy/archives/11510، ص 38.

فيها آليات استيعاب مرنة أو تنظيم سوق العمل بطريقة عادلة وشاملة[1].

وفي كثير من الحالات عانى النازحون من الإقصاء الضمني من سوق العمل، لأسباب ترتبط بالتمييز المكاني أو العائلي أو القبلي، أو بسبب فقدان الوثائق الرسمية المطلوبة للتوظيف، أو لانعدام شبكات العلاقات المحلية التي يعتمد عليها الاقتصاد غير الرسمي، وقد دفع هذا الوضع فئة واسعة من الشباب النازح إلى الالتحاق بالقطاعات الهامشية أو المهن منخفضة الدخل، بما في ذلك العمل غير الرسمي، أو الأنشطة غير المنظمة التي لا تخضع للضمان الاجتماعي ولا توفر أية حماية قانونية، كما كشفت الدراسات النوعية عن وجود فجوة عميقة بين مخرجات النظام التعليمي وسوق العمل، حيث يتركز خريجو الجامعات في تخصصات لا تلائم الاحتياجات الفعلية، مثل القانون والإدارة والعلوم الإنسانية، في حين تعاني القطاعات الإنتاجية (الصناعة، الطاقة، الخدمات الفنية) من نقص في الأيدي العاملة المدربة، ويُعد هذا الخلل نتيجة مباشرة لغياب استراتيجية وطنية للتخطيط التربوي والاقتصادي المتكامل، وهو ما يزيد من حجم "البطالة المتعلمة" و"العمالة غير الكفؤة"، وبالتالي يُضعف من إنتاجية سوق العمل وقدرته على النمو[2].

وتُظهر التقديرات أن نسبة عالية من الباحثين عن العمل هم من خريجي التعليم العالي (قرابة 46%)، وهو ما يدل على فشل النظام التعليمي في إعداد مخرجات تتماشى مع التحول الديموغرافي والاحتياجات التنموية الحقيقية، وفي المقابل، لا توجد سياسات تفعيل حقيقية للتدريب المهني أو التعليم التقني، رغم أن

(1) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2022)، المرجع السابق، ص 13.

(2) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2021)، Assessment of the labour market: Arab States [تقييم سوق العمل: الدول العربية]، تم الاسترجاع من https://files.acquia.undp.org/public/migration/arabstates/LMA_report.pdf، ص 23.

هذه القطاعات هي الأقدر على توليد فرص العمل في المدى القصير والمتوسط[1].

ثالثا: هيكل الإعالة والهبة الديموغرافية – الإشكاليات والفرص

يمثل هيكل الإعالة أحد المؤشرات الديموغرافية الجوهرية في تقييم الأثر الاقتصادي للتركيبة السكانية، حيث يُظهر درجة العبء الاقتصادي الواقع على الفئة العاملة المنتجة في مقابل الفئات غير المنتجة، أي الأطفال وكبار السن، وكلما ارتفع معدل الإعالة، كلما زادت الضغوط على ميزانية الدولة والخدمات العامة، وتراجعت قدرة الاقتصاد على توظيف الفائض البشري بطريقة منتجة.

في ليبيا ورغم أن أكثر من نصف السكان ضمن الفئة العمرية (15–64 عامًا)، وهي الفئة المنتجة نظريًا، إلا أن الوضع العملي يُظهر مفارقة واضحة؛ فمعدل الإعالة لا يزال مرتفعًا نسبيًا، ويقدّر بنحو 55معالًا لكل 100 شخص في سن العمل، وفق بيانات الجهاز المركزي للإحصاء لعام 2023م [2]، وتعود هذه المفارقة إلى عدم تفعيل الطاقة الإنتاجية الكامنة في الفئة الشابة، بسبب الجمود الاقتصادي، وسياسات التشغيل الريعية، وضعف التنمية المكانية، إضافة إلى النزوح وانعدام الاستقرار.

من جهة أخرى فإن ليبيا تمرّ حاليًا بما يُعرف نظريًا بـ"الهبة الديموغرافية"، وهي المرحلة التي تنخفض فيها معدلات الخصوبة والوفيات، مقابل ارتفاع نسبة السكان في سن العمل، ما يُوفّر للدولة فرصة تاريخية لتعظيم العائد الاقتصادي والاجتماعي إن تم استثمار هذه الطاقة البشرية بشكل فاعل[3]، وتُعد هذه المرحلة

---

(1) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2021)، Assessment of the labour market: Arab States المرجع السابق، ص 37.

(2) الجهاز المركزي للإحصاء الليبي (2023)، التقديرات السكانية والمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية – ليبيا، طرابلس، ليبيا، ص 19.

(3) World Bank (2023)، Age dependency ratio (% of working-age population) – Libya، Retrieved from https://data.worldbank.org/indicator/SP.POP.DPND?locations=LY, p. 8.

ظرفًا نادرًا في حياة الأمم، إذا لم يُستثمر، سيتحوّل إلى عبء ديموغرافي يُفاقم الأزمات الاقتصادية ويؤدي إلى احتقان اجتماعي وانفجار سياسي.

غير أن ليبيا لم تدخل بعد في مرحلة التحول الديموغرافي الكامل الذي يسمح بتقليص معدلات الإعالة بشكل مستدام، لثلاثة أسباب رئيسة:

1. الضعف المؤسسي في التخطيط الاقتصادي، حيث لا توجد استراتيجية وطنية واضحة تستند إلى مؤشرات ديموغرافية في تصميم السياسات التنموية، ولا تُربط خطط التشغيل والتمويل بالمؤشرات السكانية الدقيقة.
2. غياب العدالة الجغرافية في توزيع فرص العمل، ما جعل مناطق كاملة في الجنوب والشرق، رغم احتوائها على كتلة سكانية شابة، تُعاني من بطالة مزمنة، في حين يتركّز النشاط الاقتصادي والخدمي في الساحل الغربي، وتحديدًا طرابلس ومصراتة[1].
3. ضعف التعليم الفني والتقني، الذي يُعد القناة الطبيعية لاستيعاب الشباب ضمن القطاعات الإنتاجية، خصوصًا الصناعة، والخدمات اللوجستية، والطاقات البديلة، حيث لا يزال الإنفاق العام على التعليم موجهًا بنسب كبيرة إلى التعليم العام والجامعي دون تطوير المناهج أو تحديث مسارات التأهيل المهني[2].

من هذا المنطلق، فإن فشل الدولة في تحويل الهبة الديموغرافية إلى رافعة تنموية يمثل أحد مظاهر العجز الاستراتيجي، الذي لا يرتبط فقط بالاقتصاد، بل يمتد إلى شرعية الدولة واستقرارها على المدى المتوسط، إذ أن الشباب المحروم من العمل والإنتاج والانتماء الاقتصادي، سيكون أكثر عرضة للتهميش السياسي والانخراط في اقتصاد الظل أو النزاعات المسلحة.

---

(1) صندوق الأمم المتحدة للسكان – ليبيا (2022)، المرجع السابق، ص 33.

(2) بوجلال، غادة مرعي (2023)، المعوقات التي تحوّل بين مخرجات التعليم التقني في ليبيا ومتطلبات سوق العمل، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية – جامعة بنغازي، تم الاسترجاع من: https://journals.uob.edu.ly/JOFOA/article/view/5919، ص 43.

ولكي تتمكن ليبيا من الاستفادة الفعلية من الهبة الديموغرافية، لا بد من تبني مقاربات متكاملة، تربط بين النمو السكاني، وسياسات سوق العمل، وهيكلة التعليم، وخطط التنمية الإقليمية، ويتطلب ذلك إعادة تصميم السياسات الاقتصادية استنادًا إلى المعطيات السكانية الدقيقة، وتبني نماذج التخطيط السكاني–الاقتصادي التي تتبنّاها الأمم المتحدة، وتكييفها مع الخصوصية الليبية.

كما يجب أن يُنظر إلى هيكل الإعالة ليس كعبء مالي فقط، بل كمؤشر استراتيجي للتوجيه الاستثماري والتخطيط الإقليمي، بحيث تُخصص الأولويات التنموية بحسب توزع الفئات العمرية، ومستوى الضغط على الفئة المنتجة، وتوقعات النمو السكاني المستقبلي، مع تعزيز أدوات الحوكمة الديموغرافية.

رابعا: التحول الديموغرافي كمحرك للطلب على الخدمات العامة

تمثل الخدمات العامة والبنى التحتية الركائز الأساسية التي تقوم عليها التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لِما لها من تأثير مباشر على جودة الحياة، والعدالة الاجتماعية، وكفاءة الأنشطة الإنتاجية، ومع حدوث التحولات الديموغرافية واسعة النطاق، كما هو الحال في ليبيا خلال الفترة 2011م –2024م، تصبح هذه الخدمات عُرضة لضغوط مركبة، تتولد من النمو السكاني المتسارع، والتغير في التوزيع الجغرافي للسكان، والنزوح الداخلي، وتوسع المناطق الحضرية بشكل غير منظم.تُظهر البيانات السكانية الحديثة أن ليبيا قد شهدت خلال العقد الأخير زيادات كبيرة في عدد السكان، تُقدّر بنسبة تجاوزت 25% بالمقارنة مع عام 2010م ، حيث ارتفع عدد السكان من حوالي 6.2 مليون إلى أكثر من 7.9 مليون نسمة بحسب التقديرات الرسمية[1]، هذا النمو لم يترافق مع توسع موازٍ في القدرة الاستيعابية للخدمات العامة، بل على العكس، شهدت البنى التحتية والمؤسسات الخدمية تراجعًا

(1) صندوق الأمم المتحدة للسكان – ليبيا (2022)، المرجع السابق، ص 34.

ملحوظًا في كفاءتها نتيجة النزاع السياسي، وانهيار شبكات التمويل، وتآكل الموارد.

تُعد الخدمات الصحية والتعليمية من أكثر القطاعات تأثرًا بالتحول الديموغرافي في ليبيا، حيث أدت موجات النزوح والنمو الطبيعي في بعض المناطق إلى تكدس سكاني في مراكز حضرية دون تعزيز في مرافق الخدمة، فعلى سبيل المثال، ارتفع عدد التلاميذ المسجلين في مدارس بلدية طرابلس المركز بنسبة 34% ما بين 2014م و2022، دون أن يقابله توسع مماثل في عدد المدارس أو المعلمين، وهو ما أدى إلى تراجع جودة التعليم، وارتفاع الكثافة الصفية، وعودة نظام الفترتين[1].

أما في القطاع الصحي، فقد سجلت المدن الكبرى التي استقبلت أعدادًا كبيرة من النازحين مثل طرابلس، الزاوية، بنغازي الجديدة ضغطًا كبيرًا على العيادات العامة والمستشفيات، حيث ارتفع متوسط عدد المراجعين اليومي في بعض المراكز إلى أكثر من ضعف المعدل الوطني، في ظل نقص في الكوادر الطبية، وضعف الإمداد الدوائي، وغياب الصيانة المستمرة للمعدات والمرافق[2]، وأدى ذلك إلى نشوء نوع من التمييز غير المباشر في الخدمات، حيث يحصل السكان الأصليون أو أصحاب العلاقات المحلية على خدمات أسرع، بينما يُضطر النازحون إلى انتظار طويل أو دفع مبالغ إضافية للحصول على الخدمة في القطاع الخاص.

كما تسبّب تركز السكان في المدن الساحلية المكتظة في ضغط إضافي على شبكات المياه، والصرف الصحي، والنقل الحضري، والطاقة الكهربائية، ففي طرابلس، على سبيل المثال، تُقدّر الزيادة في الطلب على المياه بنحو 40% بين عامي 2011م و2021، دون توسع في البنية التحتية للشبكات، مما أدى إلى

---

(1) وزارة التربية والتعليم – حكومة الوحدة الوطنية (2022، 1 مارس)، إحصائية التعليم الأساسي في ليبيا، تم الاسترجاع من: https://lana.gov.ly/post.php?lang=ar&id=235212، الفقرة (2).

(2) منظمة الصحة العالمية – ليبيا (2023)، تقرير الوضع الصحي في ليبيا: التحديات والاحتياجات الأساسية، تم الاسترجاع من: https://www.who.int/libya، ص 21.

انقطاعات متكررة وتدهور في نوعية المياه الواصلة للمنازل[1].

وتمتد هذه الضغوط إلى قطاعات أخرى مرتبطة بالحياة اليومية للسكان، مثل النقل الحضري، وجمع النفايات، والإسكان الاجتماعي، التي أصبحت عاجزة عن مجاراة الطلب المتزايد، نتيجة غياب التخطيط الحضري الحديث، والانقسام الإداري بين البلديات، وفقدان التنسيق بين مستويات الحكم المحلي والحكومة المركزية.

إن عدم التوازن بين النمو السكاني الفعلي والقدرة الاستيعابية للبنى التحتية والخدمات العامة يُنتج ما يُعرف بـ"الاختناق الخدمي"، وهو حالة من الضغط الهيكلي تُهدد كفاءة النظام الاقتصادي وتُقلص من فرص النمو، وتُولد استياءً شعبيًا يمكن أن يتحول إلى أزمات سياسية وأمنية، خصوصًا في البيئات الهشة كما في ليبيا.[2]

جدول (1): تطور بعض مؤشرات الضغط الخدمي في ليبيا (2011–2023م)

المؤشر	2011	2023	نسبة التغير
عدد السكان	6. 2مليون	7.9 مليون	+27%
عدد المدارس العامة	4,700	4,930	+27%
عدد الأطباء العموميين	6,200	6,000	–3.2%
متوسط عدد الطلاب في الفصل	29 طالبًا	42طالبًا	+45%
معدل انقطاع الكهرباء السنوي	70ساعة	90 ساعة	+171%

المصدر: تقارير وزارة التعليم، ووزارة الصحة، وشركة الكهرباء العامة، والتعداد السكاني التقديري (2023)

خامسا: التفاوتات الجغرافية في الضغط الخدمي وأثر النزوح والتوسع العشوائي

أحد أبرز تداعيات التحول الديموغرافي في ليبيا منذ عام 2011م هو إعادة التوزيع الجغرافي للسكان دون مواكبة مؤسسية أو تخطيط مسبق، ما أدّى إلى اختلالات واسعة في توزيع الضغط على الخدمات العامة والبنى التحتية بين مختلف

(1) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي2021) (UNDP))، تقييم البنية التحتية والخدمات الأساسية في ليبيا بعد 2011م ، تم الاسترجاع من: https://www.undp.org/libya، ص 33.

(2) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي2021) (UNDP))، المرجع السابق، ص 23.

المناطق، وقد فاقم هذا الوضع النزوح الداخلي واسع النطاق، خاصة من المدن المتأثرة بالنزاع مثل سرت، بنغازي، تاورغاء، ودرنة، نحو مدن الساحل الغربي ومحيط العاصمة، ما زاد من العبء على الموارد والخدمات في المناطق المستقبلة، وأدى إلى تفاوتات حادة في التغطية وجودة الخدمات.

تشير تقارير المنظمات الدولية العاملة في ليبيا، ومنها المنظمة الدولية للهجرة (IOM)، إلى أن مدن مثل طرابلس، الزاوية، صبراتة، زليتن، ومصراتة استقبلت ما بين 60% إلى 70% من إجمالي النازحين الداخليين في البلاد خلال الأعوام 2014م –2022م، ما أدى إلى تضاعف الكثافة السكانية الفعلية في بعض الأحياء، دون أن يصاحب ذلك توسع موازي في المدارس، والمرافق الصحية، وشبكات المياه والكهرباء، والنقل الحضري، فعلى سبيل المثال، سجلت بلدية عين زارة في طرابلس تضاعف عدد الطلاب المسجلين في مدارسها من حوالي 9,200 في 2013م إلى أكثر من 18,000 في 2021م ، دون إضافة مدارس جديدة سوى بشكل محدود، ما أدى إلى استهلاك كامل الطاقة الاستيعابية المتاحة[1].

وفي المقابل شهدت المدن التي نزح عنها السكان، مثل تاورغاء ومناطق وسط سرت وبنغازي القديمة، فراغًا سكانيًا وخدميًا، حيث تعرضت المؤسسات التعليمية والصحية في هذه المناطق للتدمير الجزئي أو الكلي، وفقدت جزءًا كبيرًا من كوادرها البشرية، ما أدى إلى انهيار شبكات الخدمة محليًا، وتوقفها بالكامل في بعض المناطق، ومع عودة جزئية لبعض السكان لاحقًا، لم تتوفر الخدمات الأساسية، ما جعل العودة غير مستدامة ومحدودة، رغم توقيع اتفاقات العودة والمصالحة في بعض الحالات[2].

ومن الآثار الجانبية للتحول الديموغرافي، توسع المناطق العشوائية في المدن

(1) المنظمة الدولية للهجرة (2023)، المرجع السابق، ص 21.

(2) اللجنة الدولية للصليب الأحمر (2022، 16 يونيو)، المرجع السابق، الفقرة (4).

الكبرى نتيجة البناء غير المخطط لتسكين النازحين أو الوافدين الجدد، وهو ما أنتج أحياء تفتقر إلى الحد الأدنى من الخدمات العامة، وقد وثّقت بلدية طرابلس المركز في 2022م أن أكثر من 35 تجمعًا سكنيًا غير نظامي قد نشأ خلال السنوات العشر الماضية في محيط العاصمة، كثير منها يفتقر إلى شبكة صرف صحي أو طرق معبّدة أو تغذية كهربائية مستقرة[1].

ويُعد هذا التوسع الحضري العشوائي أحد أخطر مظاهر الضغط على البنى التحتية، حيث يُربك جهود التخطيط البلدي، ويُفاقم من التكاليف المالية لإعادة التأهيل، ويُضعف من كفاءة الاستجابة للطوارئ، مثل تفشي الأوبئة أو إدارة الكوارث البيئية، كما أنه يُساهم في خلق فجوات خدمية داخل المدينة الواحدة، تُترجم إلى تمييز مجتمعي بين الأحياء القديمة والمخططة، والمناطق الجديدة الهامشية.

وعلى المستوى المؤسسي، تُعاني البلديات الليبية من ضعف في الصلاحيات المالية والإدارية، ما يجعل قدرتها على الاستجابة لهذا الضغط السكاني والخدمي محدودة، فعلى الرغم من صدور قانون الإدارة المحلية رقم (59) لسنة 2012م ، والذي يمنح صلاحيات أوسع للبلديات، إلا أن غياب التطبيق الفعلي، وتضارب الاختصاصات مع الوزارات المركزية، واستمرار الانقسام السياسي، كلها عوامل أعاقت البلديات عن أداء دورها في تخطيط وتطوير البنية التحتية والخدمات[2].

سادسا: الآثار الاقتصادية واستراتيجيات إدارة الضغط الخدمي في ظل التحول الديموغرافي

لا يقتصر الضغط على الخدمات العامة والبنى التحتية على كونه إشكالية إدارية أو ظرفًا مؤقتًا ناتجًا عن تحوّل سكاني طارئ، بل يتعدى ذلك ليُصبح عاملًا

(1) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي2021) (UNDP))، المرجع السابق، ص 23.

(2) المجلس الوطني الانتقالي (2012، 18 يوليو)، قانون رقم 59 لسنة 2012م بشأن نظام الإدارة المحلية، تم الاسترجاع من:https://lawsociety.ly/legislation/%d9%82%d8%a7%d9%86%d98%d9%86، المادة (3).

مركزيًا في تفسير ضعف الأداء الاقتصادي الكلي، وتراجع جودة الحياة، وتآكل رأس المال البشري، وهو ما يُهدد قدرة الدولة على تحقيق تنمية اقتصادية شاملة ومستدامة.

من حيث الآثار الاقتصادية المباشرة، فإن اختلال توازن العرض والطلب في الخدمات العامة يُنتج آثارًا سلبية مزدوجة، فمن جهة، يؤدي الاكتظاظ في المؤسسات التعليمية والصحية إلى تدهور نوعية التعليم والصحة، ما يُقلل من جودة رأس المال البشري في المدى المتوسط، ويُضعف من إنتاجية القوى العاملة مستقبلًا، ويُساهم في إعادة إنتاج الفقر والبطالة، ومن جهة أخرى، يُجبر تراجع كفاءة الخدمات المجانية كثيرًا من المواطنين على اللجوء إلى الخدمات الخاصة الموازية، ما يُزيد من العبء المالي على الأسر، ويُساهم في رفع نسب الإنفاق الاستهلاكي مقابل الادخار والاستثمار، خاصة لدى الشرائح الضعيفة اقتصاديًا[1].

وتُشير الدراسات الإقتصادية إلى أن نسبة الإنفاق العام على الصحة والتعليم، رغم ارتفاعها اسميًا، لم تُترجم إلى خدمات فعالة، بسبب التوزيع غير العادل جغرافيًا، وضعف كفاءة الإنفاق، وغياب أنظمة الرقابة، ففي عام 2022م ، تجاوزت مخصصات التعليم والصحة في الميزانية العامة 17%، إلا أن مؤشر "رضا المواطنين عن جودة الخدمات العامة" بقي منخفضًا، خاصة في البلديات المكتظة والنائية، كما أن الأثر غير المباشر لهذا الضغط الخدمي يتمثل في تعطيل الأنشطة الاقتصادية، خاصة في المدن التي تشهد تكدّسًا سكانيًا وتوسعًا حضريًا غير منظم، فعلى سبيل المثال، يؤثر ضعف النقل الحضري وسوء البنية التحتية للطرق على حركة السلع والخدمات، ويُعطّل سلاسل الإمداد، ويُقلل من إنتاجية المنشآت الصغيرة والمتوسطة، لا سيما في القطاعات الخدمية واللوجستية، التي تُعد من أهم المحركات

(1) World Bank (2023)، P. 45.

التنموية في الاقتصاد الليبي غير النفطي[1].

وفي ظل هذه التحديات، تُصبح الحاجة ملحة إلى إطار استراتيجي متعدد المستويات لإدارة الضغط الخدمي الناتج عن التحول الديموغرافي، ويقتضي هذا الإطار أولًا الاعتراف بأن التحولات السكانية ليست مجرد متغير خارجي، بل هي عنصر مركزي في التخطيط الاقتصادي والاجتماعي، ومن ثم، يجب أن تُربط السياسات العامة بقاعدة بيانات سكانية دقيقة، تُحدّث دوريًا على مستوى كل بلدية، مع إشراك المؤسسات الأكاديمية والمراكز البحثية في تحليل الاتجاهات السكانية وتوقعاتها، كذلك لا بد من تطوير أدوات التخطيط العمراني والجهوي، بما يسمح بتوزيع أكثر عدالة للخدمات والموارد، وتحديد المناطق ذات الأولوية بناءً على معدلات النمو السكاني، الكثافة، الهجرة الداخلية، والتوسع الحضري، ويُعد تطبيق نظام التخطيط الإقليمي القائم على المؤشرات الديموغرافية من النماذج المعتمدة دوليًا لهذا الغرض، والذي يمكن تكييفه ضمن السياق الليبي بالتعاون مع برامج الأمم المتحدة الإنمائية والهيئة العامة للمرافق[2].

ومن الضروري أيضًا تعزيز قدرات البلديات في مجال التمويل المحلي المستدام، من خلال توسيع مصادر الإيرادات، وتحسين التحصيل، وتمكين البلديات من إعداد موازنات تستجيب للحاجات الديموغرافية الفعلية بدلًا من الاعتماد الكامل على التحويلات المركزية، التي غالبًا ما تكون متأخرة أو غير كافية، كما ينبغي إشراك السكان أنفسهم، وخاصة الفئات الشابة، في عمليات التخطيط المجتمعي للخدمات، من خلال المجالس البلدية، ومنصات المشاركة، والمبادرات التشاركية، ما

(1) الدامي بدر، حسن (2022، أكتوبر)، ظاهرة نمو الإنفاق العام في الاقتصاد الليبي: استكشاف الأسباب، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة، 41(https://doi.org/10.37376/deb.v41i1-2.38401، ص 13.

(2) الجهاز المركزي للإحصاء الليبي (2023)، المرجع السابق، ص 23.

يعزز من فعالية الرقابة الاجتماعية، ويُعيد الثقة بين المواطن والإدارة المحلية.[1]

إن استيعاب آثار التحول الديموغرافي على الخدمات والبنية التحتية، دون الاستجابة التخطيطية والمؤسسية المناسبة، لا يُهدد فقط النمو الاقتصادي، بل يُقوض أيضًا أسس التماسك الاجتماعي، ويُكرّس التفاوتات المجالية التي تُعد من أبرز العوامل المغذية للنزاع وإعادة إنتاج الهشاشة في ليبيا.

(1) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2022)، المرجع السابق، ص 10.

المطلب الثالث: التحول السكاني والتخطيط الاقتصادي

أولا: موقع التحول الديموغرافي في عملية التخطيط الاقتصادي – الإطار المفاهيمي والتحليلي

يُعدّ التخطيط الاقتصادي عملية استراتيجية تُعنى بتخصيص الموارد وتحديد أولويات التنمية على المستوى الوطني والإقليمي، استنادًا إلى معطيات كمية ونوعية عن الهيكل الإنتاجي، وحاجات السكان، واتجاهات السوق، ويُعتبر التحول الديموغرافي من أبرز المدخلات الأساسية في هذه العملية، ليس فقط كمجرد خلفية سكانية، بل كعامل هيكلي يُحدد إمكانيات النمو وحدود التوسع، ويؤثر في مستويات الطلب، وسوق العمل، والبنية الاجتماعية، ومعدلات الادخار والاستثمار، في النماذج الاقتصادية الحديثة، يُنظر إلى التحول السكاني بوصفه متغيرًا ديناميكيًا يجب أن تُبنى عليه السياسات الاقتصادية، لاسيما في ما يتعلق بالتنمية الإقليمية، وسياسات التعليم، والتوظيف، والإسكان، والبنية التحتية، وتؤكد الأدبيات الاقتصادية المعاصرة أن تجاهل المتغيرات السكانية في صياغة الخطط الاقتصادية يؤدي إلى سوء توزيع الموارد، واختلال الأولويات، وغياب العدالة المجالية، بل وقد ينسف الجدوى الاقتصادية للسياسات القائمة برمتها[1].

في الحالة الليبية، يتسم التحول السكاني بعد 2011م بعدة خصائص جعلت من دمجه في التخطيط الاقتصادي ضرورة حتمية، وهي:

1. النمو السريع في حجم السكان، بنسبة تقدّر بـ27% خلال العقد الماضي، دون توسّع مكافئ في الإنتاجية أو الناتج المحلي الإجمالي، ما أوجد فجوة بين الموارد المتاحة والطلب الكلي.[2]

---

(1) البدوي، حبيب، عيتاني، جميل (2024)، تأثير النظريات السياسية للنمو السكاني على متغيرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية: دراسة تحليلية نقدية، مجلة الأكاديمية للبحوث في العلوم الاجتماعية، 1)6)، ص 53.

(2) البدوي، حبيب، عيتاني، جميل (2024)، المرجع نفسه، ص 54.

2. التغير في التركيب العمري، حيث أصبحت الفئة العمرية المنتجة تمثّل ما يزيد عن 60% من السكان، في مقابل ارتفاع معدل الإعالة، ما خلق مفارقة بين الإمكانات الديموغرافية والقدرة التشغيلية للاقتصاد.
3. إعادة التوزيع الجغرافي للسكان بفعل النزوح، ما أحدث خللًا حادًا في مراكز الثقل السكاني والاقتصادي، وأدى إلى عدم تناسب بين التركز السكاني والموارد المتوفرة.

ورغم أهمية هذه التحولات، لم يُسجل في ليبيا خلال الفترة 2011م –2024م أي نموذج وطني للتخطيط الاقتصادي يعتمد بصورة منهجية على المؤشرات السكانية أو التحليل الديموغرافي الإقليمي، حيث بقي التخطيط الاقتصادي في معظمه موسميًا وردّ فعل على الأزمات، موجهًا بالسياسات المالية والظرفية، دون رؤية تنموية شاملة، أو استراتيجيات بعيدة المدى تعتمد على إسقاطات سكانية دقيقة أو تحليل جغرافي تنموي[1].

وفي ظل غياب الرؤية الديموغرافية في التخطيط، تراكمت عدة اختلالات هيكلية، منها:

- التركّز الخدمي والاقتصادي في نطاق جغرافي محدود، مقابل تهميش المناطق الداخلية والجنوبية رغم احتوائها على كتل سكانية متزايدة.
- تضخم الإنفاق العام غير المنتج، نتيجة توظيف غير مبرمج استجابة لضغط سكاني دون دراسة احتياجات السوق أو القطاعات.
- الخلل في توزيع الاستثمارات العامة والخاصة، حيث لم تُربط المناطق المستهدفة في الخطط الاقتصادية بمؤشرات النمو السكاني أو بنسب الإعالة.

ويُلاحظ أيضًا غياب التنسيق بين الجهات المعنية بالتخطيط (وزارة التخطيط،

(1) أبوعزوم، اللافي أبوجديريه (2023، 10 أغسطس)، المرجع السابق، ص 33.

وزارة الحكم المحلي، هيئة تشجيع الاستثمار، مصلحة الإحصاء والتعداد السكاني)، ما أدى إلى فصل غير مبرر بين التخطيط الاقتصادي والتخطيط السكاني، رغم أن العلاقة بينهما تكاملية في الأساس، من جهة أخرى فإن الاستجابة للمطالب السكانية في بعض المناطق تمّت في الغالب وفق اعتبارات جهوية أو سياسية، وليس بناءً على تحليل موضوعي لحجم السكان، هيكلهم العمري، احتياجاتهم الاقتصادية، أو فرص التوظيف والإنتاج في مناطقهم، وقد أدّى ذلك إلى تراكم مظاهر اللامساواة التنموية، ما أضعف من جدوى التخطيط وعمّق التفاوتات المجالية.[1]

ثانيا: قصور التخطيط القائم على التحولات السكانية – مؤشرات العجز المؤسسي وفرص الإصلاح

تُظهر المراجعة التحليلية لواقع التخطيط الاقتصادي في ليبيا ما بعد 2011م أن إدماج المتغيرات السكانية ظل محدودًا للغاية، سواء في الخطط الاقتصادية الحكومية أو في السياسات القطاعية، ما يعكس قصورًا مؤسسيًا في البنية التخطيطية، ويُضعف القدرة على الاستجابة للتحولات الديموغرافية الجذرية التي شهدتها البلاد، من أبرز مظاهر هذا القصور، غياب وحدة مركزية متخصصة في تحليل البيانات السكانية والإسقاطات المستقبلية داخل المؤسسات الاقتصادية، إذ لا تتوفر، حتى تاريخه، قاعدة بيانات محدثة على مستوى البلديات تُعالج المتغيرات الديموغرافية بشكل منهجي، تشمل التوزيع العمري، معدلات الخصوبة، النمو الطبيعي، والهجرة الداخلية، بما يُمكّن المخططين من رسم سياسات اقتصادية مكانية دقيقة[2]، فمعظم البيانات المستخدمة في إعداد الموازنات والخطط العامة تستند إلى إحصاءات 2006م أو تقديرات مشتقة من منظمات دولية، دون اعتماد آلية وطنية

(1) الطويري، المختار (2022)، تحليل وتقييم سياسات واستراتيجيات التخطيط والتنمية في ليبيا2020–1970))، مجلة الجبل للدراسات الإنسانية والعلمية، 10، ص 123.

(2) الطويري، المختار (2022)، المرجع السابق، ص 129.

دورية للتحديث، وهو أمر بالغ الخطورة في سياق ديناميكي كالليبي.

كما تعاني المؤسسات المعنية بالتخطيط من تضارب الصلاحيات والمرجعيات، خاصة بين وزارة التخطيط، ووزارة الحكم المحلي، والمجالس البلدية، وهيئة تشجيع الاستثمار، وينعكس هذا التضارب في غياب التنسيق حول الأولويات الجغرافية، وتكرار المشاريع أو تركيزها في مناطق محددة دون غيرها، بغض النظر عن الكثافة السكانية أو اتجاهات النمو المحلي، على سبيل المثال، بين عامي 2015م و2020، خُصصت أكثر من 65% من مشاريع البنية التحتية الممولة من الخزانة العامة لمناطق الساحل الغربي، في حين لم تحظَ المناطق الجنوبية (مثل غات، مرزق، والشاطئ) سوى بنسبة تقل عن 8% رغم نمو سكاني معتبر في هذه المناطق وفق تقارير الإيواء والنزوح[1].

كذلك، يفتقر التخطيط الاقتصادي إلى استخدام أدوات التنبؤ والإسقاط السكاني كأساس لبناء السيناريوهات المستقبلية، وهي ممارسة شائعة في نماذج التخطيط المعاصر، فالتخطيط المستند إلى إسقاطات ديموغرافية يتيح فهم الاتجاهات المقبلة في الطلب على الوظائف، التعليم، السكن، والخدمات، ويُعزز من فعالية الاستثمار العام، ومن دون ذلك، تبقى الخطط عرضة للفجائية، والارتجال، وضعف الفعالية، وقد كشفت تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) أن ليبيا تُعد من الدول القليلة في شمال إفريقيا التي لا تعتمد نماذج الإسقاط السكاني في خططها الاقتصادية الرسمية، في حين أن دولًا مثل تونس والمغرب تعتمد على "نموذج السكان والمؤشرات المكانية" في صياغة استراتيجيات التعليم والتشغيل والإسكان، مع

(1) اقريشين، علي أحميد محمد، و اليونسي، حسن محمد (2021)، معوقات المشروعات الصغرى وأثرها على التنمية المكانية في ليبيا: دراسة على المشروعات الصغرى والمتوسطة (مدينة بني وليد أنموذجًا)، مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، 11)2)، ص 506.

تحديثات دورية كل خمس سنوات[1].

ومع ذلك، لا يُعد هذا العجز حتميًا أو غير قابل للإصلاح، بل إن الفرص ما تزال متاحة لإعادة هيكلة التخطيط الاقتصادي في ليبيا ليكون قائمًا على تحليل سكاني مكاني شمولي، عبر مسارات متعددة، أهمها:

1. إنشاء مرصد ديموغرافي وطني بالتعاون بين الجهاز المركزي للإحصاء، ووزارة التخطيط، والجامعات، يُعنى بجمع وتحليل البيانات السكانية وربطها بالتخطيط التنموي.
2. تبني نظم معلومات جغرافية (GIS) على مستوى البلديات لربط المؤشرات السكانية بالموارد والخدمات، وتمكين صناع القرار من تخصيص الموارد بشكل عادل وفعّال.
3. إدراج التعليم الديموغرافي والتحليل السكاني في برامج تدريب المخططين الاقتصاديين، لتطوير كفاءات بشرية قادرة على الدمج بين المعرفة السكانية والأدوات الاقتصادية.
4. تحديث القوانين الناظمة للتخطيط التنموي لتُلزم بإدماج مؤشرات سكانية مكانية ضمن الخطط العامة والقطاعية، وهو ما يمكن تضمينه ضمن تعديل قانون التخطيط رقم (13) لسنة 2000م .[2]

ثالثا: الهبة الديموغرافية كفرصة تخطيطية ونماذج مقارنة

رغم ما تطرحه التحولات الديموغرافية من تحديات عميقة على الصعيدين السياسي والاقتصادي، فإنها في ذات الوقت تُعد فرصة استراتيجية يُمكن توظيفها ضمن منظور التخطيط الاقتصادي متى توفرت الإرادة المؤسسية، والرؤية المتكاملة،

(1) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2021)، المرجع السابق، ص 22.

(2) اللجنة الشعبية العامة (2000)، قانون رقم (13) لسنة 2000م بشأن التخطيط والتنمية الاقتصادية، طرابلس: الجريدة الرسمية الليبية، تم الاسترجاع من https://lawsociety.ly، ص 11.

ويتجلى هذا التوظيف فيما يُعرف بـ "الهبة الديموغرافية"، والتي تشير إلى المرحلة التي تتزايد فيها نسبة السكان في سن العمل (15–64 عامًا) مقارنة بالفئات المعالة (أقل من 15، وأكثر من 64 عامًا)، ما يفتح المجال أمام مضاعفة الإنتاج، وتحقيق معدلات نمو مرتفعة بشرط استثمار هذه الفئة بصورة منتجة[1].

تشير البيانات السكانية في ليبيا، بحسب تقرير جهاز الإحصاء والتعداد لسنة 2023م ، إلى أن ما يقارب 63%من السكان هم ضمن الفئة العمرية المنتجة، وهي نسبة تتفوق على المتوسط الإقليمي في شمال إفريقيا، ما يعكس إمكانية كامنة لتحقيق "هبة ديموغرافية" فعلية، إذا ما أُعيدت هيكلة سوق العمل، والتعليم التقني، والاستثمار في رأس المال البشري[2]، إلا أن هذه الإمكانية تبقى مشروطة بعدة عوامل، من أبرزها:

1. إعادة توجيه التخطيط الاقتصادي نحو تنمية القطاعات الكثيفة العمل، مثل الزراعة، البناء، والخدمات اللوجستية، عوضًا عن الاستمرار في الاعتماد الأحادي على قطاع النفط الذي لا يُوفر فرص عمل كافية للفئات الشابة.
2. إصلاح منظومة التعليم والتدريب الفني لتتماشى مع الاحتياجات السوقية، وتقلل من فجوة المهارات الحالية، خاصة أن نسب البطالة الأعلى تُسجل بين خريجي التعليم الجامعي في تخصصات نظرية.
3. تمكين المرأة اقتصاديًا، خصوصًا أن المشاركة الاقتصادية للنساء في ليبيا لا تزال متدنية (أقل من 20% وفقًا لتقديرات البنك الدولي 2022م)[3]، رغم أنهن يمثلن قرابة نصف السكان في سن العمل، مما يُهدر جزءًا كبيرًا من القوة الإنتاجية المحتملة.

---

(1) البدوي، حبيب، عيتاني، جميل (2024)، المرجع السابق، ص 61.

(2) الجهاز المركزي للإحصاء الليبي (2023)، المرجع السابق، ص 14.

(3) صحيفة الساعة 24 (2022، 8 مارس)، البنك الدولي: ليبيا الأولى عربياً في مشاركة المرأة بسوق العمل، الفقرة (6).

تُثبت التجارب المقارنة أن التحول السكاني يُمكن أن يُعاد توظيفه لصالح التخطيط الاقتصادي متى تم دمجه مبكرًا وبصورة مؤسسية في الاستراتيجيات الوطنية، فعلى سبيل المثال:

- تجربة كوريا الجنوبية في الستينيات والسبعينيات قامت على استغلال الهبة الديموغرافية من خلال برامج تدريب مكثفة للفئة الشابة، وتوجيه الاستثمار نحو الصناعات التحويلية، مما أدى إلى مضاعفة الناتج المحلي الإجمالي خلال عقدين فقط[1].
- أما تجربة تونس، فقد ركزت على دمج التحليل السكاني في استراتيجيات الإصلاح التعليمي والصحي منذ أواخر التسعينيات، ما ساهم في تحقيق معدلات خصوبة مستقرة، وزيادة مشاركة النساء في سوق العمل، وتحقيق نسب عالية في محو الأمية والتنمية البشرية[2].
- وفي المقابل فإن دولًا لم تدمج التحولات السكانية في التخطيط الاقتصادي، كما هو حال بعض الدول الإفريقية جنوب الصحراء، واجهت نتائج عكسية تمثلت في بطالة هيكلية، وزيادة في نسب الفقر الحضري، واتساع الفجوة بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي.

إن إعادة بناء التخطيط الاقتصادي في ليبيا بما يراعي الخصائص الديموغرافية المستجدة يُعد مدخلًا ضروريًا للانتقال من اقتصاد ريعي مشوّه إلى اقتصاد منتج ومتوازن، ويتطلب ذلك إطلاق رؤية سكانية–اقتصادية وطنية، تُصاغ بالتعاون بين الجهات الحكومية، والمؤسسات الأكاديمية، والمجتمع المدني، وتُربط

(1) البدوي، حبيب، عيتاني، جميل (2024)، المرجع السابق، ص 54.

(2) Lee, J.-W., وMason, A (2010)، Fertility, Human Capital, and Economic Growth over the Demographic Transition، European Journal of Population, 26, p. 162.

بمؤشرات أداء واضحة قابلة للقياس، ويُعاد تقييمها دوريًا وفق تغيرات الواقع.[1]

كما ينبغي توجيه المساعدات الدولية وبرامج التعاون الفني نحو بناء القدرات التخطيطية المحلية، خاصة في مجال التحليل السكاني، والتخطيط الإقليمي، والنمذجة الاقتصادية، بدلًا من تركيزها على التدخلات الظرفية والطارئة، التي وإن كانت ضرورية، إلا أنها لا تصنع تحولًا بنيويًا طويل الأمد.

(1) أبوعزوم اللافي أبوجديريه (2023، 10 أغسطس)، المرجع السابق، ص 41.

المبحث الثالث:
التحديات والفرص في ضوء التحولات السكانية

يمثل التحول الديموغرافي في ليبيا، منذ عام 2011م ، نقطة تحوّل مفصلية في بنية الدولة والمجتمع، حيث لم تقتصر آثاره على الجوانب العددية أو التوزيعية للسكان، بل امتدت لتعيد رسم المشهد السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وتفرض على الدولة أنماطًا جديدة من التكيف مع واقع سكاني متغيّر، فالتغيرات السريعة في معدلات النمو السكاني، والتحولات في التركيب العمري والنوعي، وتزايد النزوح الداخلي، وتفاوت الكثافة السكانية بين المناطق، خلقت تحديات هيكلية عميقة أمام استقرار مؤسسات الدولة وفعالية السياسات العامة.

ومع تعاظم هذه التحديات، برزت في المقابل فرص ديموغرافية كامنة يمكن استثمارها في بناء نموذج تنموي أكثر توازنًا واستدامة، لا سيما ما يتعلق بمرحلة "الهبة الديموغرافية"، التي تُمثل فرصة استراتيجية لتحويل التركيب العمري الشاب إلى طاقة منتجة، إذا ما توفرت سياسات فاعلة في مجالات التعليم، والتشغيل، والمشاركة السياسية، غير أن غياب الاستجابة المؤسسية الكافية، وضعف التنسيق بين مستويات التخطيط، وتفكك المنظومة الإدارية، ساهم في تأخير تفعيل هذه الفرص وتحويلها إلى مكتسبات تنموية حقيقية.

ينطلق هذا المبحث من الحاجة إلى مقاربة شاملة توازن بين فهم التحديات الديموغرافية المتسارعة، واستكشاف الفرص الممكنة في سياق الدولة الليبية ما بعد النزاع، ويهدف إلى تحليل جملة من الإشكالات التي أفرزتها التحولات السكانية، سواء في مجال الحوكمة، أو العدالة المكانية، أو الاستدامة الاقتصادية، بالتوازي مع

مناقشة سبل تفعيل المقومات الإيجابية الكامنة في التكوين السكاني الحالي، ويتوزع هذا المبحث على ثلاثة محاور: الأول يتناول أبرز التحديات المؤسسية المرتبطة بالتحول الديموغرافي؛ والثاني يستعرض الإمكانات التنموية المترتبة على "الهبة الديموغرافية" وإعادة التوزيع الجغرافي؛ فيما يركّز المحور الثالث على السياسات والتخطيط المطلوب للتكيف مع الواقع الديموغرافي الجديد، بما يحقق تنمية عادلة وشاملة.

المطلب الأول: التحديات المؤسسية والاستيعابية

أولا: ضعف البنية المؤسسية في مواجهة التحول الديموغرافي

تُعد المؤسسات الوطنية الفاعل الرئيس في توجيه وتحويل آثار التحولات السكانية إلى مكاسب تنموية مستدامة، غير أن الواقع الليبي بعد عام 2011م يُظهر قصورًا واضحًا في قدرة هذه المؤسسات على التفاعل مع التحول الديموغرافي المتسارع، سواء من حيث الرصد والتحليل، أو من حيث التخطيط والاستجابة، ويكمن جوهر هذا التحدي في ضعف البنية المؤسسية ذات العلاقة بالسياسات السكانية والتنموية، من حيث الاختصاصات، والموارد، والقدرة على التنسيق بين المستويات الإدارية المختلفة.

فمن جهة أولى لم تشهد ليبيا منذ عام 2011م إنشاء مؤسسة مستقلة أو جهاز متخصص يُعنى بملف السكان على نحو شمولي، كما هو الحال في العديد من الدول ذات الكثافة السكانية المتوسطة، وتُظهر مراجعة الهياكل الوزارية، أن الاهتمام بالشأن الديموغرافي يظل موزعًا بين جهات متعددة مثل وزارة التخطيط، والجهاز المركزي للإحصاء، ووزارة الشؤون الاجتماعية، ووزارة الحكم المحلي، دون وجود آلية تنسيقية مؤسسية واضحة، الأمر الذي يؤدي إلى تكرار الجهود، وتناقض السياسات، وغياب الإطار الجامع للتخطيط السكاني التنموي، كما يُلاحظ غياب الدور التحليلي داخل هذه المؤسسات، حيث تفتقر معظم الجهات ذات الصلة إلى وحدات بحث ديموغرافي أو خلايا تحليل بيانات مكانية قادرة على رصد التحولات المستجدة، لاسيما المتعلقة بالنزوح، والتركّز السكاني الحضري، وتغير الهياكل العمرية، فبالرغم من امتلاك الجهاز المركزي للإحصاء قاعدة بيانات جزئية، إلا أنها لا تُستخدم في عمليات التنبؤ أو وضع السياسات، ما يعكس انفصالًا بين الإنتاج

المعرفي الديموغرافي وصناعة القرار التنموي[1].

أما على المستوى التشريعي، فلا تزال المرجعيات القانونية الحاكمة للتخطيط السكاني والمؤسسي قديمة وغير محدثة، إذ لم تُراجع القوانين الأساسية مثل قانون التخطيط العام رقم (13) لسنة 2000م ، أو قانون التعدادات والإحصاء، بما يتلاءم مع متطلبات المرحلة، لا من حيث تفويض الصلاحيات، ولا من حيث دعم بناء القدرات التحليلية، ولا من حيث الزامية إدماج المتغيرات السكانية في إعداد الخطط والبرامج الاقتصادية والاجتماعية.[2]

ويُعد غياب سياسات وطنية للتعامل مع قضايا النزوح والهجرة غير النظامية، ودمج العائدين، من أبرز مظاهر القصور المؤسسي في التعامل مع التحولات السكانية، فحتى عام 2024م ، لم تُعتمد في ليبيا إستراتيجية وطنية للنزوح، رغم أن عدد النازحين داخليًا تجاوز 200 ألف نسمة في بعض الفترات بين عامي 2014م –2020م، بحسب تقارير المنظمة الدولية للهجرة(IOM) ، مما يُضعف من القدرة على الاستجابة التخطيطية والإنفاق الموجه للبلديات المتأثرة[3]، إن هذا الضعف المؤسسي لا يتجلى فقط في غياب الاستراتيجيات والسياسات، بل أيضًا في العجز عن إدارة التنسيق بين المركز والبلديات، إذ لا تتوفر لدى المجالس المحلية صلاحيات كافية للتخطيط الديموغرافي والخدماتي، كما تفتقر للموارد المالية والبشرية، مما يُحول دون تطوير برامج سكانية وتنموية متكاملة على المستوى المحلي، ويُبقي صنع القرار مركزيًا وضعيف التفاعل مع الواقع السكاني المتغير.

ثانيا: محدودية القدرة الاستيعابية للقطاعات الخدمية والتنموية

إلى جانب التحديات المؤسسية الهيكلية، تواجه الدولة الليبية منذ عام 2011م

(1) مرابط، حسن علي (2019)، النظام التخطيطي المستدام في ليبيا، طرابلس، ليبيا، ص 255.

(2) اللجنة الشعبية العامة (2000)، المرجع السابق، ص 15.

(3) المنظمة الدولية للهجرة (2023)، المرجع السابق، ص 41.

إشكالًا بالغًا في قدرة قطاعاتها الخدمية والتنموية على استيعاب الضغوط الناجمة عن التحول الديموغرافي، لاسيما في ظل التوسع العمراني العشوائي، وتزايد الكثافة السكانية في مناطق معينة بفعل النزوح، وتقلص موارد الدولة نتيجة الاضطرابات السياسية والاقتصادية، في قطاع التعليم، على سبيل المثال، فإن الزيادة المستمرة في أعداد الأطفال في سن الدراسة الأساسية (6–15 سنة) تُقابلها بنية تحتية مدرسية غير كافية، سواء من حيث عدد المدارس أو من حيث الجودة، فوفقًا لتقرير وزارة التربية والتعليم لعام 2023م ، فإن ما لا يقل عن 40% من المدارس تعاني من تكدّس الفصول، و20% تعمل بنظام الفترتين، بينما لا تتوفر في العديد من البلديات المُستقبلة للنازحين منشآت تعليمية ملائمة تستوعب الزيادة السكانية الطارئة[1]، كما أن توزيع المعلمين لا يتماشى مع التوزيع الجغرافي الجديد للسكان، مما يخلق فجوات حادة في المناطق الطرفية أو المكتظة.

أما قطاع الصحة فقد تأثر بشكل بالغ بغياب العدالة التوزيعية وارتفاع الطلب الناتج عن التحول السكاني، إذ تشير بيانات وزارة الصحة الليبية (2022) إلى أن أكثر من 60% من المنشآت الصحية تعاني من نقص في الكادر الطبي والتمريضي، وتراجع كفاءة الأجهزة، خاصة في المدن التي شهدت استقبالًا كثيفًا للنازحين مثل طرابلس، بنغازي، ومصراتة، كما لا توجد سياسات وطنية للصحة الإنجابية أو الشيخوخة، بالرغم من التغير الحاصل في التركيب العمري وازدياد الفئة فوق سن 60 عامًا، ما يشير إلى عجز استيعابي بنيوي في مواجهة التحول الديموغرافي طويل المدى، وفي قطاع الإسكان والخدمات الحضرية، ساهم النزوح الداخلي والنمو الطبيعي للسكان في خلق ضغط مزدوج على المرافق الحضرية، خاصة شبكات المياه، والكهرباء، والنقل، والتخلص من النفايات، ووفقًا لتقرير الجهاز

(1) وزارة التربية والتعليم – حكومة الوحدة الوطنية (2023)، المرجع السابق، الفقرة (4).

التنفيذي للإسكان والمرافق (2023)، فإن نحو 35% من البلديات تعاني من عجز واضح في مخزون المساكن، وتواجه أكثر من 60% من الأحياء الحضرية الجديدة مشاكل في الربط بالبنية التحتية الأساسية[1]، ويتفاقم هذا الوضع بسبب ضعف التخطيط العمراني، وعدم ربط مشاريع الإسكان بالتحولات السكانية الفعلية على الأرض.

كما ينعكس العجز الاستيعابي أيضًا في قدرة سوق العمل على إدماج الداخلين الجدد، حيث تُظهر بيانات وزارة العمل (2023) أن قرابة 120 ألف شاب يدخلون سن العمل سنويًا، مقابل فرص محدودة في القطاعين العام والخاص، ما يخلق فجوة تشغيلية تتزايد سنويًا، وتؤدي إلى ارتفاع معدل البطالة بين الشباب إلى نحو 48% في بعض المناطق الشرقية والجنوبية[2].

هذا التباين بين النمو السكاني وبين قدرة المرافق والقطاعات على الاستجابة له يُنتج اختلالًا بنيويًا يتعمق بمرور الوقت، ويؤثر سلبًا على العدالة الاجتماعية، والاستقرار الاقتصادي، والثقة في الدولة، ويكشف عن الحاجة الملحة إلى إعادة هيكلة شاملة للسياسات العامة، تُدمج فيها التحولات الديموغرافية كمتغير أساسي في رسم وتوجيه الاستثمار في البنية التحتية، والموارد البشرية، والنظم الخدماتية.

(1) الجهاز التنفيذي للإسكان والمرافق – حكومة الوحدة الوطنية (2023)، تقرير البنية التحتية والإسكان في البلديات الليبية، ص 16.

(2) وزارة العمل – حكومة الوحدة الوطنية (2023)، تقرير سوق العمل في ليبيا: التحديات والفرص، ص 11.

المطلب الثاني: الفرص الكامنة في الهبة الديموغرافية

أولا: فهم الهبة الديموغرافية وإمكاناتها في السياق الليبي

تُعد "الهبة الديموغرافية" مفهوماً محوريًا في دراسات السكان والتنمية، ويشير إلى المرحلة التي تشهد فيها الدول ارتفاعًا في نسبة السكان في سن العمل (15–64 سنة) مقارنةً بالفئات غير المنتجة (الأطفال وكبار السن)، ما يفتح نافذة زمنية مواتية لتعظيم النمو الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي إذا توفرت السياسات المناسبة، هذه المرحلة لا تدوم طويلاً، لكنها تُشكل فرصة استراتيجية للدول التي تعاني من ضغوط اقتصادية أو تسعى لإعادة بناء نظمها التنموية كما هو الحال في ليبيا، في الحالة الليبية، تُظهر البيانات الديموغرافية الصادرة عن جهاز الإحصاء والمعلومات (2022) أن نسبة الفئة العمرية بين 15–64 عامًا تصل إلى نحو 65% من إجمالي السكان، في حين لا تتجاوز نسبة الفئة فوق 65 عامًا حاجز 5%، كما أن الشريحة الشبابية (18–35 سنة) تمثل أكثر من 30% من إجمالي السكان، ما يُشير إلى أن ليبيا دخلت فعليًا في المرحلة الأولى من الهبة الديموغرافية[1]، هذا الوضع يُعد من الناحية النظرية فرصة اقتصادية استثنائية، إذ يُمكن لارتفاع نسبة القوة العاملة – إذا ما تم استثمارها – أن يؤدي إلى رفع معدل النمو الاقتصادي وتحسين مستويات الدخل الفردي، وتحقيق قدر من الاستقرار المالي للدولة.

لكن الاستفادة من هذه الهبة الديموغرافية لا تحدث تلقائيًا، بل ترتبط بجملة من الشروط والسياسات التي يجب أن تتكامل على مستوى التعليم، وسوق العمل، والحماية الاجتماعية، والاستثمار في رأس المال البشري، وتشير التجارب الدولية، كما في كوريا الجنوبية وفيتنام وتونس، إلى أن الدول التي نجحت في تحويل الهبة الديموغرافية إلى مكاسب تنموية اعتمدت على تبني سياسات تعليمية فعالة تُعد

(1) مصلحة الإحصاء والتعداد الليبية (2022)، المرجع السابق، ص 22.

الأجيال الشابة للانخراط في اقتصاد حديث، وعلى توسيع قاعدة التشغيل، وخلق بيئة داعمة لريادة الأعمال، وتحفيز الابتكار[1].

في السياق الليبي فإن استمرار الفجوة بين الإمكانات الديموغرافية والسياسات الاقتصادية قد يُفضي إلى ضياع الفرصة التنموية التي توفرها الهبة السكانية، فبدون إصلاح هيكلي في النظام التعليمي، لا سيما التعليم التقني والمهني، وتوسيع فرص العمل خارج القطاع العام، وتطوير سياسات لدمج الشباب في عملية اتخاذ القرار، فإن هذه الكتلة الشابة قد تتحول إلى عبء ديموغرافي بدلًا من أن تكون رافعة للتنمية، ويؤكد تقرير "صندوق الأمم المتحدة للسكان في ليبيا2021 ,UNFPA) "م (أن تأخر الاستثمار في الشباب الليبي وتجاهل إدماجهم في الحياة الاقتصادية والسياسية يُعد من أبرز التهديدات المهددة باستنزاف المكاسب الديموغرافية الممكنة[2].

وعليه فإن إدراك ليبيا لمرحلة الهبة الديموغرافية يجب أن يُترجم إلى تبنٍ إستراتيجي لسياسات سكانية وتنموية موجهة للفئات العمرية المنتجة، تراعي الاختلافات الجهوية، وتُعزز المساواة في الفرص، وتُدمج مخرجات التحول الديموغرافي ضمن رؤية تنموية شاملة.

ثانيا: الفرص التنموية والقطاعية في ضوء التركيب العمري الجديد

إن وجود كتلة سكانية كبيرة في سنّ العمل يفتح أمام ليبيا فرصة لتعزيز النمو في عدة قطاعات استراتيجية، شريطة توافر رؤية اقتصادية مرنة وموجهة نحو تعبئة هذه الطاقات الشابة، ولعل أبرز هذه الفرص تكمن في تحقيق تحول هيكلي في

(1) Bloom, D., Canning, D., وSevilla, J (2003)، The demographic dividend: A new perspective on the economic consequences of population change، Rand Corporation, p. 254.

(2) صندوق الأمم المتحدة للسكان – ليبيا (2021)، المرجع السابق، ص 38.

الاقتصاد الوطني من خلال الاعتماد المتزايد على الموارد البشرية بدلًا من الاعتماد الريعي على العائدات النفطية، الذي أثبت هشاشته بعد عام 2011م ، في مقدمة هذه الفرص، تأتي إمكانية زيادة الإنتاجية الكلية للاقتصاد من خلال إدماج الطاقات الشابة في القطاعات غير المستغلة مثل الزراعة، والصناعات التحويلية، والخدمات اللوجستية، وتقنيات المعلومات، فوفقًا لتقديرات وزارة الاقتصاد الليبية (2023)، فإن نسبة مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي لا تتجاوز 30%، رغم أن هذه القطاعات توفّر فرصًا واسعة للتشغيل خاصة في المناطق الريفية والجنوبية[1]، ويمكن للهبة الديموغرافية أن تشكل حافزًا لإعادة توزيع القوة العاملة على نحو أكثر توازنًا بين القطاعات، مما يُقلل من معدلات البطالة المقنّعة في القطاع العام.

ومن جهة أخرى فإن التحول السكاني يوفر بيئة مواتية لتوسيع القطاع الخاص، إذا ما تم تطوير منظومة ريادة الأعمال، وتوفير التمويل الصغير، والدعم اللوجستي للشركات الناشئة، فالشباب يمثلون المورد الرئيس لريادة الأعمال في الاقتصادات الانتقالية، وقد أثبتت تجارب الدول النامية – كما في رواندا وغانا – أن الاستثمار في رواد الأعمال الشباب يسهم في خلق فرص العمل وتسريع النمو المحلي، خاصة في ظل الثورة الرقمية والتحول نحو الاقتصاد غير المادي، كما يشكّل هذا التحول فرصة لتطوير اقتصاد المعرفة، إذ أن ارتفاع نسبة المتعلمين بين الشباب، وازدياد انخراطهم في استخدام التكنولوجيا، يمكن أن يُعيد توجيه سياسات التعليم نحو تخصصات المستقبل، مثل الذكاء الاصطناعي، والبرمجة، والابتكار الصناعي، وهو ما يعزز من جاهزية ليبيا للاندماج في الاقتصاد الرقمي العالمي، وتشير ورقة بحثية صادرة عن الجامعة المفتوحة (2022) إلى أن 62% من طلاب الجامعات الليبية أبدوا استعدادًا للانخراط في مشاريع تقنية وريادية، إذا توفرت

(1) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) (2020)، دراسة تمهيدية عن واقع الاقتصاد الليبي: التحديات والآفاق ((E/ESCWA/CL6.GCP/2020/TP.3. ، ص 13.

الحوافز البيئية والمؤسسية[1].

كذلك، فإن من أبرز الفرص التي تتيحها الهبة الديموغرافية إمكانية إعادة توزيع التنمية جغرافيًا من خلال تحفيز النمو في المناطق المهمشة، إذ أن التركز السكاني في بعض البلديات بات يشكل تحديًا، ويمكن للهبة أن تسهم – إذا ما استثمرت عبر سياسات لا مركزية – في خلق أقطاب تنموية جديدة، وتخفيف الضغط عن المراكز الحضرية الكبرى.

إجمالًا، إن النجاح في توظيف الهبة الديموغرافية لا يقتصر على إدماج الشباب في سوق العمل، بل يتطلب تحولًا هيكليًا في نمط الاقتصاد، والتوزيع الجغرافي للتنمية، وطرق الاستثمار في رأس المال البشري، بما يضمن الاستدامة ويؤسس لاقتصاد متنوع ومجتمع منتج.

ثانيا: المتطلبات السياساتية لتحويل الهبة الديموغرافية إلى مكاسب تنموية

إن الهبة الديموغرافية تمثّل "فرصة نافذة" ذات طابع زمني محدد، وإذا لم تُواكبها سياسات فعّالة ومترابطة، فإنها سرعان ما تتحول إلى عبء ديموغرافي، يولد أزمات اجتماعية وسياسية واقتصادية، وفي السياق الليبي، فإن الاستفادة من التحول في التركيب العمري تتطلب جملة من الشروط الأساسية على المستويات التشريعية، والتخطيطية، والتنفيذية، يمكن إيجازها فيما يلي:

يتطلب تحويل الهبة الديموغرافية إلى مكاسب تنموية قبل كل شيء تهيئة بيئة سياسية ومؤسسية مستقرة وقادرة على التخطيط والتنفيذ والمساءلة. ويشمل ذلك أولًا استقرار الإطار الدستوري والسياسي بما يضمن وحدة القرار العام، واستمرارية السياسات، وعدم خضوعها لتبدّل الحكومات والانقسامات، إذ لا يمكن لسياسات سكانية طويلة المدى أن تنجح في ظل عدم الاستقرار السياسي وتجزؤ السلطة. كما

(1) الجامعة المفتوحة الليبية (2022)، دراسة ميدانية حول توجهات طلاب الجامعات نحو ريادة الأعمال التقنية، مركز البحوث والدراسات، الجامعة المفتوحة، ص 127.

يتطلب الأمر إنشاء جهة وطنية عليا مختصة بالسياسات السكانية تتبع السلطة التنفيذية العليا، وتتمتع بولاية تنسيقية بين الوزارات (التخطيط، التعليم، العمل، الشؤون الاجتماعية، الصحة، الداخلية)، بحيث تتحول السياسات السكانية من ملف قطاعي إلى سياسة عامة عابرة للقطاعات. [1]

كذلك يُعد إصلاح الإطار القانوني ضرورة سياساتية، من خلال إدراج البعد السكاني صراحة في التشريعات المنظمة للتخطيط، والتنمية المحلية، والاستثمار، والعمل، والهجرة، بما يضمن اتساق القوانين مع أهداف الاستفادة من الهبة الديموغرافية، بدل أن تعمل كل منظومة قانونية بمعزل عن الأخرى. ويُضاف إلى ذلك تعزيز اللامركزية الفعلية ومنح البلديات صلاحيات تخطيطية ومالية تتناسب مع التحولات السكانية المحلية، بما يسمح بإدارة التفاوتات الإقليمية في النمو والهجرة والتحضر بشكل مرن وفعّال. [2]

وأخيرًا، تتطلب السياسات السكانية الفعالة وجود آليات للمساءلة والشفافية والمشاركة العامة، بما يضمن أن تكون القرارات السكانية (في التعليم، الهجرة، الإسكان، التشغيل) خاضعة للرقابة البرلمانية والمجتمعية، ومفتوحة لمساهمة الخبراء والشباب والمجتمع المدني، بما يحوّل السياسة السكانية من قرار فوقي إلى عملية حوكمة تشاركية مستدامة.

أولًا، لابد من صياغة إستراتيجية سكانية وطنية شاملة، تقوم على قراءة علمية للواقع الديموغرافي الليبي، وتُحدّد الأهداف السكانية الكمية والنوعية، وآليات إدماج البعد السكاني في الخطط التنموية، ويُفترض أن تتكامل هذه الإستراتيجية مع رؤية اقتصادية وتنموية طويلة المدى، تربط بين قضايا الخصوبة، والهجرة، وسوق العمل،

---

(1)African Union Commission. AU Roadmap on Harnessing the Demographic Dividend through Investments in the Youth. 2017 ، مAddis Ababa: African Union Commission.

(2)World Bank. Social Protection Overview. 2025 ، مThe World Bank.

والتعليم، بحيث لا تبقى السياسات السكانية منعزلة عن السياسات الاقتصادية كما هو واقع الحال حاليًا[1]، كما ينبغي أن تتسم هذه الإستراتيجية بالطابع اللامركزي، بحيث تستجيب لخصوصيات التحولات السكانية في كل إقليم أو بلدية.

ثانيًا، يتطلب الأمر إصلاحًا هيكليًا للنظام التعليمي، يقوم على التحول من التعليم النظري الأكاديمي إلى التعليم التقني والمهني الموجه لسوق العمل، فالتجارب الناجحة عالميًا في توظيف الهبة الديموغرافية (كالتجربة الماليزية والكورية) أثبتت أن مواءمة مخرجات التعليم مع التحولات الاقتصادية هي ركيزة النجاح في تحويل الشباب من فئة مستهلكة للموارد إلى فاعلين اقتصاديين منتجين[2]، وفي ليبيا، ما تزال منظومة التعليم غير مندمجة في سوق العمل، ولا تزال التخصصات الجامعية الموجهة للقطاع العام تستقطب غالبية الطلبة، ما يكرّس البطالة المقنّعة ويُهدر القدرات البشرية.

ثالثًا، يجب العمل على تعزيز التشغيل اللائق وتنويع فرص العمل، من خلال تشجيع الاستثمار في القطاعات الكثيفة العمالة، وتقديم حوافز ضريبية وتشريعية لدعم الشركات الناشئة التي يقودها الشباب، وتوسيع نطاق الاقتصاد غير الرسمي ليصبح منظمًا ومؤسسيًا، وتشير تقارير البنك الدولي إلى أن كل زيادة بنسبة 1% في مشاركة الشباب في القوى العاملة تُترجم إلى زيادة تقدر بـ0.5% في الناتج المحلي الإجمالي في الدول النامية[3]، ما يُبرز أهمية تعبئة الطاقات البشرية في تعزيز النمو الاقتصادي.

رابعًا، من الضروري إرساء منظومة حماية اجتماعية شاملة تغطي البطالة،

---

(1) عبد الله الزوبي، فاطمة عبد السلام الشريف (2023)، التخطيط السكاني في ليبيا: الواقع والتحديات المؤسسية، مجلة التخطيط والتنمية، 3(18)، 112–134، جامعة طرابلس – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ص 118.

(2) Bloom, D., Canning, D., و Sevilla, J (2003)، P. 261.

(3) World Bank (2022)، Youth employment and economic growth in developing countries، World Bank Group. https://www.worldbank.org, p. 161.

والرعاية الصحية، والتقاعد، خاصة في ظل التغيرات المتوقعة في التركيب العمري مستقبلاً، فمع التقدم في العمر المتوقع، ستحتاج ليبيا إلى التنبؤ بزيادة الفئة فوق 60 عامًا بحلول عام 2040م ، ما يفرض تحديًا في تمويل صناديق التقاعد وضمان استدامة نظم الحماية الاجتماعية إذا لم تُؤسس على قاعدة سكانية منتجة ومستقرة.

أخيرًا، لابد من تمكين الشباب سياسيًا ومجتمعيًا، بوصفهم القوة الدافعة لمرحلة الهبة الديموغرافية، ويشمل ذلك إشراكهم في رسم السياسات العامة، وفي المجالس المحلية، وتخصيص برامج تدريب قيادي وإدماجهم في المؤسسات العامة، لضمان توليد قيادة وطنية شبابية تتولى إدارة المرحلة القادمة.

المطلب الثالث: متطلبات التكيف والتنمية المتوازنة

أولا: مفهوم التنمية المتوازنة والتكيف السكاني في السياق الليبي

يشير مفهوم "التنمية المتوازنة" إلى الحالة التي تتحقق فيها العدالة في توزيع الموارد والخدمات والفرص الاقتصادية والاجتماعية بين مختلف الأقاليم والفئات السكانية، بما يضمن استدامة النمو وتماسك النسيج الوطني، أما "التكيف السكاني"، فهو عملية ديناميكية تشمل قدرة الدولة على إعادة صياغة سياساتها ومؤسساتها وفقًا للتحولات الديموغرافية الحاصلة، بما يكفل إدماج السكان بصورة فعالة في العملية التنموية، ويُعد هذان المفهومان جوهريين لفهم التحديات والاستجابات المطلوبة في ليبيا، خاصة بعد عام 2011م الذي شهد تغيرات بنيوية في توزيع السكان، والخصائص العمرية، والحراك الجغرافي.[1] في السياق الليبي، كشفت التحولات الديموغرافية غير المتوقعة – كالنزوح الداخلي واسع النطاق، والهجرة غير النظامية، والتحول في التوزيع الجغرافي – عن ضعف شديد في مرونة المؤسسات وقدرتها على التكيف مع الواقع الجديد، وقد تركزت التنمية تاريخيًا في الشريط الساحلي والمدن الكبرى، في حين عانت المناطق الداخلية والجنوبية من التهميش وضعف البنية التحتية والخدمات الأساسية، ما عمّق الفجوة التنموية وأدى إلى اختلالات سكانية حادة.

تُظهر بيانات وزارة التخطيط الليبية (2023) أن 75% من السكان يتركزون في خمس بلديات رئيسة (طرابلس، بنغازي، مصراتة، الزاوية، سبها)، وأن أكثر من 60% من مشاريع البنية التحتية الممولة مركّزة في هذه المناطق دون استراتيجية وطنية متكاملة لإعادة التوزيع الجغرافي للتنمية[2]، هذا التمركز السكاني يخلق

(1) الزنتوتي، عبد الله محمد (2021)، المرجع السابق، ص 53.

(2) وزارة التخطيط – حكومة الوحدة الوطنية (2023)، تحليل توزيع المشاريع التنموية والبنية التحتية في ليبيا، طرابلس: وزارة التخطيط، تم الاسترجاع من https://lana.gov.ly، الفقرة (3).

ضـغطاً غيـر متـوازن علـى الخـدمات، ويُغـذّي الفـوارق الجهويـة التـي تمثـل مصـدرًا محتملًا للاضطرابات الاجتماعية.

وتشير تقارير دولية2022 ,UNDP) م (إلى أن التكيف مع هذه التحولات يتطلب إعادة تصميم نظم الحوكمة على أساس لامركزي، بما يتيح للبلديات الموارد والصـلاحيات اللازمـة لتخطـيط وتنفيـذ بـرامج تنمويـة وفـق أولوياتهـا السـكانية، فالاسـتجابات المركزيـة أثبتـت محـدوديتها، خاصـة فـي ظـل الانقسـام المؤسسـاتي، وضعف التنسيق بين مستويات الحكم المحلي والوطني[1].

من هذا المنطلق، فإن الحديث عن التنمية المتوازنة لا ينفصل عن متطلبات التكيف مع التحول الديموغرافي، فكل تحول في التركيب أو التوزيع السكاني يتطلب بالمقابل تحولًا في السياسات والبرامج الاستثمارية، وتطوير أدوات الرصد والتحليل السكاني، وتكامل التخطيط العمراني مع التوقعات السكانية، وهو ما لا يزال ضعيفًا في ليبيا حتى اللحظة.

ثانيا: المتطلبات التخطيطية لتحقيق التوازن الإقليمي

إن تحقيق تنمية متوازنة في ظل تحولات ديموغرافية معقدة كما هو الحال في ليبيا، يستدعي إعادة صياغة منظومة التخطيط الوطني لتكون أكثر استجابة للتوزيع الجديد للسكان، وأكثر قدرة على استباق التغيرات المستقبلية، وتُعد العدالة المكانية في توزيع المشروعات والفرص أحد المحددات الأساسية للاستقرار الاجتماعي والسياسي، وهو ما يبرز أهمية إدراج البعد الديموغرافي ضمن خطط التنمية الإقليمية، وليس فقط ضمن الإحصاءات السكانية العامة.

أول ما يتطلبه ذلك هو اعتماد منهجية التخطيط الإقليمي المتكامل (Integrated Regional Planning)، بحيث تُصمم الخطط التنموية على أساس

(1) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي2022) (UNDP))، المرجع السابق، ص 17.

الخصائص الديموغرافية لكل إقليم، ومدى حاجته إلى الخدمات والبنية التحتية وفرص العمل، فالمناطق ذات الكثافة الشبابية العالية – كبلديات الجبل الغربي أو بعض مناطق الجنوب – يجب أن تُمنح الأولوية في بناء مراكز تدريب مهني، ومجمعات صناعية صغيرة، وفرص تنموية موجهة للشباب، ويُعد هذا النهج مغايرًا للنمط التقليدي الذي يُركّز على المشاريع الكبرى المركزية التي غالبًا ما تخدم المدن الساحلية الكبرى دون مراعاة للتفاوتات السكانية[1].

ثانيًا، لا بد من تعزيز قاعدة البيانات الديموغرافية الجغرافية من خلال ربط بيانات السكان بالتوزيع الجغرافي والخصائص النوعية (العمر، الجنس، النشاط الاقتصادي) عبر نظام معلومات جغرافي وطني(GIS) ، وهو ما يُسهم في اتخاذ قرارات استثمارية دقيقة وفعالة، ففي ظل غياب التقديرات المكانية الدقيقة، تبقى الخطط عُرضة للاختلالات والتنفيذ العشوائي، وقد أوصى تقرير لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا) الصادر عام 2022م بضرورة إدماج أدوات التنبؤ السكاني الجغرافي في صياغة السياسات التنموية في ليبيا، خاصة في ظل التغيرات الناجمة عن النزوح والحراك السكاني[2].

ثالثًا، ينبغي تبني سياسات تحفيزية للاستثمار اللامركزي، عبر منح امتيازات ضريبية وتسهيلات للمشروعات التي تُقام في المناطق المهمشة، كمدن الواحات الجنوبية أو مناطق الجبل الأخضر، مما يُعيد التوازن في التوزيع الاقتصادي، ويُخفف الضغط عن المدن الكبرى، وتشير تجربة المغرب في برامج "التنمية المجالية" إلى نجاح ملحوظ في جذب استثمارات خاصة إلى الأقاليم الداخلية عندما اقترنت بتدخلات بنيوية من الدولة في مجال البنية التحتية والربط اللوجستي[3].

---

(1) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي2022) (UNDP))، المرجع السابق، ص 17

(2) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا) (2022)، المرجع السابق، ص 15.

(3) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا) (2022)، المرجع السابق، ص 15.

رابعًا، لا يمكن تحقيق التنمية المتوازنة دون دور فاعل للحكم المحلي، سواء من حيث التخطيط أو التنفيذ أو الرقابة، ويتطلب ذلك استكمال منظومة اللامركزية الإدارية والمالية في ليبيا، وضمان استقلالية البلديات، وتزويدها بالأدوات والبيانات والدعم الفني، إن البلديات هي الأقدر على فهم الاحتياجات المحلية، وتحديد الأولويات السكانية، ومن ثم فإن تمكينها شرط حاسم لتفعيل التكيف مع التحولات الديموغرافية.[1] وفي ظل هذه المتطلبات تظهر الحاجة إلى بناء نموذج تخطيط ديموغرافي ديناميكي يعكس الخصوصية الليبية، ويرتكز على الربط بين مؤشرات التحول السكاني وتوزيع الموارد، ويعيد رسم خريطة التنمية في البلاد على أسس علمية تستشرف المستقبل بدلًا من إعادة إنتاج الأنماط السابقة.

ثالثا: التكيّف المؤسسي والاجتماعي ومتطلبات الاستدامة

لا يُمكن فصل التكيّف مع التحولات الديموغرافية عن البنية المؤسسية والاجتماعية العامة للدولة، ففي ظل ما شهدته ليبيا من تحولات تركيبية وجغرافية في بنية السكان بعد عام 2011م ، أصبح من الضروري إعادة تأهيل المؤسسات الرسمية والمجتمع المدني كي تتمكن من مواكبة هذه التحولات، واستثمارها في تحقيق تنمية مستدامة ومتكاملة.

أولًا، التكيّف المؤسسي يتطلب إعادة هيكلة الأجهزة الحكومية المعنية بالتخطيط والاقتصاد والخدمات الاجتماعية، وتطوير قدرتها على دمج البُعد الديموغرافي في جميع مراحل السياسات العامة، من التشخيص حتى التقييم، ويشمل ذلك تحديث نظم المعلومات، واعتماد مؤشرات سكانية في صياغة الموازنات العامة، واستحداث وحدات خاصة بـ"الرصد السكاني والتخطيط الاجتماعي" داخل الوزارات والبلديات، ويلاحظ أن ليبيا تفتقر حاليًا إلى إطار مؤسسي موحد يدير ملف السكان

(1) الطويل، محمود محمد (2024)، تقييم التحول إلى اللامركزية في ليبيا: الأسباب، والنتائج، والتحديات، مجلة البحوث الأكاديمية,(2)28 ,، ص 34.

بشكل تكاملي، بل يتوزع هذا الملف على قطاعات متعددة دون تنسيق منهجي، مما يُضعف الاستجابة لتحديات التغير الديموغرافي[1].

ثانيًا، يقتضي التكيف الفعّال تطوير منظومة الحوكمة الاجتماعية، من خلال تمكين منظمات المجتمع المدني، والاتحادات الشبابية، والنسوية، والبلدية، لتكون شريكة في التخطيط والتنفيذ الرقابي للسياسات السكانية والتنموية، إذ تشير الدراسات إلى أن المجتمعات التي تمتلك مؤسسات مجتمعية نشطة قادرة على بناء تماسك اجتماعي فعّال، يساعد في احتواء آثار النزوح، والتهميش، والتحول في التركيب العمري[2]، ويُمكن لهذه المؤسسات أن تسهم في دعم التوزيع العادل للخدمات، وتعزيز المشاركة، وتعبئة السكان نحو أهداف تنموية واضحة.

ثالثًا، من أبرز متطلبات التكيف هو بناء سياسات سكانية استباقية تستند إلى نماذج التوقع السكاني(Population Projections) ، بحيث يتم التنبؤ بالتغيرات المستقبلية في معدلات النمو، والتركيب العمري، والتوزيع الجغرافي، واستباقها بخطط مدروسة في قطاعات التعليم، والصحة، والتشغيل، والإسكان، فغياب هذه الرؤية يجعل السياسات عرضة للارتجال أو التأخر في الاستجابة، وتوصي الدراسات بضرورة إنشاء مركز وطني للبحوث السكانية والتحولات الاجتماعية يتكامل مع مراكز الإحصاء والتخطيط والجامعات لتوفير البيانات والتحليلات اللازمة لصناع القرا[3].

رابعًا، التكيف لا يكون مؤسسيًا فقط، بل يحتاج إلى تهيئة اجتماعية وثقافية للسكان أنفسهم، من خلال نشر الوعي بقضايا التحول الديموغرافي، وتنمية ثقافة المسؤولية الجماعية تجاه التنمية، فالمجتمع الليبي لا يزال محكومًا بأنماط ثقافية

(1) الزوبي، عبد الله محمد، والشريف، فاطمة عبد السلام (2023)، المرجع السابق، ص 122.

(2) البدوي، حبيب، عيتاني، وجميل (2024)، المرجع السابق، ص 59.

(3) العجيلي، سعد صبر (2007)، مقارنة النماذج السكانية للتنبؤ بعدد سكان ليبيا حتى عام 2050م ، مجلة الساتل , س2(ع3), 207–238، مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/812949، ص 223.

سكانية تُفضّل الإنجاب المرتفع، وتُقلل من أهمية التنظيم السكاني أو التوزيع الجغرافي العادل، ما يُمثل عائقًا أمام التكيف الفعّال، لذا، فإن الإعلام والتربية والمناهج التعليمية مطالبة بإعادة إنتاج خطاب ثقافي سكاني جديد، يُعزز من فهم التحولات الديموغرافية كقضية وطنية شاملة.[1]

أخيرًا، لا يمكن للتكيف المؤسسي والاجتماعي أن يُثمر دون رؤية وطنية واضحة ومعلنة للتنمية المستدامة، تدمج بين الأبعاد الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية، والديموغرافية، ويُعد تحقيق أهداف أجندة التنمية المستدامة 2030م – خاصة الهدف الثالث (الصحة)، والرابع (التعليم)، والثامن (العمل)، والحادي عشر (المجتمعات المستدامة) – إطارًا مناسبًا لإدماج المتطلبات السكانية في السياسات التنموية الوطنية، بما يُحقق الاتزان والتماسك في البناء الاجتماعي والاقتصادي على المدى البعيد.

(1) عبد الله محمد الزوبي، د، فاطمة عبد السلام الشريف (2023)، المرجع السابق، ص 125.

الخاتمـــــــــة

في ختام هذه الدراسة التي حملت عنوان" :**تأثير التحولات الديموغرافية على التنمية السياسية والاقتصادية: دراسة تحليلية – ليبيا نموذجًا2024–2011) م"(**، يتضح أن التحولات السكانية في السياق الليبي لا تمثل مجرد تغيرات كمية في حجم السكان أو تركيبهم العمري أو توزيعهم الجغرافي، بل تُعدّ عملية بنيوية عميقة تتقاطع فيها العوامل الديموغرافية مع البنى السياسية والاقتصادية والمؤسسية، في سياق تاريخي يتسم بالاضطراب، والانقسام، وهشاشة الدولة. وقد كشفت الدراسة، من خلال الجمع بين التحليل النظري والمقارنة المفاهيمية من جهة، والقراءة السياقية للحالة الليبية من جهة أخرى، أن العلاقة بين السكان والتنمية ليست علاقة خطية أو ميكانيكية، بل علاقة مركبة، دينامية، تتوسطها السياسات، وتعيد تشكيلها طبيعة الدولة، ونمط الحكم، ومستوى الاستقرار، ودرجة التكامل بين الفاعلين والمؤسسات.

لقد أبرز الإطار النظري أن التحول الديموغرافي يمكن أن يشكل فرصة تنموية كبرى عندما يترافق مع حوكمة رشيدة، واستثمارات في رأس المال البشري، ومؤسسات قادرة على التخطيط والتنفيذ والمساءلة، لكنه قد يتحول في المقابل إلى عامل ضغط واختلال عندما يقع في سياق هش، أو يُدار بمنطق الأزمة والإغاثة بدل منطق السياسة العامة والتنمية طويلة المدى. وفي هذا الإطار، سمح استعراض النظريات المختلفة — من نظرية التحول الديموغرافي إلى نظرية التحديث ونقدها، مرورًا بالمقاربات البنيوية والمؤسساتية — بفهم كيف يُعاد تفسير أثر السكان في ضوء السياق، لا بوصفه سببًا مباشرًا للنتائج، بل كمتغير يتفاعل مع البيئة السياسية والاقتصادية ليُنتج آثارًا متباينة.

أما على المستوى التطبيقي، فقد أظهر تحليل الحالة الليبية خلال الفترة (2011–2024م) أن التحولات الديموغرافية اتخذت طابعًا متسارعًا وغير متوازن،

تجلى في النزوح الداخلي واسع النطاق، وتغير أنماط الاستيطان الحضري، وتفاوت معدلات النمو بين الأقاليم، وتزايد الضغط على الخدمات العامة وسوق العمل، في ظل ضعف قدرة الدولة على الضبط والتوجيه. وقد أدى هذا الواقع إلى إعادة تشكيل موازين النفوذ الاجتماعي والسياسي، وإلى بروز أنماط جديدة من التهميش، واختلال التمثيل، وتراجع الثقة في المؤسسات، بما جعل البعد السكاني حاضرًا — وإن بشكل غير مباشر — في قلب الأزمة السياسية والاقتصادية، لا في هامشها.

وفي هذا السياق، بيّنت الدراسة أن محدودية الاستجابة المؤسسية لهذه التحولات لا تعود فقط إلى نقص الموارد أو غياب البرامج، بل إلى غياب الشروط البنيوية الضرورية لإنتاج سياسة سكانية فعالة، مثل وحدة القرار السياسي، واستقرار الإطار الدستوري، وتكامل الهياكل المؤسسية، وتوفر البيانات، ووجود آليات مساءلة ومشاركة. كما أظهرت أن غلبة الطابع الإغاثي على التدخلات السكانية، واعتماد الدولة المتزايد على المنظمات الدولية في إدارة ملفات النزوح والهجرة والصحة، قد أسهم في تهميش البعد التنموي للسكان، وفي تحويلهم من متغير استراتيجي في التخطيط إلى ملف إنساني طارئ، تُدار تداعياته ولا تُدار أسبابه.

وفي المقابل، كشفت الدراسة أن التركيب العمري الليبي، بما يتضمنه من كتلة شبابية واسعة، لا يزال ينطوي على إمكانية التحول إلى "هبة ديموغرافية" حقيقية، إذا ما أُعيد توجيه السياسات نحو الاستثمار في التعليم المنتج، والتشغيل اللائق، والحماية الاجتماعية، والتمكين السياسي، واللامركزية التخطيطية، ضمن إطار حوكمي مستقر. غير أن هذه الإمكانية تظل مشروطة بتحقق تحول نوعي في منطق إدارة الدولة، من إدارة الأزمة إلى إدارة التنمية، ومن التدخلات الجزئية إلى السياسات العامة المتكاملة، ومن مركزية القرار إلى حوكمة تشاركية متعددة المستويات.

وعليه، فإن هذه الدراسة لا تسعى فقط إلى توصيف التحولات الديموغرافية في ليبيا أو رصد آثارها، بل تهدف إلى إعادة إدراج البعد السكاني في قلب النقاش حول

إعادة بناء الدولة والتنمية والاستقرار، بوصفه أحد المفاتيح التحليلية لفهم مسارات الأزمة، وأحد الموارد الكامنة لإعادة توجيهها. ومن هذا المنطلق، فإن النتائج التي ستُعرض في الفصل التالي لا تُقدَّم باعتبارها خلاصات رقمية أو استنتاجات تقنية، بل بوصفها لحظة تركيبية تربط بين المعطيات السكانية، والبنى السياسية، وتفتح المجال أمام مناقشة علمية أعمق لمسارات الإصلاح الممكنة وحدودها الواقعية في السياق الليبي الراهن.

نتائج الدراسة

1. كشفت الدراسة عن تحوّل ديموغرافي فعلي في ليبيا خلال الفترة (2011–2024م)، اتسم بارتفاع معدلات النزوح الداخلي، وتغيّر التركيب العمري لصالح الفئة الشابة، وتمركز سكاني غير متوازن في المدن الكبرى، مما أدى إلى اختلالات جغرافية وسكانية واضحة.
2. أظهرت التحولات السكانية بعد عام 2011م تأثيرًا مباشرًا على التنمية السياسية، خاصة على مستوى المشاركة السياسية، وإعادة توزيع النفوذ المحلي، وتحديات الشرعية التمثيلية في ظل ضعف تمثيل بعض الفئات والمناطق المتأثرة بالنزوح.
3. بيّنت الدراسة أن للتغيرات الديموغرافية انعكاسات اقتصادية حادة، تمثلت في زيادة العبء على سوق العمل، وارتفاع معدلات الإعالة، والضغط المتزايد على البنية التحتية والخدمات الأساسية، في ظل محدودية التخطيط الاقتصادي القائم على التوقعات السكانية.
4. اتضح وجود فجوة كبيرة بين التحولات الديموغرافية وسياسات الدولة، حيث لم تُواكب السياسات التنموية أو السكانية المتغيرات السريعة في البنية السكانية، مما أدى إلى تفاقم التفاوتات الإقليمية والاجتماعية.
5. أبرزت الدراسة أهمية الهبة الديموغرافية في ليبيا، إذ أن التركيب العمري السائد

يُمكن أن يُشكّل فرصة تنموية واستراتيجية، شريطة تفعيلها بسياسات شاملة تشمل التعليم، والتدريب، وفرص العمل، والتوزيع العادل للموارد.

6. أثبتت الدراسة ضعف التكيف المؤسسي مع التحولات الديموغرافية، نتيجة لتشتت المهام بين المؤسسات، وضعف التنسيق، وغياب قواعد بيانات سكانية محدثة، ما جعل السياسات أقرب إلى ردود الفعل منها إلى الرؤية الاستباقية.
7. أوضحت الدراسة أن تحقيق التنمية المتوازنة يتطلب إعادة هيكلة آليات التخطيط، والاعتماد على أدوات علمية مثل نظم المعلومات الجغرافية، والتوقعات السكانية، والحوكمة المحلية، بما يضمن عدالة التوزيع وتكامل التنمية.
8. بيّنت الدراسة أن البعد الديموغرافي لا يُمثل تحديًا فقط، بل فرصة، وأن تجاهله يُسهم في تعميق الأزمات، في حين أن دمجه ضمن سياسات التنمية يُشكل مدخلًا لتحقيق التماسك الاجتماعي والاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي.

ثالثًا: التوصيات

1. إنشاء منظومة وطنية موحدة لإدارة التحول الديموغرافي، تضم قاعدة بيانات سكانية محدثة ومتكاملة، تعتمد على نظم المعلومات الجغرافية(GIS) ، وتُمكّن الجهات المختصة من التخطيط بناءً على التغيرات الفعلية في التركيب والتوزيع السكاني.
2. اعتماد التخطيط الديموغرافي كأحد الأسس الأساسية للسياسات العامة، من خلال إدماج الأبعاد السكانية في استراتيجيات التنمية، والموازنات العامة، وبرامج التوظيف، والتعليم، والصحة، بما يعكس واقع التحولات القائمة والتوقعات المستقبلية.
3. تعزيز قدرات المؤسسات المحلية والبلدية على إدارة التحديات الديموغرافية، عبر توسيع صلاحياتها، وتزويدها بالإمكانات التقنية والمالية، بما يضمن الاستجابة

الفاعلة للتحولات في حجم السكان وتوزيعهم واحتياجاتهم.

4. صياغة سياسة سكانية وطنية شاملة، تراعي الخصوصية الليبية، وتعالج قضايا النمو السكاني، والهجرة، والنزوح، والتوزيع الجغرافي، والخصوبة، والوفيات، مع مراعاة التوازن بين الاعتبارات الاجتماعية والثقافية من جهة، ومتطلبات التنمية والاستدامة من جهة أخرى.
5. الاستثمار في فئة الشباب بوصفها ركيزة الهبة الديموغرافية، عبر برامج فعالة للتعليم المهني، وريادة الأعمال، والاندماج السياسي، بما يُحول الضغط السكاني إلى فرصة استراتيجية تدفع بعجلة التحول الديمقراطي والتنمية الاقتصادية.
6. تعزيز التوازن الإقليمي في توزيع الاستثمارات والخدمات، من خلال سياسات تحفيزية موجّهة نحو المناطق المهمشة والمتضررة من النزوح، بما يحدّ من التركز السكاني غير المتوازن ويُعزز من العدالة المكانية والتنمية المستدامة.
7. بناء شراكات استراتيجية مع المجتمع المدني والجامعات ومراكز الأبحاث، في إنتاج المعرفة السكانية، ورصد التحولات، وتقديم التوصيات المبنية على الأدلة، وذلك لضمان تكامل الجهود بين الدولة والمجتمع في إدارة الملف السكاني.
8. إدماج البعد الديموغرافي في برامج المصالحة الوطنية وإعادة الإعمار، عبر الاعتراف بالتحولات الجغرافية التي فرضها النزوح، وإعادة الاعتبار للمجتمعات المحلية المتأثرة، وتضمينها في ترتيبات العدالة الانتقالية وبناء المؤسسات.
9. إعادة تصميم السياسات التعليمية والصحية والتشغيلية بما يتلاءم مع التركيب العمري المستقبلي، والتحولات في الهيكل الأسري، والنمو الحضري، لتقليل الفجوة بين العرض والطلب على هذه الخدمات، وتفادي الأزمات القطاعية المتوقعة.
10. إرساء منظومة تقييم مستمر للسياسات السكانية والتنموية، تستند إلى مؤشرات كمية ونوعية، تُرصد عبر أدوات علمية، وتُراجَع دورياً لضمان الاستجابة الديناميكية للتحولات السريعة في الواقع الديموغرافي الليبي.

المراجع

القرآن الكريم برواية حفص عن عام.

أولًا: الكتب

الكتب العربية:

1. أبو صبحة، كايد عثمان: (2015). جغرافية السكان. عمّان: دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع. ردمك: 9789م 957911737 نص الرابط: noor-book.com/book/review/539701 أو darwael.com/index.php?product_id=1040 noor-book.com+1
2. أبو عيانة، فتحي محمد: (2000). دراسات في علم السكان. بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر. نص الرابط: ketabpedia.com/تحميل/دراسات-في-علم-السكان/ كتاب بديا
3. أبو عيانة، فتحي محمد: (د.ت). جغرافية السكان: أسس وتطبيقات: (طبعات متعددة). نص الرابط: alarabimag.com/books/21100-جغرافية-السكان-أسس-وتطبيقات.html أو noor-book.com/كتاب-جغرافيه-السكان-لفتحي... alarabimag.com+1
4. استيتية، دلال ملحس: (2013). علم الاجتماع السكاني. عمّان: دار وائل. نص الرابط: noor-book.com/كتاب-علم-الاجتماع-السكاني--pdf-1618007242 أو koha.birzeit.edu/.../opac-detail.pl?biblionumber=179405 noor-book.com+1
5. برويس، وردة؛ هادف، نجاة ساسي: (2023). مبادئ في علم السكان. الجزائر: ألفا للوثائق. نص الرابط: neelwafurat.com/itempage.aspx?id=lbb393184-390753 neelwafurat.com
6. البياتي، فراس عباس فاضل: (2011). الاتجاهات النظرية الحديثة في علم

اجتماع السكان: موضوعات في تطور النظرية السكانية. بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.

7. التومي، عبد السلام محمد: (2023). التمثيل السياسي في ليبيا بعد 2011م : تحديات العدالة والشمول الوطني (الطبعة الأولى). بنغازي: مركز دراسات التحول الديمقراطي. رقم الإيداع.1-456-89-9959-978 ISBN :

8. الجلبي، علي عبد الرازق: (2017). علم اجتماع السكان. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية. نص الرابط: neelwafurat.com/itempage.aspx?id=egb213335-5227083 neelwafurat.com

9. الخفاف، عبد علي؛ المومني، محمد أحمد: (1998). الأطلس الديمغرافي للوطن العربي: مؤشرات حتى عام 2010م . عمّان: دار عمّار للنشر والتوزيع. نص الرابط: kotobshop.com/Details?id=109692 أو noor-book.com/كتاب-الاطلس-الديمغرافي-للوطن-العربي... kotobshop.com+1

10. الزنتوتي، عبد الله محمد: (2021). الشباب والتحول الديمقراطي في ليبيا بعد 2011م (الطبعة الأولى). طرابلس: مركز دراسات التحول الديمقراطي. رقم الإيداع.3-456-77-9959-978 ISBN :

11. الساعاتي، حسن؛ لطفي، عبد الحميد: (1981). دراسات في علم السكان. بيروت: دار النهضة العربية. نص الرابط: rushd.sa/products/دراسات-في-علم-السكان (ومراجعات وصور للطبعة) مكتبة الرشد

12. سيف سردار، عبد الرحمن: (2015). جغرافية السكان. عمّان: دار الراية للنشر والتوزيع. ردمك: 9789م 957579623 نص الرابط: neelwafurat.com/itempage.aspx?id=lbb274805-259736 neelwafurat.com

13. شريقي، مدى (تحرير/تعريب): (2001). الديموغرافيا: التحليل والنماذج. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. نص الرابط: bookstore.dohainstitute.org/p-1748.aspx bookstore.dohainstitute.org
14. عارف، نصر محمد: (2015). نظريات التنمية السياسة المعاصرة.
15. عبد القادر، عبد العالي: (2023). السياسة المقارنة: مقدمة في النظريات والقضايا. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
16. عبد المجيد، محمد عبد المجيد: (2010). الديموغرافيا السياسية: دراسة في العلاقة بين السكان والسياسة. القاهرة: دار النهضة العربية.
17. عطوي، عبد الله: (2004). السكان والتنمية البشرية. بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع. نص الرابط: neelwafurat.com/itempage.aspx?id=lbb128269-88397 neelwafurat.com
18. علي، يونس حمادي: (2010). مبادئ علم الديموغرافية: دراسة السكان. عمّان: (بيانات النشر عبر صفحة الكتاب). ردمك: 9789م 957118860 نص الرابط: neelwafurat.com/itempage.aspx?id=lbb221029-196832 أو kolalkotob.com/book6366.html neelwafurat.com+1
19. القطب، إسحق يعقوب: (1979). السكان والتنمية في الوطن العربي. الكويت: مؤسسة دار الكتب. نص الرابط: uomustansiriyah.edu.iq/books/21412.html uomustansiriyah.edu.iq
20. كواكو، جان مارك: (2014). الشرعية والسياسة: مساهمة في دراسة القانون السياسي والمسؤولية السياسية (الطبعة الثانية). بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع.
21. اللجنة الدولية للصليب الأحمر: (دليل): (د.ت). القانون الدولي الإنساني:

مدخل موجز. جنيف: اللجنة الدولية للصليب الأحمر (طبعة عربية). نص الرابط: icrc.org/sites/default/files/external/doc/ar/assets/files/other/icrc_004_0703.pdf icrc.org

22. مجموعة مؤلفين: (2024). فهم الصراعات العربية. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

23. مركز دراسات الوحدة العربية: (تحرير): (د.ت). حقوق الإنسان في الوطن العربي (كتاب تجميعي/مرجعي). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. نص الرابط: caus.org.lb/product/حقوق-الإنسان-في-الوطن-العربي/

24. مصطيفي، عبد اللطيف، وبن سانية، عبد الرحمان: (2014). دراسات في التنمية الاقتصادية. عمّان: المنهل.

25. هيئة الموسوعة العربية: (2001). اقتصاد السكان (إعداد: سعيد النابلسي). في : الموسوعة العربية (المجلد الثالث). دمشق: هيئة الموسوعة العربية. مسترجع من : arab-ency.com.sy/details/649

26. **المنظمة الدولية للهجرة (IOM).** *Libya – Displacement Tracking Matrix (DTM).* 2016م –2024م، المنظمة الدولية للهجرة.

27. **البكوش، عبد الله؛ الجهاني، سالم.** *الدولة الهشة في ليبيا: إشكاليات بناء المؤسسات بعد 2011م* 2020 .م ، طرابلس: المركز الليبي للدراسات الاستراتيجية.

28. *Libya Humanitarian Response Plan 2023* 2023م .م ، نيويورك: مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية.

29. Bridging *the Humanitarian*–Development *Divide.* 2019م , Paris: OECD Publishing.

30. **African** Union **Commission.** *AU Roadmap on Harnessing the Demographic Dividend through Investments in the Youth.* Addis Ababa: African Union Commission، 2017م.

31. **World Bank.** *Social Protection Overview.* The World Bank، 2025م.

ثانيًا: أطروحات الدكتوراه

1- حميدة عبدالسلام العباسي، المتغيرات الاجتماعية المؤثرة في السلوك الإنجابي للأسرة الليبية (دراسة على عينة من أسر طرابلس)، دكتوراه، كلية الآداب، جامعة عين شمس، 2015م : (موثّق ذكرها في مجلة العلوم الإنسانية، 2025م) نص الإحالة: journals.asmarya.edu.ly/jhs/index.php/jhs/article/view/363 journals.asmarya.edu.ly+1

2- سلسبيل محمد بنيس، صعوبات الانتقال الديمقراطي في ليبيا، دكتوراه، جامعة المنار – تونس، 2023م . نص الرابط: manarlibya.com/2023/04/20/

3- صالح مفتاح سالم، Macroeconometric Model of an Oil-Based Economy: The Case of Libya، دكتوراه، (جامعة بريطانية – تسعينيات القرن الماضي).

4- عبد المنعم منصور الحر، الهجرة غير القانونية: دراسة تحليلية لأوضاع المهاجرين وأسبابها وآثارها على ليبيا، دكتوراه (منشورة)، 2019م –2020م: (موثّق ذكرها في مقال 2024م عن الاستراتيجية الأمنية للهجرة غير القانونية) نص الإحالة: jhas- bwu.com/index.php/bwjhas/article/view/231 jhas-

5- مفتاح عبدالسلام عليلش، أثر التغيرات الديموغرافية على معدلات النمو الاقتصادي والبطالة في البلدان النامية مع إشارة خاصة لليبيا، دكتوراه، أكاديمية

الدراسات العليا – طرابلس، 2016م : (موثّق ذكرها في مقال علمي 2024م)
نص الإحالة:
sjg.elmergib.edu.ly/index.php/sjg/article/download/39/28/61

ثالثاً– رسائل الماجستير:

1. إبراهيم رمضان عطية النجار، اضطراب ضغوط ما بعد الصدمة وعلاقته ببعض المتغيرات لدى النازحين في مدينة بنغازي، ماجستير، جامعة بنغازي، 2018م .(مذكور في دراسة 2025م كرسالة ماجستير) نص الإحالة: journals.uob.edu.ly/AJHAS/article (يوثّق الإشارة للرسالة)
2. سعاد علي عبدالسلام الرفاعي، معوقات المشاركة السياسية للمرأة الليبية: دراسة ميدانية بمنطقة الخمس، ماجستير، جامعة المرقب، 2007م .نص الرابط: search.mandumah.com/Record/767520
3. المشاركة السياسية في ليبيا بين الاستعداد والقمع، مذكرة ماجستير، جامعة ورقلة (الجزائر)، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، بدون تاريخ واضح (بعد 2018م تقريبًا).نص الرابط: dspace.univ-ouargla.dz/jspui/handle/123456789/20030
4. ناصر علي الفنيك، الهجرة غير الشرعية وخطرها على الأمن القومي الليبي (2011–2022م)، ماجستير، جامعة الزاوية، 2024م .نص الرابط: dspace.zu.edu.ly/handle/1/10/browse (يظهر العنوان ضمن Master Theses)
5. الهجرة غير الشرعية وأثرها على الأمن القومي الليبي، ماجستير، جامعة الشرق الأوسط (الأردن)، 2018م (ليبيا كحالة).نص الرابط: meu.edu.jo/libraryTheses/5ca84f96db2a6_1.pdf

ثالثًا: الدوريات والمقالات

1. أبو الخير، صالح: (2024). تحولات الخطاب السياسي في ليبيا بعد عام 2011م : دراسة في التأثير المركب للانتماء. مجلة عمران للعلوم الاجتماعية، 12.(48)
2. أبو القاسم، عفاف عبدالفتاح علي: (2018). معوقات الاندماج الاجتماعي للأسر النازحة ...مجلة العلوم الإنسانية والتطبيقية، 31، 10373–. نص الرابط : search.mandumah.com/Record/941555
3. اقريشين، علي أحميد محمد، واليونسي، حسن محمد: (2021). معوقات المشروعات الصغرى ...مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، 2(11)، 508.496–
4. إلياس، وقسايسية، وجهيدة، وركاش: (2016). إشكالية التنمية السياسية في الجزائر ...مجلة أبحاث، 1(2)، 19.5–
5. أمل، أحمد: (2022). مهددات أمن الحدود في أفريقيا: المظاهر والأسباب وسياسات الاستجابة. مجلة السياسة والاقتصاد، 14(13)، 261–. نص الرابط : doi.org/10.21608/jocu.2021.79700.1127
6. البخايخي، يوسف، واللفي، محمد الفضيل: (2025، 29 أكتوبر). غياب الدستور الدائم في ليبيا: إشكاليات الشرعية والتحول السياسي في ظل المرحلة الانتقالية. ورقة مؤتمر، المؤتمر العلمي الدولي الثاني للدراسات الاقتصادية والسياسية، الأكاديمية الليبية للدراسات العليا – ليبيا.
7. البدوي، حبيب، وعيتاني، جميل: (2024). تأثير النظريات السياسية للنمو السكاني على متغيرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية: دراسة تحليلية نقدية. مجلة الأكاديمية للبحوث في العلوم الاجتماعية، 6(1)، 69.45–
8. البنداق، عمر: (2023). النزاع الليبي المسلح وتداعياته – مقاربة سوسيولوجية. المجلة الدولية للبحوث العلمية، 2، 430405–. نص الرابط : doi.org/10.59992/IJSR.2023.v2n12p15
9. بوجلال، غادة مرعي: (2023). المعوقات التي تحول بين مخرجات التعليم التقني

فـي ليبيـا ومتطلبـات سـوق العمـل. مجلـة البحـوث والدراسـات الإنسـانية – جامعـة بنغازي.

10. حاجي، وبوغالي: (2016). الخصائص السوسيو اقتصادية للمسنين في الجزائر ... مجلة الحقيقة، 15(2)، 482.460–

11. خشيم، مصطفى عبدالله: (2019). الانتخابات الليبية: الواقع والآفاق. مجلة جامعة صبراتة العلمية، 3(2)، 43.18–

12. الـدامي بـدر، حسـن: (2022). ظـاهرة نمـو الإنفـاق العـام فـي الاقتصـاد الليبـي: استكشاف الأسباب. مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة، 241–1)). نص الرابط : doi.org/10.37376/deb.v41i1-2.3840

13. دنس، عمر مولود: (2014). التنمية السياسية وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية ...مجلة العلـــوم الاقتصـــادية والسياســـية، (3)، 411377–. نـــص الـــرابط : search.mandumah.com/Record/765516

14. دينار علي عمر، سالم: (2025). آثار الانقسام السياسي وتداعياته على الأوضاع السياسية والأمنية والاقتصادية في ليبيا. المجلة العلمية لكلية التربية، 4(1)، 307–328.

15. زنبيل، بشير علي: (2010). الحراك السكاني وتحديات التنمية في ليبيا. المجلة الجامعة، (12)، 14.1–

16. الزوبي، فاطمة عبد السلام الشريف: (2023). التخطيط السكاني في ليبيا: الواقع والتحديات المؤسسية. مجلة التخطيط والتنمية، 3(18)، 134.112–

17. سرتية، صالح حسين: (2021). جدلية العلاقة بين الاستقرار السياسي والتنمية المستدامة: دراسة حالة ليبيا. مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، 2(11)، 88.78–

18. عبد العزيز عقيلة عبد الحفيظ: (2025). اتجاهات الشباب الليبي نحو المشاركة السياسية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة: دراسة ميدانية. مجلة أبحاث، 17(1)، 201.189–

19. عبدالحميد، إيمان أبو القاسم: (2024). التباين المكاني لمعدلات البطالة في ليبيا لسنة 2022م . مجلة أبحاث، 16(2)، 4835–. نص الرابط : search.mandumah.com/Record/1516196
20. عبدالعظيم، فدوى عماد الدين: (2019). نظرية التحول الديموغرافي. مجلة كلية الآداب – جامعة بني سويف، 20(51)، 290237–. نص الرابط : doi.org/10.21608/jfabsu.2019.89301
21. الفيل، مفتاح صالح: (2023). ظاهرة النزوح السكاني في المجتمع الليبي: أسبابه وواقعه وآثاره. مجلة روافد المعرفة، 4(8)، 124.110–
22. كمال، سمرود، ومحمد، صالي: (2023). التحول الديمغرافي في الجزائر. مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، 15(1)، 140.121–
23. لوريدون، هنري: (2024). نظريات الخصوبة: هل يتصف الديموغرافيون بالحياد؟ مجلة عمران، 13(50)، 188.139–
24. محمود، محمد عبد الرحمن صالح: (2015). الهبة الديموغرافية وهدر رأس المال البشري في مصر ...مجلة عمران، 3(12)، 75.49–
25. نزليوي، وصليحة: (2024). تعزيز الاستقرار السياسي ضرورة لتحقيق التنمية الاقتصادية في الدول النامية. Revue Critique de Droit et Sciences Politiques، 19(2)، 624.602–
26. نصار، يارا: (2020). المؤشرات الديموغرافية والتحول الديمقراطي: أي علاقة؟ مجلة استشراف، 5(5)، 428.418–
27. الهمالي، محمد إبراهيم: (2025). تغير معدلات البطالة وتبايناتها المكانية في ليبيا: دراسة تحليلية جغرافية. مجلة كلية الآداب – جامعة مصراتة، (19)، 59.41–
28. Lee, J.-W., و Mason, A: (2010). Fertility, Human Capital, and Economic Growth over the Demographic Transition. European

Journal of Population، 26، 159.182–

رابعًا: التقارير (الأحدث ← الأقدم)

1. Barsoum, G., و Kassem, N: (2019). Social Protection in Conflict and Conflict Affected Arab Countries: Policy Paper No. 01. UNESCO Publishing.
2. Internal Displacement Monitoring Centre (IDMC): (2018، مايو). Libya: Figure Analysis — Displacement related to conflict and violence (GRID 2018م).
3. United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR): (2024م). Libya: Registration Factsheet, December 2024 .
4. United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA): (2016). Libya: Humanitarian Bulletin – Surt Displacement.
5. United Nations Population Fund (UNFPA): (2023، 3 يوليو). Libya Country Programme Document (2023–2025م) (DP/FPA/CPD/LIB/2).
6. World Bank: (2023). Youth employment and economic growth in developing countries. نص الرابط: worldbank.org :
7. World Bank: (2024). Urban Population (% of total population) – Libya (2015–2024م). نص الرابط: data.worldbank.org/indicator/SP.URB.TOTL.IN.ZS?locations=LY
8. أبو القاسم جبريل، عمر، والهادي بشير الهادي: (2020). الآثار الناجمة عن ارتفاع معدلات التضخم على الاقتصاد الليبي. المؤتمر العلمي الأول لكلية الاقتصاد والتجارة، 1، 138.111–
9. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي(UNDP): (2021). تقييم البنية التحتية

والخدمات الأساسية في ليبيا بعد 2011م . نص الرابطundp.org/libya :

10. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي(UNDP) :(2022). التقرير السنوي – المنطقة العربية. نص الرابط-undp.org/ar/arab-states/publications/brnamj : alamm-almthdt-alanmayy-altqryr-alsnwy-2022

11. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: (Assessment of the Labour .(2021 Market: Arab States. نـــص الـــرابط : files.acquia.undp.org/public/migration/arabstates/LMA_repor t.pdf

12. بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا(UNSMIL) :(2017 ، 20 أبريل). تقرير مصـفوفة تتبـع النـزوح ليبيـا: 294,436 نازحـاً ...نـص الـرابط : unsmil.unmissions.org/ar/

13. البنك الدولي: (Age dependency ratio (% of working-age .(2023 population) – Libya. نـــص الـــرابط : data.worldbank.org/indicator/SP.POP.DPND?locations=LY

14. البنك الدولي: (2024). مؤشرات التنمية العالمية :(WDI) معدل المواليد الخام فـــي ليبيـــا(2011–2023 م). نـــص الـــرابط : data.worldbank.org/indicator/SP.DYN.CBRT.IN?locations= LY

15. الجامعـة المفتوحـة الليبيـة: (2022). دراسـة ميدانيـة حـول توجهـات طـلاب الجامعات نحو ريادة الأعمال التقنية. مركز البحوث والدراسات.

16. الجهاز التنفيذي للإسكان والمرافق – حكومة الوحدة الوطنية: (2023). تقرير البنية التحتية والإسكان في البلديات الليبية.

17. الجهـاز المركـزي للإحصـاء الليبـي: (2023). التقـديرات السـكانية والمؤشـرات الاقتصادية والاجتماعية – ليبيا.

18. شعبة السكان بالأمم المتحدة (UN DESA): (2022). World Population

Prospects: Libya – Revision 2022م . نص الرابط : population.un.org/wpp/

19. صندوق الأمم المتحدة للسكان – ليبيا: (2023). البيانات والإحصاءات السكانية. نص الرابطbit.ly/UNFPA-Libya-Stats :

20. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا): (2016). الملف الديموغرافي للمنطقة العربية: تحقيق العائد الديموغرافي. بيروت: الأمم المتحدة. نص الرابط : unescwa.org/sites/default/files/pubs/pdf/demographic-profile-arab-region-2015-english.pdf

21. لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا: (2005). تقرير السكان والتنمية: النافذة الديموغرافية – فرصة للتنمية في البلدان العربية (E/ESCWA/SDD/2005/5).

22. لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا): (2020). دراسة تمهيدية عن واقع الاقتصاد الليبي: التحديات والآفاق (E/ESCWA/CL6.GCP/2020/TP.3). نص الرابط : unescwa.org/sites/default/files/pubs/pdf/challenges-prospects-libyan-economy-arabic_0.pdf

23. مرابط، حسن علي: (2019). النظام التخطيطي المستدام في ليبيا. نص الرابط : sec.leaboz.org.ly/wp-content/uploads/2020/05/

24. المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية: (2025، 31 مايو). القوانين الانتخابية في ليبيا بين الخلاف السياسي والمعالجة القانونية: قراءة تحليلية لتقرير اللجنة الاستشارية لعام 2025م . نص الرابطlcsms.info/wp- : content/uploads/2025/05/

25. مصلحة الإحصاء والتعداد الليبية: (2022). البيانات الإدارية للسكان حسب البلدية. نص الرابطbsc.ly/latest-versions/ :

26. منظمة الصحة العالمية – ليبيا: (2023). تقرير الوضع الصحي في ليبيا: التحديات والاحتياجات الأساسية. نص الرابطwho.int/libya :

27. منظمة الصحة العالمية2023) :(WHO)). تقرير الحالة الصحية في ليبيا 2023م .

28. منظمة العمل الدولية: (2013). العمالة والحماية الاجتماعية في السياق الديموغرافي الجديد (التقرير الرابع، الدورة 102). نص الرابط :
ilo.org/sites/default/files/wcmsp5/groups/public/@ed_norm/@relconf/documents/meetingdocument/wcms_210125.pdf

29. وزارة التخطيط – حكومة الوحدة الوطنية: (2023). تحليل توزيع المشاريع التنموية والبنية التحتية في ليبيا. نص الرابطlana.gov.ly :

30. وزارة العمل – حكومة الوحدة الوطنية: (2023). تقرير سوق العمل في ليبيا: التحديات والفرص.

خامسًا: الاتفاقيات والتشريعات

1. الأمم المتحدة: (2015). تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030م [القرار 1/70]. النصundocs.org/A/RES/70/1 :

2. اللجنة الشعبية العامة: (2000). قانون رقم (13) لسنة 2000م بشأن التخطيط والتنمية الاقتصادية. طرابلس: الجريدة الرسمية الليبية. النصlawsociety.ly :

3. المجلس الوطني الانتقالي: (2012، 18 يوليو). قانون رقم 59 لسنة 2012م بشأن نظام الإدارة المحلية. النصlawsociety.ly/legislation/:قانون-رقم-59-لسنة-2012-بشأن-نظام-الإدارة-المحلية

سادسًا: المراجع الأجنبية

1- Lee, J.-W., وMason, A: (2010). Fertility, Human Capital, and Economic Growth over the Demographic Transition. *European Journal of Population*159 ،26 ،–182.

2- Bloom, D., Canning, D., وSevilla, J: (2003). *The Demographic Dividend: A New Perspective on the Economic Consequences of Population Change*. Santa Monica, CA: Rand Corporation.

سابعًا:المواقع الإلكترونية

1. المجلــة: (2025، 4 ينــاير). النــزوح فــي ليبيــا. نــص الــرابط : majalla.com/node/323767/
2. مركز الشهيد: (2025، 1 يوليو). النزوح الداخلي يعيد رسم الخارطة السكانية للعاصمة الليبية. نص الرابط: hajmarkiz.org/2025/07/01/النزوح-الداخلي
3. بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا: (2025، 25 سبتمبر). تقرير أولي عن أصوات الشباب... نص الرابط: eanlibya.com/%D8
4. وزارة التربية والتعليم الليبية: (2025). السياسات واللوائح التعليمية. نص الرابط : moe.gov.ly/policies-and-regulations/
5. مركز الجبهة الوطنية للدراسات: (2024، 9 سبتمبر). عزوف الشباب عن العمل السياسي المنظم في ليبيا. نص الرابط: bit.ly/3LkXYZ
6. موقع آثار: (2024، سبتمبر). بحث حول التركيبة الديموغرافية. نص الرابط: thar.com/2024/09/demographics.html2
7. بوابة الوسط: (2024). رئيس مصلحة الطرق يوجه بإصلاح الشوارع المتضررة جراء السيول... نص الرابط: alwasat.ly/news/libya/451743
8. سليم، ريهام: (2024، 1 يونيو). نظرية التحول الديموغرافي: الأسباب والنتائج. موقع المرسال. نص الرابط: almrsal.com/post/1424619
9. PopulationPyramid.net: (2023). Libya – Population pyramid 2023م . نص الرابط: populationpyramid.net/libya/2023
10. أبوعزوم اللافي أبوجديريه: (2023، 10 أغسطس). الاقتصاد الليبي بعد 2011م ... نص الرابط: almustshar.sy/archives/11510
11. إبراهيم، أحمد حسن: (2022، 21 سبتمبر). الاتجاهات النظرية المفسرة لعملية التحضــــر – الاتجـــاه الســـيكولوجي... نـــص الـــرابط : almerja.com/more.php?idm=184845

12. صحيفة الساعة 24: (2022، 8 مارس). البنك الدولي: ليبيا الأولى عربياً في مشاركة المرأة بسوق العمل.
13. وزارة التربية والتعليم – حكومة الوحدة الوطنية: (2022، 1 مارس). إحصائية التعليم الأساسي في ليبيا. نص الرابط: lana.gov.ly/post.php?lang=ar&id=235212
14. الأطرش، أحمد علي: (2021، 6 أكتوبر). العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية في ليبيا: جدلية الأولويات.
15. الكعود، صالح بن محمد خير: (2021، 9 مارس). نظرية مالتوس في السكان. صحيفة النبأ الإلكترونية. نص الرابط: alnaba.news/?p=61990
16. زاوشي، صورية: (2015، 14 مايو). انتشار السلاح الليبي، تعقيدات أمنية وهواجس إقليمية. صحيفة الدستور الأردنية.

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
مقدمة	1
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة	**19**
المبحث الأول: مفهوم التحول الديموغرافي	22
المبحث الثاني: مفهوم التنمية الاقتصادية والسياسية	34
المبحث الثالث: النظريات المفسرة المفسّرة للعلاقة بين السكان والتنمية	47
الفصل الثاني: التحولات الديموغرافية في ليبيا (2011–2024م): الخصائص والاتجاهات والدوافع	**61**
المبحث الأول: ملامح التحول الديموغرافي في ليبيا (2011–2024م)	64
المبحث الثاني: ديناميات الهجرة والنزوح وأثرها في البنية السكانية	83
المبحث الثالث: محددات التحول الديموغرافي في السياق الليبي	98
الفصل الثالث: أثر التحولات الديموغرافية على التنمية السياسية والاقتصادية في ليبيا 2011م –2024	**118**
المبحث الأول: أثر التحول الديموغرافي على التنمية السياسية	120
المبحث الثاني: أثر التحول الديموغرافي على التنمية الاقتصادية	141
المبحث الثالث: التحديات والفرص في ضوء التحولات السكانية	165
الخاتمة	182
المراجع	186